

منظومة
البحر الواردي

للإمام عمر بن الواردي
المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الفقير عمر بن الوردي وأفضل الصلاة للأنجاب وبعد فالعلم عظيم المنزله والعمر عن تحصيل كل علم وذلك الفقه فإن منه وليس في مذهبنا كالحاوي وكنت ممن حله وأتقنه فاخترت أن أنظمه كالشارح يزيد عن خمسة آلاف غرر منبها بقلبت في اليسير وفيه عن قاضي القضاة البارزي لا حشو فيه حسب الإمكان وقد يسمى بهجة الحاوي لما وكل من جرب نظم النثر لكن يميننا بالذي سهله وإنما رأيت في منامي وقد دعا لي ثم أعطاني ورق فكان ذا النظم البديع العمل وربنا المستول في النفع به أسأله أن يصلح النية لي

الحمد لله أتم الحمد محمد والآل والأصحاب قد اصطفى الله خيار الخلق له يقصر فابداً منه بالأهم ما لا غنى في كل حال عنه في الجمع والإيجاز والفتاوى في الحفظ والفهم على ما أمكنه أرجو به دعوة عبد صالح فيه زيادات إليها يفتقر منها ودون قلت في الكثير شيخى تتمات الجمال البارزي وإنما جميعه معاني حوى من البهجة لما نظما لاسيما الحاوي أقام عذرى ما كان عندي أننى كفاء له نبينا بالمسجد الحرام نظمن في خيط بخط اتسق تأويل رؤياى بسر المرسل وجعل من يقرأه من حزيه في نظمه وأن يزكى عملى

باب الطهارة

كالحدث الخبث رافع كلا ما قل في فرض كماء الغسل هذين ماء طاهر ما استعملا من الكتايبه قصد الحل

لمسلم وكوضوء الطفل
ولم يغير لونه أو طعمه
ولو بتقدير مخالف وسط
لا ورق منتثر وملح
ومتشمس بقطر الحر في
وبوصول نجس إن قلا
ميتا بلا سيل دم لم ينبذ
وإن بماء خالص يكثر طهر
وإنما تنجيس ذى اتصال
خمس مئى تفسير قلتين
أن غيرت أى مع وصولها أحد
وإن بنفسه انتفى التغير

فصل فى بيان النجاسات وإزالتها

والكلب والخنزير عند الأكثر
والفرع لا مأكولة ولا بشر
ونافط ومرة لا بلغم
من حيوان طاهر وإنفحه
كلين من بشر وأصله
كميتة لا شعر مما أكل
ثم الذى تجددت طهارته
بدونها وإن غلت أو نقلت
والجلد أن ينجس بموت واندبغ
كجامد ينجس غسلا ييغى
للكلب والخنزير أو للفرع
للكلب مما صاده لا الأرض
أدخل جاره وما قل ورد
لا عسر فى الريح أو فى اللون
ورش من بول غلام ما طعم
ولم تغيره ولا زاد ثقل

أما النجاسات فكل مسكر
وميتة مع العظام والشعر
وفضلة كماء قرح ودم
ولا نخامة ولا ما رشحه
ودر أو بيض مباح أكله
وجزء حى كالمشيم منفصل
وريشه ومسكه وفأرته
حمر بدون العين قد تخللت
وصائر فيه حياة كالمضغ
بنزع فضلات وبعد الدبغ
بمزج ترب طاهر من سبع
بالماء مرة كذا المعض
ولو بغسل البعض والبعض وقد
مع نفى عين وصفات العين
وغسلتين اندب إذا الطهر يتم
وماء كل مرة فى الفرض قل

مثل المحل بعدها تطهيرا وضده فلا تعد تغفيرا

فصل فى الاجتهاد

من شاته بشاة غير تلبس ولو براو ليس بالمجازف لا الكم والمحرم والميت ولا أو لبن الأتان فهو إنما وإن سوى المأخوذ كان قد تلف ولو عم ومتيقنا وجد ثم ليعد لكل فرض ما بقى وصب ما نجسه الظن أبر ثم إلى التراب فليعدل كما وليتيم مبصر وقضيا واحكم على ما غلبت فى مثله نحو أوانى من الخمر بدمن لا قلتين بال نحو الطبى به وحرمة الطاهر فى استعمال وزينة به وفيما اتخذها بقصد زينة به وكبره

باب الوضوء

فرض الوضوء غسل وجه وهو أن ووجهه لحية وأذنيه وعنم ومنبتا بشرة بين الشعر ولو لتكرار وللنسيان لا وسن غسل موضع التحذيف مقرونة نية رفعه الحدث بل غلطا أو بعضها كالمس أوله أو نية التطهر إليه أو أدا الوضوء ونعم وإن نوى التبريد والتنظف

يغسل بين الرأس وانتهاء الذن من نازل اللحية وجهها والغمم لا ذاك من كثيف لحية الذكر تجديده ولا احتياط انجلا وصلع وجنبى الموصوف أو ما سوى أحداثه لا عن عبث من محدث بمسه واللمس عنه أو استباحة المفتقر هاتان دام حدث أو لم يدم مع تلك أو فرق أو غيرا نفى

ثم اليدين مع مِرْقَيهما
ومن يد زائدة يغسل ما
ومعهما يغسل رأس العضد
ومسح بعض جلد رأس أو شعر
أو بَلْه أو غسله من غير ما
وغسل رجليه مع الكعبين
أو مسح بعض علو كل طاهر
محل فرض لا من الأعلى حبس
غير حلال كان أو مشقوقا
فوق قوى لا إن البِل سقط
يوما وليلة من الإحداث
لا ماسح الخفين حاضرا ولا
كأن تبدت رجله أو الخرق
فى كلها رجلاه غسلاً وهو مع
شك مسافر أحاضرا مسح
فى الثالث انتفاء مسح الحاضر
والثان من أيامه فليعد
وذو تيمم لغير فقد ما
يحل لو طهر بقى وقد ندب
وعدم استيعابه ويكره
السادس الترتيب أو إمكان ذا
نوى به جنابة أو الحدث
بل لجنابة وسن البسمله
وصحبة النية من أولى السنن
يدخل ظرفا قبله إن شك فى
وبوصول الماء أن تضمضا
والفصل أولى وبغرفتين
وثلاث الكل يقينا ما خلا
وتركه التنشيف والتكلما

وما عليهما كسلعتيهما
حاذى ولا شتباها كليهما
وإن أبين عنه ساعد اليد
يمده عن حد رأس ما انحدر
ندب وكره فى الأصح فيهما
والشق والزائد كاليدين
خف قوى ممكن مشى ساتر
به نفوذا لما على الطهر لبس
إن شدة لا المخروق والجرموقا
إليه لا بقصد جرموق فقط
وسفر القصر إلى ثلاث
إن شك الانقضا فلا يكمل
أو بعضها أو حل شد واستحق
طهارة المسح وللغسل نزع
وثانيا صلى بمسح فاتضح
صلى إذا شاء بمسح الآخر
ضلّاته والمسح للتردد
ودائم الإحداث مسحه لما
للخف مسح السفلى منه والعقب
لو غسل الخف ولو كرره
فى كل غسل بدل عنه إذا
وليس ساقطا لنسيان حدث
كأكله ووسطا إن أهمله
وغسل كفيه ويستكره أن
طهرهما إن كثرة الماء تنفى
واستنشق الأصل من السنن انقضى
وبالغ المفطر فى هذين
مسحا لخفين و سن الولا
والاستعانة خلا إحضار ما

ويكره النفض وسن وكره
وسوكه بخشن عرضا بيل
وللقران البدء من يمنى فمه
وفوق عمه لعسر كملا
كذا أصابع وللرجلين
من أسفل الخنصر من يمناه
ومسحه لوجهى الأذنين
وعنق بيل مسح الأذن
لعسر إمرار عليهما معا
والمد والطول لغرة أحب
وذكره المأثور سن الحاوى
ومن قضى الحاجة فليجتنب
ونبلا هيا له وليبعد
قدم يمناه وخروجا وسأل
معتمد اليسرى وثوبا حسرا
ولا يحاذى قبلة للتكرمه
والقمرين تارك القضاء فى
ماء واقف وتحت مثمر
وحيث الريح ومكان صلبا
ومن بقايا البول يستبرى ولا
واحتتم لما لوث أن بالماء قلعه
عن مسلك يعتاد إلا القبلا
بالجامد الطاهر مثل الجلد تم
وذاك مطعوم كمثلى العظم
وحىوان وكجزئه اتصل
أو نجس ثان به تنجسا
أو عابرا عن صفحة أو حشفه
والجمع ثم الماء والإيتار

للغسل كل ما مضى من صوره
وللصلاة وتغيير المحل
ومسح كل الرأس من مقدمه
واللحية التى تكث خللا
بخنصر اليسرى من اليدين
كذا من الخنصر من يسراه
وللصماخين بآنفين
أو رأسه والابتداء بالأيمن
كاليد والرجل وخذ أقطعا
ولو لفقد الموضع الفرض ذهب
وما للأعضاء لم ير النواوى
قرآنا واسم الإله والنبي
ويستعيز وبعكس المسجد
مغفرة الله ويسرى إذ دخل
شيئا فشيئا ساكتا مستترا
بفرجه وفى الفضاء محرمه
ناد وطرق اللاعنين فى
واجتنب البول فى حجر
وقائما بغير عذر أدبها
يستنج بالماء على ما نزلا
أو مسح كل موضع الذى اندفع
لمشكلا ثلاثة وأعلا
دباغته لا قصب ومحترم
وما عليه خط بعض العلم
لا النضر والجوهر لا إن انتقل
كالنجس استعمله أو ييسا
أو يوجب الغسل فى الماء نظفه
أولى له ويده اليسار

فصل فى بيان الحدث

الحدث الناقض أن يخرج من
وفرجى المشكل أو ثقب يحط
وأن يزول العقل لا للمفضى
وإن تلاقى جلد أنثى وذكر
لا العضو بعد الفصل لا كالذكر
أو موضع الجب يطن الكف أو
توافقا كذكرى ممسوس
وبطن إصبع سوى أصليه
ومس واضح من المشكل ما
من نفسه ومشكل واثنين
والصبح صلى ثم مس تلوه
بينهما فلا يعد وإلا
وأن يمس مشكل من مشكل
أو نفسه ينقض لشخص مبهما
وارفع يقين حدث لا ضده
وإن تيقنا وشك منهما
لاضد طهر للذى ما اعتاد أن
قلت وقد يستشكل المعترض
ويمنع الصلاة كالتطوف
ولوحه وقلبه أوراقه
والظرف لا فقه ونقدين ولا
و للمصحف فى المتاع أو آيات
للحيض والنفاس زد إن تقصد
كمسلم أجنب والتلذذا
إلى اغتسال أو بديل بالثرى
واندب تصدقا إذا يطأ

معتاده غير منيه وإن
عن معدة مع سد معتاد فقط
فى نومه بمقعد للأرض
لا محرم حيا وميتا بكبر
ومس فرج بشر كاللبر
عامل كفين وأى كان لو
ولا نرى المسوس كاللموس
على استوا الأصابع البقيه
له ومس مشكل كليهما
وأن يمس أحد الفرجين
والظهر صلى إن يعد وضوءه
فليعد الظهر التى قد صلى
فرجا وهذا ذكر الأول
وصححوا صلاة كل منهما
مسلم بالظن لا شك طرا من بعده
فى سابق فضاء ما قبلهما
يجدد استثنى من المشكوك ظن
هذا وإن لم يتذكر فالوضو
بالبيت والبالغ حمل المصحف
ومسه والجلد والعلاقه
تفسيره والكتب عن مس خلا
قراءة نسخن والتوراة
قراءة ومكنها فى المسجد
من سره لركبة ودام ذا
والصوم والطلاق حتى تطهرا
ونصف منه فى آخر ذا

فصل فى بيان الغسل

الغسل غسل كل ظاهر البدن بأول نية رفع الحدث أو استباحة الذى يفتقر أو الأدا للغسل قلت والغنا لكنه أعاده هنا على بشرط رفع خبث واعترضا لا فى اغتسال ذات كفر عن دم وسن رفع قذر غير خبث قلت نوى سنة الغسل العرى ولمكان الالتواء وكالأذن والصاع بالتقريب والترتيب وإن نوى الإجناب أو العيدا من ذين يحصل وإن نوى غلط من بين أعضاء الوضوء عللا وموجب الغسل نفاس طلعا والموت أيضا ومغيب القدر ولو من الميت والبهيمة كذا خروج ولد وأصله وبعد غسل وطئها إن لفظت ومن خواص الماء أن يخرج مع وريح طلع والعجين رطبا عند احتمال الحدثين ومتى أجنب كل وبخنثى فى الحر أجنب مشكل فقط وندبا ويندب الوضوء للطعام

وشعر ومنبت إذا قرن أو الجنابة أو التطمـث له كوطء ذات حيض تطهر بالذكر فى الوضوء كان أحسنا قصد الوضوح فليعد ما فصلا عليه والإسلام أيضا كالوضوء لمسلم ثم لتعد إن تسلم كذا وضوءه ولو بلاحدث عن أصغر ومعه للأصغر تعهد وكغضون البطن وسن للحوائض التطيب أو جمعة أو ذين أو فريدا أصغر لم يرفع عن الرأس فقط بأن غسل الرأس كان بدلا وحيضها قلت بأن ينقطع كمرة فى الفرج حتى الدبر ولا يعاد منه غسل الميت ليس سواها موجبا لغسله ماء تعيد حيث شهوة قضت تلذذ وباندفاق فى دفع ويأخذ الشخص بما أحبا دبرا من المشكل واضح أتى وهو بفرج امرأة أو دبر للشخص غسل فرجه إن أجنب والشرب فالجماع والمنام

باب التيمم

تيمم الحدث للمؤقتة وكاجتماعهم لشكوى المحل فيه ومتوبع كذكر الفائته وغسل ميت لصلاة الكل

بفقد ماء عن ظمائه فضلا
وقبله الصالح للغسل ولا
يطلب أو مأذونه في الوقت إن
في حد غوث لتوهم بدا
للثان والتأخير للتيقن
ومشترى ماء وثوب حتما
والدلو واستتجار ذين بثمن
يفضل عن ذي حرمة معه وعن
وبالنسبة بزائد لاق لمن
والماء إن يوهبه أو إن يقرض
وإن يعر ثوبا ودلوا وجبا
إن يهب الماء أو يبعه بطلا
وأبطلوا ما بقى التيمم
وفي مقام ضيق والستره
ولظماء رفيق ميت معه ما
في الأمر للأولى بما جعل
وإن يموتا جملة أو يقع
ثم لدى تنجس فذات دم
لا الغسل والمالك في الملك ولا
وجاز قهر وببرد ومرض
كفحش شين ظاهر والبطوى
لا حيث إيلام عن الخوف عرى
مع غسل ما صح ومسح عما
كالخف كى يكفى ماء قلا
ثم يعيده لكل فرض
والموضع المعذور فليغسل معه
توهمما لبرئه لم يجب

وذات حرمة ولو مستقبلا
يكفيه يستعمله وأولا
نفسا ومالا وانقطاعه أمن
والقرب مع يقينه وجددا
آخره أولى كثوب البدن
والثوب إن يوسر لفرد منهما
وأجر مثل ثم في ذاك الزمن
دين وكافى سفر من المؤن
يغنى لد أجل إلى الوطن
منه يجب قبوله لا العوض
قبوله خلاف ماله وهبا
وقت صلاته وإن يحتج فلا
وبانتها نوبة في بئر ما
إليه بعد وقتها امنع صبره
بممه وقيمة الما غرما
لظامئ ثم لميت أولا
بعد فلافضل ثم ليقرع
تيمم لا إن به الوضوء تم
يؤثر إلا ظامئا إن فضلا
يخشى به المحذور إن غسل عرض
في البرء إن قال طيب يروى
وجرحه والكسر لتضرر
بالماء أن يستر وماذا حتما
مادام وقت غسله المعتلا
مع الذى يتلوه في التوضي
لذن برأ وإن لصوقا رفعه
غسل لمعذور ولا مرتب

فصل في بيان أركان التيمم وغيرها

أركان هذا نقله أو من أذن له ترايا طاهرا محضاً وإن

غبار رمل وبمعك نفسه
أو إن يردد ناسفت ريح على
أن كان ذا انتشار أو ملتصقا
وترب خشب أرضه كالكلحل
بنية استباحة لفتقر
للمسح والإطلاق والإبهام صح
وجهًا خلا المنبت واليدين
وسن ضربتان والتفريج مع
بالندب قلت عندهم صوابه
وسنة تخفيفه والبسمله
ردته قبل ما فيها شرع
نحو طلوع الركب أو آل في
ونفى مانع ولو في بعضها
مثل مسافر رأى ما
أو سلم الشخص الذي لا يلزم
فواته وحيث ليس تبطل
ويمنع الزائد فوق المنعقد
ويجمع الفرض ولو صغيرا
ولو لغيره نوى التيمم
يشاء نفلا وصلاة فاقد
إما من الإحدث منه مستمر
للفل أو لمطلق الصلاة
من ينس بعض خمسة تيمم
تخالف علم أنه المنسى فليصلى
صلى بكل واحد منها عدد
ولا يجزى بمبتدأة قبله
بدون عذر عم مثل مرض
إذ قال كالجنون إذ هذا المثل
وإنما تمثيله بسلس

ومن يد للوجه أو عكسه
عضو تيمم ولا مستعملا
وخزفا دق ترابا محرقا
لا ما شوى ولا تراب الأكل
إليه إن تقرب به وتستمر
لا أن يعين مخطئا وإن مسح
بمرفق ورتب المسحجين
كل وفي الثنتين خاتم نزع
في ضربة ثانية إيجابه
وبدء ينسى أولا وأبطله
توهم الماء بلا شيء منع
تخييله ما وإن لم يكفى
إن كان واجبا قضاء فرضها
ثم أقام أو نوى الإتمام
قضاء فرضها وليس يعلم
صلاته كان الخروج الأفضل
ومطلقا عن ركعتين لا يزد
صلاة أو طوافا أو منذورا
وقبل وقته ولفرضين وما
روح وإن تعينت بواحد
إذا توضى أو تيمم من عذر
فهو بغير النفل ليس ياتى
عدد منسى فإن لم يعلم
خمسا بكل ولفقد الجهل
غير الذى ينسى وزائدا أحد
وليقتض من صلاته مختلفه
وسفر أو دام قلت ما ارتضى
عن صحة وعن وجوب معتزل
بول وباستحاضة وليقتس

مثله بأن يبين أن لا
وسائر العضو بلا تطهير
ماء وتربا ومقيم بما
بسفر ومن لبرد رخصا
أو ثمن الماء ومن تيمما
لا إن أضلت في رحال رفقة
يشعر كمهريق وعار وأتم

أو كقتال وفرار حلا
خوف ودامى الجرح بالكثير
وليقتض مربوط ومن قد عدما
لفقد ما وذو تيمم عصى
وذو تيمم على نسيان ما
وقد أضل ذين في راحلته
ولا لمدرج برحلته ولم

باب الحيض

كالدر في يوم وليلة وما
يسبقه حيض أو نفاس ما استتم
فذاك حيض بالنقا تخلله
وبين الحبل إلى ترى
أحكامه لكن لنقص غيرا
دم قوى فهو حيضها فقط
أثناء مع ذى لحاق نسبي
أحمر نصف الشهر ثم أسودا
شهرًا وما صفاته من ثخن
ثم من الشقرة ثم الصفرة
ذواتي التمييز مهما يضعف
وعادة تجاوز المرء
يكون أولا بحيض ذى وذى
ينقطع الدم وإلا فلمن
والطهر عشرون وتسع بعد ذا
عادتها مع النقا تخللا
وثبتت عادتها بما مره
نسغا لماضى الأمر بالتنجيز
لا حيض للتي مردها الأقل
ليلا نقاء عنه حتى عبرت

إذا رأت من بعد تسع الدما
يعبر خمسة وعشرة ولم
نصف ثلاثين نقاء فصله
ولو دما ذا صفرة وكدرا
لا عند طلقها وأثبت إذ طرا
وإن يجاوز ولها بما شرط
وفى النقاء والضعف خذ بالسحب
إن أمكن الجمع رأت ذات ابتدا
تمامه بالصوم ليست تعتني
والنتن والسواد ثم الحمرة
أكثر ثم السابق الأقوى وفى
أو دون تمييز لذات مبدا
تحكم بالطهر وفى الدور الذى
ونعكس الحكم الذى قلنا بأن
فى الابتدا يوم وليلة أذى
لكن لذات عادة حمل على
حيضا وطهرا وقته وقدره
وثبتت العادة بالتمييز
وذات الاختلاف باثنتين بل
فأبصرت يوما دما وأبصرت

ومن تحيرت كحائض بأن
بل كل مكتوباتها تصلى
لا إن تقطع فى نقاء يعرض
من بعد فرض جمعه لا يرتضى
خمسة عشر يوما أو تقضى لكل
بالعشر إن صلت متى ما اتفقا
لأسوأ الأحوال ضعف يوم
مع واحد تزيده فى عشره
سابع عشر كل صوم وإلى
قلت وذان واحد فى الصوم
واجعل إلى السبعة هذا الصوم
وثالثا وخامسا ولتصم
وبعده التاسع عشر مثلاً
ثم من السابع عشر تبعا
هذا لضعف سبعة أيام
تصوم مرات مفرقات
تكون من سابع عشر الأول
وسنة مع عشرة لما علا
هذا إلى العشرة معها أربعه
فمئة وأربعين اتصلت
ثم لكل بعدها توضأ
ذمتها مع زمن تخللا
ثم من السادس عشر مره
أى زمن واسع هذا الفعل
الخمس من مرات منها
فى مدة خمسة عشر يوما
ثم من السادس عشر صلت
وقدرها أو وقتها إن حفظت
قلت فحفظ القدر لا الوقت كما

لم تذكر العادة قدرا وزمن
مع نفلها واغتسلت لكل
فى أول الوقت وتقضى بالوضو
مع ما قضت وليك من قبل انقضا
سنة عشر يوما الخمس وقل
والشهر صامت وثلاثين بقا
ومرة تأتى بفوت الصوم
مع خمسة مفرقا ومره
خامس عشر الثان عنه فعلا
إن فرقت صيامها بيوم
فلقضا يومين صامت يوما
سابع عشر صومها المقدم
أو فلتصم مثل الذى فات ولا
وبين ذين اثنين كيف وقعا
وانزل وفى متابعى الصيام
ثلاثة من هذه المرات
هذا إلى سبعة أيام جلى
وقدر صوم متتابع ولا
أما لشهرين ذوى متابعه
وفى قضا الخمس للأولى اغتسلت
ثنتين فى خمسة عشر تبرا
متسع لكل ما قد فعلا
ثلاثة وتلك بعد النظيره
وفى قضاء العشر فلتصلى
ثلاث مرات تصلينها
وحكم طهر يها كما قد أومى
المرتين بعد تلك المهمة
فلا احتياط حيث شكت لحظت
لو ذكرت نصف ثلاثين دما

نسين فى عشرين فى الشهر أول
وخمسة ثانية وتابعه
تحتمل الحيض والانقطاعا
ولتغتسل لكل فرض ثم ما
يفرض أن أول الحيض نزل
وتارة آخر هذا آخره
حيض يقينا والذي يدخل فى
وما على كليهما تبينا
مثال حفظ الوقت دون القدر
يوم وليل حيضها المستيقن
كلاهما إلى انتصاف الشهر
وإن تكن عاداتها مختلفة
فإثر كل نوبة توجه
وغالب النفاس أربعون
والدم بعد طهر خمسة عشر
ومستحاضة كرخو مقعد
تغسل عنه الفرج ثم تعتصب
فى الوقت والتأخير لآذان
وأن تؤخرها لأمر ما اعتلق
أو قبل جدته لا أن تعلم

فى الخمسة الأولى الأذى حسب احتمال
حيض على اليقين ثم الرابعه
فليدع الزوج بها الجماعا
يبقى من الشهر فطهر علما
مطابقا أول ما فيه يضل
فداخل على كلا ما قدره
ذا دون هذا فبمشكوك صف
خروجه طهر لها تيقنا
تقول بدء الحيض بدء الشهر
من أول الشهر وبعد يمكن
ونصفه الثانى يقين طهر
لم تنسق أو نسيت هذى الصفة
غسل وأنزر النفاس بحه
يوما كما أكثره ستونا
حيض فعاد فيه كل ما ذكر
وسلس بولا ومذيا وودى
ثم توضأت لكل ما كتب
ونحو ستر ليس بالتوانى
بها أو انقطاعه فيها اتفق
قرب الإياب وقضت إن يدم

* * *

باب الصلاة

بين الزوال ومزيد الظل
ثم لعصر وهى الوسطى إلى
ظل كمثليه وظل الاستوا
ثم لمغرب بمقدار وضو
وخمس ركعات وتأديتين
أحمر والغاية فجر صدقا
واختير حتى الثالث ثم الصبح
واختار إلى أسفاره من يعدم
قلت الصواب إن بقى ما نقصا
وركعة لا دونها من صلى
وندبوا تعجيلها أى اشتغل
وسنة إبراده بالظهر
لطالب الجمع بمسجد أتى
ولاشتباه وقتها التحرى
ولعم تحرر أو تقليد
إذ لا يجوز الاجتهاد لهما
وما يقع من قبل كالصوم يعد
آخر وقت كالجنون والصبا
إذا خلا من مانع ما وسعه
كأن خلا ما يسع الفرضين من
من بعد عقده الوظيفة اكتفى
وإن خلا من وقت غير ما يسع
تقديمه يجب فقط وليقض
ذو الارتداد وقضى الذى سكر
بها وللعشر بترك ضربا

كالشئ وقت الظهر للمصلى
أن غربت واختير حتى يحصل
ظهرا وعصرا غير داخل هو
وسطرة وسد جوع يعرض
أما العشا فبغروب لون
معترض نام يضىء الأفقا
إلى طلوع الشمس فى الأصح
أنشاءه بلا أدا لم يأت
عن سعة لذلك الفرض عصى
فى وقتها تقع أداء كلا
لها بأسباب كما الوقت دخل
لشدة الحر بقطر الحر
إليه من بعد خلاف الجمعة
ولو لمستيقنه بالصبر
قلت لما أطلقه تقييد
مع قول عدل عن عيان اعلمنا
والحيض والإغماء وكفر إن فقد
بقدر تكبير ففرض وجبا
والظهر مع ما قبل أن يجمع معه
وقت أخيرة وإن صبا يبن
بها كعذر جمعة إذا انتفى
أخف فرضه بطهر امتنع
مع زمن الجنون دون الحيض
غيرهما والطفل للسبع أمر
كالصوم وأكره كل ما لا سببا

من داخل لا بسوى ذى النيه
وبطلت لا كمكان نهيا
والطرق والوادى ومنه المقبرة
ود اخل الحمام بالمسلخ له
أن تطلع الشمس وحتى تأفلا
لايوم جمعة وباصفرارها
كالرمح والزوال والغروب

فصل فى بيان الأذان والإقامة

إن لم يقدم فائتسا والأول
تأخيره إن ابتدا بالمقتفى
بلا بنا غير بحج مثلا
جماعة من ذكر ما مسلم
عن احتساب ثقة مطهر
فى الصبح سبع الليل بالتقريب
قام على عال والاصبعان
والتفت اليمنة فى حى على
ولا يحول رجله وصدره
وقال إذ حيعل لا حول ولا
وأن يقيم مسلم إن كانا
بالفرض مكتوبا هناك وهنا
لمن يؤذنون إن ترتبوا
وإن يضق تفرقوا وأذنوا
وليقيم الراتب ثم الأول
أو بتفريق ففيها أقرعا
وقت الأذان ولنفل فعلا
بنصبه ولا تخطئ رافعه
أشد لكن فى المقيم أصعب

فصل فى بيان الاستقبال للكعبة

فرض ومن نافلة إذا أمن

لها كلالإحرام والتحية
والحرم المكى منه استثنيا
عن الصلاة فيه وهى المحزره
ما نبشت وعطن ومزبله
من بعد فرض الصبح والعصر إلى
وبالطلوع واستواء دارها
إلى ارتفاع هو بالتقريب

يسن فى أداء فرض الرجل
فى جمع تقديم وللآخر فى
أذان مثنى مع ترتيب ولا
برفع صوت حيث ما لم تقم
ميز شرطا عذب صوت جهورى
مرتلا رجع بالتثويب
ونصفه صيفا وبعد ثانى
على صماخى أذنيه استقبلا
وفى الفلاح الالتفات يسره
وأن يجيب ولو تلا
وتفضل الإمامة الأذانا
مميزا للفرض قلت قد عنا
وهى فرادى أدرجت ويندب
إن يتسع لهم جميعا زمن
أى فى نواحي مسجد يحتمل
وإن تساوا فى آذانهم معا
ورقتها بنظر الإمام لا
جماعة نادى الصلاة جامعاه
والكره فى ذين لشخص يجنب

مشرط لصحة الصلاة من

لخارج عن جوفها وسمتها
من جزئها قدر ذراع ناقص
بقول عدل ثم لا للأعمى
لا فى محاريب شفيح العرض
ولا بمحاراب لمسلمينا
عدلا عليما بالدليل ذا هدى
وكيف كان لسواه وقضى
عينه فى القرب أو فى البعد
فى نحو فلك بدل فى النفل
ولا ركوع وسجود من مشى
وبانحراف لا إليها ناسيا
سهوا على الأصح إن قل الأمد
أو يعد أو يعد ولما يعذر
لا عندما يكثُر أو أوطأ الفرس
ولا جنازة وذى تسير
وإن يصل بعد ما فيها اجتهد
ولو يسارا كان أو تيمنا
يعد والاجتهاد إن تغيرا
من الذى قلد فالتحول

فصل فى بيان صفة الصلاة

بقلبه فى مطلق من نفلها
وجمعة ووتره والصبحا
نية فرض الوقت فى المعين
من خالف الأداء والقضاء
كلا ولو معرفا تنكيره
أو وقفة تقل بالترتيب له
بديل بعض الحمد لا التشهد
فذاك ركن كتشهد كما
وأن يطق تعلمها فليجب

توجه الكعبة أو عرصتها
بكله إن قربت وشاخص
ثلاثا لغيره يقينا ثما
بالاجتهاد أى لكل فرض
جهة أو يسرة أو يمينا
فى جهة ثم بأن يقلدا
للعجز عن تعلم قد فرضا
وصوب حل سفر لقصد
ماش وراكب خلا المصلى
لا فى تحرم بلا أن شوشا
ولازم إتمام ذين ماشيا
أو خطأ أو لجماعها سجد
وإن يطل أو مكرها يستدبر
تبطل صلاته كواطئ النجس
ولا يصلى الفرض والمنذور
لكن لشكر وتلاوة سجد
ثم تيقن الخطأ معينا
أو مخبرا لمقلد الخطأ درا
أو بالخطأ أخبره من أفضل

ركن الصلاة نية لفعالها
وذا مع التعيين مثل الأضحى
وسنة العصر ولم نعين
بالفرض فى الفرض وما أساء
لا الركعات قارنت تكبيره
ولو بذكر لا يطول فصله
كالحمد أو كبعضها والمورد
ولا السلام ولعجز ترجمما
ترجم للعجز الصلاة للنبي

وحيث لا ضيق فتأخير طلب
ثم ولو كالراكع انحنى ذا
بجبهة وراء ركبة ومن
يرفع لحد رাকع ثم على
ثم لظهر ولجرح أو ما
إلى الركوع والسجود أنزلا
فى مرقد ثمت بالأجفان
وعاجز يقدر أو من قدرا
مع الهوى لا النهوض ولأن
قام وبالقدره نفل صليبا
والحمد لا فى ركعة الذى سبق
فالضاد لا تبدل ظا والولا
أو قصد القطع وذكر قد فقد
لا كسجوده وتأمين ولا
لما تلا إمامه والفتح
ثم ولاء سبع آى يقرأ
والكل غير ناقص عن أحرف
فإن يعلمها تجب عليه لا
فلا يعيد والركوع عندنا
والاعتدال عوده إلى ما
وبسقوطه ولم يكن قصد
وأنه يسجد مرتين مع
إلا على محموله المرتجس
إن يتعذر لم يجب وضع على
كذا الطمأنينة للمصلى
وهكذا التشهد الأخير
كذا القعود وصلاته على
وهكذا السلام أو سلام
آخرها الترتيب مثل ما شرح

منه وفى الفرض القيام منتصب
ثم ليقعد وليركع حاذى
يخف فى الركوع قبل ما اطمأن
جنب قلت اليمين فضلا
به يداوى وبرأس أو ما
مادام ممكنا كفى الراكب لا
ثم جرى فى القلب بالأركان
يعجز بالمقدور يأتى وقرا
يركع أو يقنت لا ليسجدن
قاعدا أو مضطجعا لا موميا
ببسم والحروف والشد نطق
فبالسكوت ليعد إن طولا
خصوصا بها كعاطس حمد
إن استعاذ ربه أو سأل
له ولا أن ينس فى الأصح
ثم مع التفريق ثم ذكرا
للحمد ثم قدرها فليقف
إن كان بعد ما أتم البدلا
نيل يديه ركبتيه بانحنا
من قبله قعودا أو قياما
عاد إلى اعتداله ثم سجد
شئ من الجبهة مكشوفاً يضع
بحركات منه بالتتكس
نحو وساد وقعود فضلا
بفقد ما يصرفه فى الكل
تركته لأنه مشهور
محمد فى آخر لا أولا
عليكم والنص فيه السلام
وإن سها فغير منظوم طرح

وأن يشك ترك ركن أو ذكر
ولو أتى به بقصد النفل
لترك سجدة من أربع
ولثلاث ولسجدتين
لترك أربع وهذه العدة
لخمس أو ست ثلاثا يأتي
صلى ثلاثا بعد سجدة وسن
تحرما وراكعا ومعتدلا
أسفل صدر وهو راء موضعا
والاستعاذ كل ركعة يسر
وسورة في الأوليين لا لمن
كالأولين من عشائين وفي
قضاه أو أذاه قلت الأكثر
ولانتقال لا اعتدال جهرا
وعنقه وكفه مستعليه
حال ركوع وسجود رجلا
والوتر نصف رمضان الثاني
ويجهر الإمام لكن في الدعاء
يقنت بإسرار ومن لنازله
ووضعه القدم والركبة ثم
بالكشف ثم جبهة وأنفه
وجلسة استراحة ثم اليد
والقعود فيه ومات و
في القنوت وعلى آل النبي
وبزياة المباركات
مع افتراشه الجلوس كله
لا للذى لأجل سهو يسجد
بالنشر والتفرج المقتصد
يجعل قرب الركبة اليمينا

أتى به وناب مثل إن صدر
ولا ينوب عنه غير المثل
يأتي بركة لجهل الموضع
من أربع يأتي بركتين
بركتين تتلوان سجده
للسبع والأربع والجلسات
رفع والابهام هذا شحم الأذن
وكوع يسرى تحت يمينه جعل
سجوده وقول وجهت الدعاء
وتأمين مع إمامه جهر
يأتى أن يسمع وفي الصبح علن
غير سوى الجمعة فليقرأ خفى
في فائت وقت القضاء اعتبروا
كبر بالمد ومد الظهر
ركبته منصوبة والتخويه
ويقنت الصبح إذا ما اعتدلا
قلت وفيه ترفع اليدين
أمن مأوم وإن لم يسمعا
لأنزلت في الفرض يقنت جاز له
يدا هذا المنكب نشرا ويضم
في كل سجدة وسنوا كشفه
كالعجن للقيام والتشهد
إذا صلاته على محمد تسن و
في آخر ورب قول موجب
الصلوات الطيبات ياتي
موركا ثانيا تشهد له
وكره الأقعاء وتوضع اليد
قريب ركبة وفي التشهد
كعاقد الثلاث والخمسينا

رفع ولا تحريك فيما صححه
برحمته الله والالتفات
ونية الرد من المأموم
رووه والعاجز عنه ترجمها
يذهب للنفل إلى حيث سكن
لكل ما يقرأه أو يذكر
ثانية وجاز أن يشتغلا
شاء وإن أطال ثم سلما
لم يدر ما فروضها من السنن
لم يحتسب به نعم لو أغفلا
من جملة في الابتدا يكفيه

فصل في بيان شروط الصلاة وموانعها

بطلانها ولو سبق بالحدث
ودمل والقمل لم ينشر عرق
وبثره ولو بعصر جلده
ولا ونيم من ذباب واقع
لاقاه في محموله والبدن
تجمر وطائر للمنفسد
نجاسة غير الذي قد عفا
إذ رأس حبل تحت رجل جعل
بنجس أو خاف ظاهر الضرر
من سرة لركبة والحره
لا يصف اللون ولو كدرة ما
وضوءه ولم يجب من أسفل
كالطين إذ لا ثوب قدم قبل
بها لأولى الناس قدم المره
ونجس دون الحرير عدم
للعطس حرفين وحرف مفهم
والنفخ والأنين أو إذ ضحكا

وعند إلا الله للمسبحه
ومرتين بالسلام يأتى
ونية الحضار بالتسليم
ونية الخروج والذكر كما
قلت ويحضر قلبه وأن
أو موضع آخر والتدبر
وطول ما يقرأ في الأولى على
إذ سلم الإمام بالدعاء ما
وفي فتاوى حجة الإسلام من
فإن بفرض قصد التنفلا
تفصيلها كان الذى ينويه

وبطلت ولو يجهل بالخبر
لابقيل دم برغوث وبق
وقرحه وحجمه وفصده
وبول خفاش وطين شارع
ولا محاذى الصدر إن لم يكن
وما يلقى ذا وذا كحمل ذى
والبيض مع دم وحبل لقي
لا الحبل يلقى ما لقي كلبا ولا
وإن بلا تعد العضم جبر
أو مات لم ينزع ودون ستره
فى غير وجهها وكفيها بما
ويده بغير مس مبطل
وواجب خارجها وإن خلا
فدبرا وسترة قد أمره
وبعدها الخنثى هو المقدم
وبكلام الناس كالترحم
أو مده ولو بكره وبكا

أو بالتنحج الذى تيسرت
غلبة وشيخنا بحثا حمل
لا فى قليل سبق اللسان
بأن أو جهل الحرمة للكلام
وبقراءة وذكر قصدا
وفعلة فاحشة كأن يثب
ووسط يكثر حتى سهو
لا بكثير خف فى الصحيح
أو حكة ودفع من مر ندب
علامة شاخصة ثم بسط
ويحرم إذ ذاك مرور إلا
لنائب سبج ندبا ذكر
أو زاد عمدا ركنها الفعلى لا
وقطعه للنفل نحو الراجع
وجاهل تحريمه عليه
وصار أدنى لقيامه وقد
وطول الاعتدال والقعود
ومضى الركن أى قولية
وطوله أو قطعها ينويه
أو علق القطع بشيء خالفها
لا بمناف لم يقصر فيه
كعتق من بادرت استتارا
حيث له عذر كأن لم يقيم

قراءة بدونه وما طرت
هذا على أم الكتاب والبدل
إليه أو سهى به الإنسان
فيها قريب العهد بالإسلام
تفهم غير بهما مجردا
أو مثل ضرب راحتين للعب
مثل موالاة ثلاث خطو
كأصبع حرك للتسبيح
حيث على ثلاث أذرع نصب
قدامه مصلى أو يخط خط
واحد فرجة بصف أعلى
وصفقت وبالذى يفطر
إن زاد قعدة ولم يطلولا
إلى تشهد خلا المتابع
كالسهو أو بعوده إليه
قام وليس ناسيا بل اعتمد
الفاصل السجود عن سجود
وغيره فى شكه فى النية
وبتردد المصلى فيه
فيها المصلى صائما وعاكفا
وكان دفعه على البديه
ومنافى الفرض نفلا صارا
من بعد أن خف إذا لم يعلم

فصل فى بيان السجادات

ثنتين والذاكر عن قرب الأمد
بتركه التشهد المقدما
للمصطفى والآل فى ثانيه
لواحد من هذه لا مجملا
يطل سهو وركن نفلا

قبيل تسليم يسن أن يسجد
يسجد إن أراد ثم سلما
أو القعود والصلاة فيه
أو القنوت وبشك فصلا
وسهو ما يطل عمده ولا

إن كان قوليا وإن تكرر
لا الركن من بعد السلام فى الأسد
وإن تجلى الشك فى المذكور
وللذى أتم لسهو المقتدى
أو ترك الإمام لا إن يسه فى
لا إن بين إحداث من به اقتدى
يجب سجود معه إن كانا
وإن يسلم عامدا مع ذكر ما
فلا يتابع قلت ذا فى الشرح قد
ثم يعيد إن أتم القصرا
أو ظن سهوا فأنجلي كخالف
وسن سجدة مع الإحرام
فى الحال للقارى ومن سمعا قصد
قارئها وسن تكبير فى
فى العشر والأربع من آيات
بلا تحرم ولا تسليم
لما تلا فقط ومن يأتى
وكلما كرر ما يتلى سجد
قلت وخارج الصلاة تفعل
وسجدة عند هجوم نعمة
ورؤية الفاسق وليعلن به

وما يشك كالذى ما صدرا
وقبله يأتى به ثم سجد
بفعل زائد على تقدير
به وأصله ولو قبل اقتدا
حال اقتدا ولو لذى التخلف
فى ذى وذى فإن يعد ويسجد
سلم معه المقتدى نسيانا
سها به الإمام أو ما سلما
جاء مغيرا وهذا المعتمد
وجمعة بشرط عذر ظهرا
جار على ترتيب ساه سالف
والشرط فى الصلاة والسلام
قلت وسامع وأكد إن سجد
هويه ورفع كل كف
فى الحج ثنتان وفى الصلاة
ولا برفع لسوى المأموم
لأجل سجدة الذى يؤم
وما التى فى ص من هذا العدد
وفعلها فيها بعمد مبطل
للشكر أو عند اندفاع نقمة
والمبتلى سرا لكسر قلبه

فصل فى بيان النفل

أفضل نفيه صلاته فى
ثم للاستسقاء ثم الوتر
وينبغى صلاتها بالوتر
كذا التراويح وحيث يفصل
وأن يصل فى وتره تشهدا
فركعتان قبل فرض الفجر
وبعده وبعد فرض المغرب

عيدين فالكسوف فالكسوف
إحدى إلى واحدة وعشر
بين فريضة العشا والفجر
وبعد نفل الليل فهو أفضل
فى آخريين أو أخير أبدا
فركعتان قبل فرض الظهر
والتلو ما بالواو لا ترتب

ثم التراويح من الركعات
ثم الضحى من ركعتين حتى
بين ارتفاع شمسها والاستوا
فركعتا الطواف والإحرام
ولا إذا الإمام بالفرض اشتغل
إن نويت أولا وزال الندب
أن زاد ركعتين قبل الظهر
قلت وفي الروضة ندب أربع
وما يوقت منه يقض مطلقا
كالخسف والترتيب في ما فاتا
أولى له والراتبات المتبدا
وراتبات أخرت لم يسبق
فليتشهد كل ركعتين
ثنتين أولى وإذا نوى عدد
كقاصر يتمها وحيث لا
وإن يزد وقد نسي على ما

عشرون فيها عشر تسليمات
تبلغ ستا تاليات ستا
ومن طلوعها النواوى روى
و داخل المسجد لا الحرام
وفضلها بالفرض والنفل حصل
جالس قبل ويستحب
وتندب الأربع قبل العصر
قبل وبعد الفرض للمجمع
إلا الذى بسبب تعلقا
وبدوه إن أمن الفواتا
بها يؤخرن لمن شاء أدا
بها ولا حصر لنفل مطلق
أو ركعة ونفله ثنتين
غير بعد نية لما قصد
ينوى زيادة ونقصا بطلا
نواه يقعد ويزد إن راما

فصل فى بيان صلاة الجماعة

سنة الجماعة التى فى
وطلب الغيث خلاف الجمعة
كأن يعاد الفرض بالجماعة
نفلا وفى الرجال والمساجد
إن لم يكن إمامه ذا بدعه
يعطل عن جماعة ولتحصل
وجمعة بركعة والفضل فى
وللإمام راكم لم تكره
لداخل إن لم يبلغ فيه
وعذر تركها وترك الجمعة
ومطر ومرض وعوى
إن لم يزل بالغسل والعلاج

فرائض والعيد والكسوف
وفى التراويح وفى الوتر معه
ناوى فرض ورأى إيقاعه
لهم أحب كاجتماع زائد
أو حنفيا أو قريب البقعه
لمدرك الجزء وإن لم يطل
تحرم لشاهد ومقتضى
وفى التشهد الأخير النظره
ولم يميز بين داخله
حقن ولكن حيث فى الوقت سعه
وأكله الكريه وهو نى
وكونه عفو العقاب راجى

والخوف من ذى الظلم والغريم
والخيز فى الفرن ولا تعويض
أو أشرفت عرس أو الرقيق
وشدة الريح بليل ما اشترط
وشدة الجوع وشدة الظما
وليقتض مقتد بغيره وقد
كحنفى علم الذى اقتدى
وما لها تعين البطلان
وبالتحرى استعملوا أو سمع
وفى صلاة اقتدى بكل
مقتديا كمثلى أن يقتديا
أو عنده حتم قضاء تلكا
فيه وبالأمرى من لا أحسنا
سواه كالأرت أو كالألثغ
أو اقتدى بمشكلى وأنثى
وليس يسقط القضاء إن ظهر
وبيبان الكفر والأنوثة
أو بان ذا أمية لا قائما
لكفره ولا إذا بان معه
أو عقب الإمام خلف عقبه
أو كان لا يجمع ذين مسجدا
وهو ثلاثمائة من أذرع
إن لم يحل مشبك أو باب
أو شارع وفى سوى ذين صلة
ضاقت بشخص وثلاث أذرع
ونازل عنه ببعض البدن
ومسجد ومن بغير مسجد
به يشترط الكشف كالصفيين
أو تابع الغير ومانوى اقتدا

لمعسر والأنس للسقيم
ورحلة الرفقة والتمريض
أو بعض قريبا أو الصديق
ظلمته أى فى جماعة فقط
والحر والبرد ووحل لا عمى
علم منه بطلها أو اعتقد
بتركه الواجب لا إن فصدا
مثل اختلاف الجمع فى أو ان
صوت يكون ناقضا من جمع
كل قضى آخر ما يصلى
بمن درا لإحداثه ونسبيا
وبالذى ائتم ومن قد شكا
الحمد أو بعضا ولو حرفا هنا
مدغم أو مبدل ما لا ينبغى
رجل أو مبهم حال خشى
نفسى اختلال كل هذه الصور
والاقتدا بالغير والخنوثة
بزائد أو محدثا أو كاتما
نجاسة تخفى ولو فى جمعه
أو جهل الأفعال ممن أم به
أو كل صفيين مدا لا يبعد
ولا تحدد فى انيساط موضع
قد رد دون نهـر يهاب
مناكب ولو بفرجة خلعت
من خلف هذا وتحاذى الأرفع
قلت افرض اعتدال من لم يكن
والفلك والفلك وإن لم يشدد
قلت المسقفان كالدارين
أو ما نوى جماعة أو وجدا

فيها له تشكك أو تابعه
أو عين الإمام وهو لا يجب
أو من صلاتي ذين ما توافقا
في ركعة ثالثة أو انتظر
أو خالف الإمام في ندب على
فإن يعد وكان مأوم في
يرجع مع الإمام للقيام
لم يتخلف عنه أو يشك في
عنه بركنين من الأفعال
كاملة قوليهما كالفعلى
بأربعة طويلة كالشك والإبطاء القرآن
قلت القضا في هذه استدراك ما
وصار كالمسبوق فليكن تبع له
وهو في الأولى ماسجد
تلوت أو لم أتلى أو تذكر
وأن يخالف جاهلا فيجعل
أما الذي يسبق فالحمد قطع
لم يدرك الركعة لكن يجرى
وحيث بالسنة كالتعود
من أدرك الركوع محسوبا على
أدركها ولو بتكبير أحد
ولو صلاة للإمام تبطل
فجائز ذلك لا في الثانية
ثالثة المغرب غير المقتدى
قلت وإن عني انتفاء شرط
ثم رعى المسبوق نظم من سبق
وجائز ولو بغير عذر
والندب أن يقدم أو يقدم
رتب والساكن بالحق على

في السهو عالما كفقو الرابعه
كالميت لا مأومه فلم يصب
نظم وفي الصبح بظهر فارقا
كالحكم لو إمامه فرضا يذر
فحش الخلاف كالسجود إن تلا
هويه لضعف أو لا ضعف
أو هو بالتكبير للإحرام
ذاك كما لسبق أو التخلف
تأ وأربع من الطوال
في الحكم حيث يعذر المصلى
وزحمة تمنع والنسيان
يفوته إذا الإمام سلما
ففي ثانية إذا ركع إمامه
أو ركع المأوم ثم شك قد
وافقه وليتدارك آخر
كالسهو أما عالما فتبطل
وإن أتمها ومعه ما ركع
كذى تخلف بغير عذر
كان اشتغاله قرا بقدر ذى
تيقن ومن خسوف أولا
حيث تحرما فقط به قصد
فيتقدم امرؤ لا يمهل
وركعة رابعة والآتيه
ونية الأقوام لم تجدد
نيتهم بذا فليس مخطى
وهم بتقديم امرئ منه أحق
إفراد مقتد وعكس الأمر
من ولى الأعلى فالأعلى ثم من
غير معير البيت منه مثلا

وسيد غير مكاتب فلو
ففاضل بالفقه فالقرآن
فنسبة وهى التى تاتى فى
فحسن صوت فجمال سايع
على سواهم وإن اختصوا بما
وسنة أن يقف الإمام
قد استداروا ولو البعض رجح
ومن تؤم بالنساء فى الوسط
وذكر يمتته مستأخر
ثم مع القيام إن تأخرا
فصيبة فالمشككون فالحرمة
ويكره اقتداء فرد أو فقه
أو بدعة ما كفرت أو فسق
عن يمنة منه أو التلقاء
ووحده ففرجة من عدما
ويلحقوا بالسرعة الأقوام
وأن يجمع فعلى الوجوب
ولانتقاله مع الإمام
إن كان ذاك للجلوس موضعه
كان لهذا أول الصلاة
فى الآخرين بعد الانقطاع

لم يحضر الوالى ومن له تلو
فورع فالسن فى الإيمان
أنكحة فمليس نظيف
كالعدل والحر وشخص بالغ
مر وسو مبصرا بذى عمى
خلفا من المقام والأقوام
فى القرب لا فى جهة الإمام صح
وتقف العراة فى صف فقط
نزرا بالذكر وفى اليسرة جاء آخر
ذكران والرجال من ورا
قلت ومكثهم لينهين أتم
بمن به تتممة أو فأفأه
قلت وكف شعره والبصق
رفعه الطرف إلى السماء
يجر شخصا بعد أن تحرما
وينبوى الإمامة الإمام
وكبر المسبوق للمحسوب
ندبا وأيضا عقب السلام
كحل مكثه وما يدرك معه
ونذبوا السورة أو آيات
لمدرك ركعتى الرباعى

باب كيفية صلاة المسافر

رخص قصر أربع فرض خلا
تقل أجاز قصر فوت السفر
إذ قوله قاصد سير يشعر
وجمعه العصريين فى وقتيهما
بعد عبور السور والعمران لا
وبعد حلة وعرض الوادى
قلت فإن كان اتساعها فرط

فوت الحضور والذى شك ولا
فى حضر وهو خلاف الأظهر
بأنه فى حضر لا يقصر
مرخص كالحكم فى تلويهما
سور بلدان ولا البستان
لا الطول والإهباط والإصعاد
فغير قدر العرف ليس يشترط

ولو أخير وقت فرضه وقد
سيرا رآه الشافعي قابلا
لأمن إليه من غير قصر عدلا
حتى إلى الموطن عاد أو بدا
كأن بدا له الرجوع أو نوى
يوم الدخول والخروج أو لما
أو هو ذو توقع وما انقضى
أو قد نوى انصرافه إذا وجد
بقربه إن وجد المستعبدا
واشترطوا لأن يصح ما قصر
ونية جازمة للقاصر
قلت كذا مفهومه والأصوب
وإنما الشرط انفكاك عما
أو علق بنية الإمام
ولو جرى اقتداؤه في صبح
أو بإمام قاصر واستخلفا
أو من يشك أمسافر هو
سوى عند قيام ثالث وإن فسد
وفسدت صلاته وما ظهر
أو بان للمأموم ضد القصر
أو شك في وصوله ما كان أم
وإن نوى في كل صورة خلت
لا المقتدى بذى إقامة درا
من نفسه الإحداث أو فيها شرع
وجمع تقديم بعذر المطر
لمن يصلى في جماعة إذا
وشرطه نيته في الأوله
وإن أقام ولها يتمما
أن يدوم العذر حتى كبرا

بقي بقدر ركعة لمن قصد
سنة عشر فرسخا ذهابا
وماله من غرض ما حللا
رجوعه إليه ما لم يعبدا
إقامة أربعة صحت سوى
لم يتجر دون ما تقدمما
إلا وضعف تسعة صحت مضى
عبدا وخصما أو يقيم في بلد
أو الغريم وأقام البلدا
علم الجواز والدوام للسفر
من أول الصلاة حتى الآخر
أن دوام ذكرها لا يجب
خالف في كل الصلاة الجزما
أما الذى اقتدى بذى إتمام
أو جمعة هذا على الأصح
متمما كالأصل فرعه اقتفى
لا هل نوى الإتمام أو قصرا
إحدى صلاتي ذا وذا أو بأحد
ماذا نواه أتم أم قصر
من الإمام ثم ضد الظهر
أو هل نوى إقامة أم لا أتم
قصرا ولكن للمقيم بطلت
إحداثه من قبل أو تذكر
وهو مقيم محدث كيف وقع
لا برد والثلج عن ذوب عرى
جا مسجدا ينأى به نال أذى
وهكذا الترتيب والولاء له
أو بعد أن يطلب دون الطول ما
للثان لا إن كان عذر مطر

من ذى ومن ذى ولدا تحلل
فى الوسط أى أثناء الأولى معتبر
أن يتذكر أنه قد أهمله
يعيدها فى وقتها المؤصلى
فى وقتها من لا درى المحلا
وقت صلاة هى أوليه
أولة قلت وذا فى الأضعف
إلى تمام الاثنى والأبر
فى سفر الثلاثة الأيام
عليهما وسنتى تلويهما
تركته خوفا من التطويل

* * *

فليكف أن يوجد عند الأول
أوله وليس وجدان المطر
وبعض أركان الصلاة الأوله
يعدهما بالجمع أو مما يلى
إن طال فصل ويعيد كلا
وأن يؤخرها اشترطنا النيه
مادام يبقى قدر ركعة وفى
وأن يدوم عذره وهو السفر
أن يؤثر القصر على الإتمام
وسنتى ظهر وعصر قدما
أخر قلت ذا على تفصيل

باب الجمعة

شرط صلاة الجمعة أن تجرى
فى خطة من بلدة ولو سرب
غير مقارن ولا مسبق را
إن سهل الجمع بموضع فمع
ولالتباس سابق عليهم
قلت إذا لم يدر بالسبق ولا
براءة بجمعة إذا احتمل
فى هذه إن السبيل المبرى
أما مع السابق ولا تعينا
والأظهر الأقيس أن يصلوا
جماعة بأربعين مؤمنا
لا يظعن الإنسان منهم إلا
فى خطبة عادوا ولم يستأنوا
ولا إذا هم فى الصلاة ذهبوا
جاءوه أو يلحق أربعونا
ولو بطلت لمن يؤم فبدا
حتما فى الاولى وأتموا الجمعة
ثانية لا من به يأتى
خاطبا أو بينهما فاستخلفا
كخطبة الشخص وأم آخر
أى ضعف عشرين لعقد الجمعة
وهو إذا فارقهم فى ركعه
وهو إذا أتمها فقدموا
فذاك غير جائز فى الجمعة
تقديم خطبتين أى من قبل ما

كلا مع الخطبة وقت الظهر
أو قرية حتى التى من الخشب
تحريمها بمثله من أخرى
عسر تجوز جمعتان أو جمع
ظهر وتستأنف إن لم يعلم
بالاقتزان فالإمام استشكلا
سبق فلا تصح أخرى فليقل
إقامة الجمعة ثم الظهر
ففى الوسيط اختار ما اختار هنا
ظهرا وقد صحح هذا الجمل
كلف حرا ذكرا مستوطنا
لحاجة إن ينقصوا تبطل لا
لا بدل ولم يفتحهم ركن
فعن قريب أربعون خطبوا
ثم الألى من قبل ينفضونا
تقدم جاز لأهل اقتدى
والخالف الظهر إن اقتدى معه
فيها وإن أحدث من يؤم
من حضر الخطبة فالمنع انتفى
كالعيد أو سماعها تبادروا
قلت وحاضر كمن قد سمعه
ثانية يتممون الجمعة
شخصا بهم صلاتهم يتمم
وغيرها وما شرطنا فمعه
صلى ولا يجوز أن يترجما

بلفظة الحمد ولو مصرفا
لفظ صلاته على النبي
ثم يوصى بالتقى ولو بما
وبالدعاء ثانية يكفيه
وآية تفهم في إحداهما
وبالجلوس مطمئنا فصلا
والولا بينهما وبين خطبتين
قلت وبالستر وظهرا فلتصر
وتلزم المكلف الحر الذكر
مهما يقيم حيث تقام أو ندا
ريح وصوت لو فرضناه وقف
ولا يصبح ظهره إذا فعل
وغیره بينهما قد خيرا
بظهره إلى فوات الجمعة
وكتمهم جماعة إذا استسر
أبىح ما لم تنأت الجمعة
ولمريدها استحبوا الغسلا
والترب إن يعجز عن المنديبا
والمشى بالهينة والفضلات
وترك بدء بسوى تحيته
والرد للسلام بالندب أمس
وسن أن يسلم الخطيب
وبعد ما تم له الصعود
ليفرغ الأذان شخص وقعد
وكون خطبة قريبة إلى
يبدأ بنحو سيف والأخرى شغل
عن منبر مبتدرا مقامه
وسورة الجمعة في الأولى وإن
ثانية وتحضر العجوز

ولفظة الله تعالى مردفا
وما بمعناه من المروى
نحو أطيعوا الله في كليهما
برحمته الله لسامعيه
وبالقيام للقوى فيهما
بسكنة وسمع أربعين أهلاً
وبين ما صلى وبالطهرين
إن فات شرط خصها مما ذكر
واستثنى المعذور إلا إن حضر
يلغيه من صيت إذا هدا
من بلد الجمعة في أدنى طرف
إلا إذا الإمام في الثاني اعتدل
والندب للمعذور أن يصطيرا
حيث زوال عذره توقعه
عذر وبعد الفجر حر من سفر
ولم ينله ضرر لو ودعه
لكنه عند الرواح أولى
مبكرا لابس بيض طيبا
زالت وعند الخطبة الإنصات
قلت ولم تندب أخير خطبته
ويندب التشميت لامرئ عطس
على الذى من منبر قريب
يقبل والتسليم والقعود
بينهما كقل هو الله أحد
فهم بليغة بقصد شغلا
بمنبر مستديرا ثم نزل
بالغى مع آخر الإقامة
يترك فبالمنافقين تقترن
قلت بإذن زوجها يجوز

وإن يكن لباسها مشهورا أو صحبت طيبا فلا حضورا
وواجب الفرجة والإمام إذا تخطى الناس لا يسلام

باب صلاة الخوف

إن أمكن الكف عن المقاتله
صلاة عسفان بأن يصلى
ثم إذا فى الركعة الأولى سجد
وبالفراغ من سجود لابسه
والتحقت به على الإمكان
يحرسهم من كان حارسا فى
أو ضعفه ثم إذا ما فرغا
ولحقت تشهد الإمام
إن يكن العدو وجه القبلة
وما لهم عن العيون ستره
وحيث لا فى وجهها يصلى
بفرقتين مرتين جمعا
لكن صلاة ذى الرقاع أولى
بكل فرقة لهم فى ركعة
إذا بأربعين من كل خطب
حاجة أربع لكون النصف
وإن كفى النصف ففرقتان
وتموها ولهم كالمفردة
وفى الأصح أن يكون قارى
وحمله السلاح فيها مستحب
وسن فى المغرب أن يصلى
ونظرة لفرقة ستتحدى
وحيث لا يمكن أو حلا يفر
موم وراكب وذو أفعال
والمقتدى مع اختلاف فى الجبهه
ملطنا عند احتياجه وما

لبعض من يحاربون كان له
إمامنا أو نائب بالكل
تحرس فرقة عليها معتمد
أمامهم تسجد تلك الحارسه
وحين يسجد الإمام ثانى
أوله أو غيرهم من صف
سجوده تسجد حراس الوغى
وسلم الإمام بالأقوام
فلت بأرض استوت أو قلة
وقد رأى فى المسلمين كثره
صلاة هاديننا بطن نخل
له الصلاة ثانيا تنفلا
من بطن نخل وهى أن يصلى
من الثنائى ولو فى جمعة
وفى الرباعى ولكن بسبب
مننا لمن حاربنا لا يكفى
أولى بكل فرقة ثنتان
ولحقت أخيرة تشهده
وإذا تشهد فى الانتظار
إن ظهرت سلامة وما وجب
ثنتان لا بمن تلت بل أولى
فى ثالث القيام لا التشهد
من العدى والنار والماء عذر
كثيرة وتارك استقبال
وممسك السلاح أو ما أشبهه
يعذر فى صياحه وتمما

وإن وقوف عرفات فاتته
فالحج فى قضائه يشق
للجلد من كلب ومن خنزير
وبجلود الميتة الدواب
وللسماد قلت والعلاج
فى سائر الوجوه لا المصلى
منه الحاجة كحرب تدعر
والحشو والكعبة أول للطفل
وورق لخاتم ومصحف
لراكب كالسيف لا المركوب
لأجل تمويهه إذا لم يحصل
فقط لكل أصبع والأنف له
وللنساء لغير فرشهنه
قلت وفى الآلة وجه اصطفى

باب صلاة العيد

كلا من العيدين ضعف ركعة
أولى من الصحراء وهو واسع
فيه وأحياناً ليله كالغسل
لقاعد وخارج مسنون
وراجعاً فى آخر استحباباً
نحرّاً ولا يطعم حتى يرجعاً
ما بين الاستفتاح والتعوذ
وفى الأخرى بخمس كبيراً
بينهما سبحة وحمد لله
يمنى على يساره وتابعاً
أو فى الثلاث لو بهن ياتى
وخطبة ثانية بسبع
ومن يصلى وحده لا يخطب
ليلتى العبد يصوت جهراً

مسافر فى حجة صلاته
قلت وتأخير الصلاة الحق
وحل الاستعمال من مضرور
وإن يغشى بهما الكلاب
والنجس العينى للسراج
وعارض تنجيسه للكل
والقز والحريز أو ما الأكثر
وحكة وجرب وقمل
والرقم والترقيع والتطرف
تحلية كآلة الحروب
وذهب كفضة للرجل
من ذاك شئ واتخاذ أغلله
وسننه والخاتم امنع سنه
وآلة الحروب ما لم تسرف

صلى وإن فاتت شروط الجمعة
بين الطلوع والزوال الجامع
واستخلف الخارج من يصلى
من نصفه والطيب والتزيين
مبكراً وماشياً ذهاباً
يخرج عندها الإمام مسرعاً
وكبر السبع برفع اليد ذى
ولو قرأ لم يتدارك وقرأ
واقتربت وكل تكبيرين له
مهلاً مكبراً وواضعاً
إمامه فى ست تكبيرات
ثم افتتاح خطبة بتسع
قلت وفيهما القيام يندب
وفى سوى الحج ثلاثاً كبيراً

وعقب الصلاة كل مسلم
فرضا وإن ينس يكر إذ ذكر
مالم تغب وانظر إلى التعديل
إلى سوى الصلاة غير راجعى
أهل السواد يرجعوا قبل الجمع

باب صلاة الخسوف

زاد ركوعين وقومتين
والأربع الطوال فيها يقرأ
أى فى الركوعات زمانا فستحا
منها وللسبعين والخمسينا
ولا يكررها ولا يطولا
فى طول هاتين أحاديث عمد
كجمعة لا مفرد ويندب
خير وتوبة وفاتت بانجلا
وبطلوع شمس الخسوف
بالفرض ثم الميت ثم عيدا
كسوفه بعد صلاة الموت
عيد وجمعة عقيب الكسف
لا غيرها ذاكر هذين معه
فى نحو زلزال بالانفراد

باب صلاة الاستسقاء

وبعد ما صلى ولو تطوعا
وإن رآه الحنفى بدعه
محتاج سقى وسواه ولتكن
صلاتها وقتا وهذا النص
وإن سقى قبل الصلاة ظهرا
ويأمر الإمام كلا يأتى
عن ظلمهم ويخرجوا فى الرابع
بيذلة ومعهم البهائم

فى مشبه الطرق إلى التحرم
من ظهر نحر لانقضا خمس عشر
وشاهد الرؤية ذو قبول
قلت وإذا كما يقول الرافعى
وباقى اليوم القضا أولى ودع

صلى الخسوفين بركتين
والمسجد الأولى بها لا الصحرا
حال القيامات وأن يسبحا
لمائة وضعف أربعينا
ولا يطوله لبطء الانجلا
فى سجدة وقعدة قلت رد
والجهر فى الخسوف ثم يخطب
فى خطبة ثانية حث على
وبالغروب فاتته الكسوف
وحيث لا يأمن من فوت بدا
ثم الكسوف ولا من الفوت
ولتكفه الخطبة مرة فى
قلت نوى بالخطبتين الجمعة
وسنة الصلاة للعباد

سن للاستسقاء إكثار الدعا
أولى كما فى خطبة للجمعة
والأفضل الصلاة ركعتين من
كالعيد وقلت الحق لا تخص
وكرر الصلاة إن تأخرا
للشكر والدعاء والصلاة
بالبر والصوم وبالتراجع
مع الخشوع وجميع صائم

وشبيحة وصبيحة وجازا
ويذكر الإنسان سرا عمله
والأفضل استسقاؤهم بالأتقيا
ثم كعيد خطبتنا استندبار
بالغ فى ثانية دعائها
والعلو من ردائه سفلا يدع

خروج وعنا امتازا
من الجميل وشفيعا جعله
لاسيما من آل خير الأنبياء
وبدل التكبير باستغفار
واستقبل القبلة فى أثنائها
وعنة يسرى كذا حتى نزع

فصل فى بيان حكم تارك الصلاة

من أخرج الصلاة مما فرضا
موسعا وإن بعمد أخرا
أو ترك الوضوء ثم صلى
بصارم ثم صلى وجعل

عن وقتها نومًا ونسيانًا قضى
عن وقت جمع حضرا أو سفرا
لا الجمعة استتيب ثم القتلا
فى القبر لم يطمس كمن حدا قتل

باب الجنائز

يكثر كل ذكر موت واستعد
إلى ذويهها والمريض أولى
لأئمن ثم على قفاه
لقبلية وعنده يسس
وظنه يحسن فى مولاه
وشد فى عصابة لحياه
ولينت مفاصل بالرد
رأساه تحته فلا ينكشف
وبطنه بنحو سيف ثقلا
ونزع ما فيه قضى من أثوبه
أرفق محرم برفق غايه
ولو غريقا كالصلاة والدفن
وصح غسل الميت من كفور
وأكمل الغسل بأن يغسلا
مقمصا بغض طرف وكره
ويمسح البطن وقد أجلسه
بخرقة على يد قد لفا

له بتوب والظلمات ترد
وذو احتضار قبلية يولى
يلقى ووجهه وأخصاه
تتلى وبالشهادة التلقين
وغمضت إذا قضى عيناه
قلت يكون ربطها أعلاه
والمد والستر بثوب فرد
قلت وأن يسان عنه المصحف
وفى رفيع كالسرير جعللا
وكالذى يحتضر استقبال به
وغسله فرض على الكفايه
قلت الفور عن علم حسن
وغير نية على المشهور
على سرير فى مكان قد خلا
رؤية ما لا حاجة فى نظره
وغسل فرجيه وما نجسه
وليتعهد سنه والأنفا

ثم يوضيه وضوء الحى
وبعده بواسع السن مشط
يسير كافور لشق أيمن
بالسدر والشرط بالألا ييقى
خمس أو سبع ثم ليحكم
بقاه لا معتدة وماكره
والخلق أما خارج قد يعرض
أحق جمع يطلبون الغسلا
أنهى قرابة محرمية
فالزوج حتى من سواها أربعا
ثم الرجال من محارم المره
وحيث لا يحضر إلا أجنبي
وجاز للسيد غسل القنه
إن تعدد العدة والزوجية
زوجاً وإن تزوجت بأن تضع
فى خرقة ولا يمس والذكر
ثم بما منه له اللبس الكفن
والمنع من ثان وثوب ثالث
أولاه فى ثلاثة يياض
لا إن يكن من مال بيت المال
عمامة ما وقميص والأحب
وهى إزار والقميص ثانى
بيض وللأنثى الحرير يكره
ثم ليضعه رافقا عليه
ثم ليلصق بمنافذ البدن
لغير محرم بعود ويلف
وجهز الزوجة زوج واحتمل
وحيث لم ينهض بما قد صنعه
واثنان موخراً والإسراع بها

وشعره بسدر أو خطمى
ثم يصب ماء باردا به اختلط
ثم يسار بعد غسل البدن
وثلاث الغسل فإن لم ينق
تنشيفه وأثر للمحرم
فى الغير أخذ شارب وظفره
يزال حتما دون غسل ووضو
لا مرأة إن كان كل أهلا
ودونها أيضا فأجنبيّة
ينكح والناكح من لم يجمعا
رتب على ما فى الصلاة ذكره
بمهما كالعكس والغسل أبى
وأم فرعه ومن كوتبنه
الا لعكس والزوجة لا الرجعية
والكف زوج غسل الزوج يدع
والمرأة الخنثى كميت فى الصغر
أدناه ثوب ساتر كل البدن
له وللغريم لا للوارث
لفائف طويلة عراض
وجاز أن يزداد للرجال
لامرأة خمس فإن يمنع يجب
ثم خمسه لفافتان
ثم ليسط والخنثى ذره
مستلقيا ودس فى أليه
قطن بكافور وبخر الكفن
وشد والشداد فى القبر صرف
ورجل بين العمودين حمل
فائنان خارج العمودين معه
ومشيهم أمامها بقربها

ومكثهم حتى توارى أولى
إلا من مات فى وقت قتال
حتى الذى أجنب وليل خبث
وكفن الشهيد فى ثيابه
والوجه فى ثوب القتال النزع
وعضو ميت مسلم أو جاهل
والسقط بلوغه إلى مدا
وليس ترا بخرقة وليدفنا
وفى صلاة العضو ينوى الكلا
وكفن الذمى وليدفن فقط
فاغسل وكفن كلهم ثم اقصد
مقدمًا فيها وغسل الرجل
ثم بقايا العصبات قدم
ثم الأسن العدل والحر على
ثم اقتراع أو تراضى ناسه
وعجز الأنثى وغير جائز
صلاته واحدة وقرب من
وراء فالمرأة بعد الخنثى
فقرعة وبالتراضى والتقى
سوى النساء فنحيت للرجل
وركنها النية والتكبير
قلت ولا يتابع الإماما
فيه على الأصح والسلام
وسورة الحمد عقيب الأوله
وأن يصلى فى عقيب الثانية
دعاؤه للميت والختم فى
ويستحب رفعه اليدين
ولو بليل ومن الشيطان
وكبر المسبوق حيث أدركا

ثم على المسلم صلى
حللوا من كافر به ولا يغسل
لأما بأسباب شهادة حدث
ملطخات قلت ذا أولى به
وخف وجلد وفرا ودرع
إسلامه وهو بدارنا غسل
أربعة من أشهر فصاعداً
قلت وليس النفخ مشروطاً هنا
وباختلاج سقطنا يصلى
وحيث ميتنا بغير اختلط
فى الصلوات والصلاة المهتدى
الأب ثم الابن واعل وانزل
مرتباً بالإرث ثم الرحم
أفقه منه والرقيق فضلاً
وموقف الإمام عند راسه
تقدم وجاز للجنائز
الإمام رجلاً ثم الصبى
وحيث كل ذكر أو أنثى
ونحوه ولا ينحى إلا سبقا
قلت وللصبى أو للمشكل
بأربع والخمس لا تضير
فى زائد وانتظر السلاما
عليكم بميمه التمام
قلت وليست بعد غير مبطله
على الرسول وعقيب التالیه
حق غير العاجز القيام
فى تكبيره كلا وأن يقرأ خفى
عاد ويدعو لأولى الإيمان
ولا يتم الحمد لكن تركا

إن كبر الإمام ولتبعه فى
 إن لم يكن عذر بتكبير فقط
 وبالنساء مع رجل ما اكتفيا
 عليه لا ذى غيبة فى البلد
 مميزا إذ مات قلت والأصح
 وبعدها يدفن والأقل ما
 وقامة وبسطة تعتدل
 وضع على شفير قبر ويحل
 رفقا إلى القبر وليس يدخل
 زوج فمحرم فعبد من تطم
 فالأجنبي مضجعا للأمن
 ووجهه إلى تراب وسدا
 وسددت فرجاته وطينا
 ثم يهال بالمساحى التراب
 وارفع ولو بحجز وبالخصى
 وليحترم كهو فى التسطیح
 وجمعا لحاجة وأنثى
 بحاجز التراب وقدم أفضلا
 أى كونه ترابا كذا إن يدفن
 قلت ولا مكفن الحريز
 فى الأرض والثوب اللذين غصبا
 وجاز أن ييكوه والندب امتنع
 وعز ندبا وعلى الصير احملا
 وللمصايب وثلاثة تمد
 والكافرون بالقريب مؤمنا
 واندب لغير أهله أن يصلحوا
 ولم يعذب بنياح أهله

باب الزكاة

فى دون خمسة وعشرين إبل
 إبل إذا عن خمسة لم يستفل

أو كل خمس سنوى ضان
كواجب فى غنم أى ذو سنة
صح ولو عن إبل مراض
وواجب عليه حق أو ولد
وفى ثلاثين وست بذلت
ست وأربعون حقة معه
ست وسبعون لها ثنتان
فى الفرد والتسعين حقتان
عشرون واحده بعد المئة
وبعد تسع ثم كل عشر
بنت لبون كل أربعين
فى مائتين ما يجده حاصلا
لا بهما لنصفه ونصفه
وعند فقد به كل حصلا
عن البنات للبون أو علا
لا العكس والواجد بعض كل
ما شاء منهما ومهما جدا
فإن يقع فى أخذ ساعيا الخطا
وفاقده واجبه يخير
أو مع أخذ الجير مرة علا
أو جاوز الجذعة أو رقى إلى
جيران قلت إن رقى عن جذعه
وفاقده ومن يجيران فقط
وجير إحدى درج شاتان
بخيرة الدافع لا النوعان
وما إذا كان الذى قد أعطيا
وفى ثلاثين من الأبقار له
وقل من يجعل نصف سنه
أى ذات ثنتين من السنين

أو معز تم له عامان
أو سنتين وستأتى بينه
فى نصف خمسين ابنة المخاض
لبونه إذا سليمة فقد
بنت لبون سنتين استكملت
إحدى وستون عليها جذعه
تم لكل منهما عامان
والحقة الحقيقة الغشيان
فيها ثلاث للبون مجزئه
مغير واجب هذا القدر
وحقة فى كلما خمسينا
يأخذ بإحدى الحسبتين كاملا
لأجل تشقيص خلاف ضعفه
ما شاء من كليهما أو نزلا
عن الحقائق مع جبر كملا
أو بعض صنف يجعلن للأصل
بذين عين للصنوف الأجودا
يجبر بنقد أو بشقص أغبطا
بين النزول مرة ويجبر
لا للمريض أو معيب إبلا
بنت لبون وله ابنها فلا
ليأخذ الجيران فالنص معه
يقنع فائتين يعلو أو هبط
أو فضة فى الوزن عشرتان
خلاف ما لو كانت اثنتان
جيرانها مالكها ورضيا
زكى تبيع سنة مكمله
وأربعين بقران مسننه
وغير الواجب من ستينا

مع مائة كمائتين من إبل
لكن بعشرين وشاة زائده
ومائتي شاة ثلاثا أدى
يأخذ ما يعيب بيع اقترن
ممن له الكامل إلا ما ذكر
بقدر ما يلقاه معه حاصلا
من معز وعكسه سيان
وعشر ضأن أية ما جوز
والربع من ضائنة فجائزه
وزك في عشرين مثقالا ذهب
زاد ولو من معدن وإن طما
ولو بقصد الأجر من مستعمل
به كمكسور نوى إصلاحه
بالنار أو يفرض كلا أكثرا
وما بضرب جاهلي وجدا
خمس وفي جنس من المقتات
وزائد جف وعن غير نقى
عشر وإن سقاه حتى غصبا
فنصفه والسقى للمذكور
والحال مهما أشكلت فسو
أهل الشهادات لكل الشجر
التمر الجاف ويقبل ذلك
وبعد أن يضمه لو يتلفه
ولم يقصر فضمانه انتفى
أو غلطا يمكن صدقناه
أو لم يحف فله قطع الثمر
في غير ما قلناه إلا فيما
للاتجار لا بالاصطياد
ففيه ربع عشر قيمة هنا

بكعشر ثم عشرون جعل
وفي شياه أربعين واحده
مع مائة شاتان بل عن إحدى
ثم لكل مائة شاة ولن
ولا المريض والصغير والذكر
وماله ان يختلف فالكاملا
مراعيًا قيمته للضمان
ففي ثلاث عشرات معز
إن عدلت نصف وربع الماعزه
في عكس ما قلناه عكسه وجب
ومائتي درهم نقرة وما
بربع عشر دون جائز الحلبي
أو لم يرد تحريمًا أو إباحه
ولاختلاط واشتباه حررا
أو امتحان الماء فيه اعتمادا
في موضع أحياء أو موات
حال اختيار خمسة من أوسق
أو لم يحف عادة فرطبا
بالنضح والدولاب والناعور
بذنين قسط باعتبار النشو
وعندنا يندب خرص الثمر
فإن يضمن بالصريح المالك
فنافذ في كله تصرفه
يضمنه بحففا أو تلفا
وإن يخافي السبب ادعاه
لا خيفه والترك إن ضر الشجر
وسلم العشر ولا لزوما
يملك بالتعاوض المراد
والربع ما لم ينو بعد الاقتنا

من نقد رأس المال وانح الغالبا
وحيث نقدان البلد سواء مما
ثم من الأنفع للذى استحق
فى كل تعويض تعاطاه وفى
نصابه أو سابقا من ذين
والعشر لم يمنع زكاة المتجر
ولا انعقاد الحول فيما عسرا
ويلزم المالك فى المضاربة
من ربحها قلت ولن يوجهها
المسلم إن كان حرا لكل
ووقفت فى مال ذى ارتداد
والزهو فى الثمار والحصول
فى غيرها فإن بيع وردا
قلت ولو رد على التاجر ما
وأن تجب على الذى اشتراها
عليه إلا عقب الإخراج
بحول أصل لا إن الربح ترك
بعشرين اشترى متاعا
بأربعين واشترى بكله
بمائة زكى إذن خمسينا
ثم لحول الربح أعنى ثانيه
ونقده يضمه لما به
وبالنصاب عينه التمام
ويكرهون البيع فى المشروط
وللتجارات الأخير دون ما
وبدء حولها من الشراء بلا
إن قطعا فى القوت عاما أى أقل
فى معدن والسلت جنس والعلس
والخلط فى جميع حول ولدى

إن كان للعين بعرض كاسب
يرى به نصابه قد تما
ولو بلا تحديد قصدها اتفق
عين تزكى غلبوا فيها الوفى
فى حوله ثم زكاة العين
فى الأرض والأشجار عند الأكثر
والحول من وقت الجذاذ اعتبارا
زكاة كل المال لكن حاسبه
هذا إذا من غيره أخرجها
أو بعضه معين لا الحمل
كملكه فى الحب باشتداد
فى معدن والكنز والحؤول
بالعيب أو يقل فحولا يتدا
بباع بعرض متجر لتما
فماله يرد لها إكراهها
ووجبت للربح والتتاج
مما به تقويمه وإن هلك
وبعد ستة شهور باعا
عرضا وباع العرض بعد حوله
ثم لحول ربحه عشرينا
زكى ثلاث العشرات الباقيه
تاجر فى الحول وفى نصابه
فيما سوى المتجر كل العام
فيه بقاء العين للسقوط
قد نض ناقصا كما تقدما
نصاب نقد وبنوع كملا
وإن بغير العذر لم يقطع عمل
به كمل بر وانعكس
زهو الثمار فى نصاب قصدا

أو لا لأهل للزكاة وسوى
يجعل ملكا للمخالطين
إن كان من جنس كمال مفرد
ومسرح يجمع فيه جمعا
والمحلب المكان والفحيل
رويدر الحبوب والثمار
وموضع الحفظ ودكان رجع
على الذى خالطه بحصته
قلت وذا فى خلطة الجوار إذ
من جنسه منه فلا تراجع
لو ظلم الساعى بقطع عاد ذا
وإن يكن عن اجتهاد الطالب
كالحنفى قيمة تحرى
فلو ملكت أربعين مبتدا
غرة تاليه فواجب على
والنصف فيما بعده وعمرو
عند تمام كل حول هو له
وحيثما تخلط ثلاثين بقر
فى السنة الأولى تبيع والتى
وعند عمرو ربعها لم يزد
ولو خلطت إبلا عشرين فى
عند تمام حولك المقدم
وثلثى بنت مخاض أبدا
وثلثها آخر كل عام
كملك واحد كذا وتصرف
على جماعة معينين لا
وشرطت إسامة المالك فى
وجوبها فى سائمات تستم
ولا ديون الحيوان والتى

خلط شيوع أو تجاور هو
وملك من قد خالطا هذين
بلا اختلاف مشرع أى مورد
ثم تساق بعد ذا والمرعى
ومن رعاها ومراح الليل
وحافظ هنا وفى اتجار
خليط الواجب منه ينتزع
والعود فى مقوم بقيمته
مع الشيوع أن يكن ما قد أخذ
والقول للغارم إن تنازعا
بحصة الواجب لا ما أخذ
فحصة المأخوذ دون الواجب
والمالكي للسبخال الكبرى
محرم وعمرو هذا العدا
نفسك شاة عند حول أولا
عليه نصف الشاة يستمر
وذاك كل صفر أى أوله
بعشرة كذا فعندك استقر
من بعد غير الربع من مسنة
عند تمام حوله للأبد
عشر على ما قد ذكرنا فاصرف
أربعة أو أربعاً من غنم
فى كل حول بعد حول مبتدا
للثان لازم على الدوام
زكاة أثمار نخيل توقف
نحو نصاب غنما أو إبلا
ماشية جمع حول فنفى
حوالا بملك وارث وما علم
تعلف قدرا لوفى لانضرت

كالعاملات ولزوم الدين
قد غنمت إن تك صنفاً زكوى
وجعل مال زكوى أضحية
ونذره تصدقاً به منع
وقدمت فى التركات التزكية
وبالجفاف وحضور المال
والغصب والحلول والتقرر
شرط لإيجاب الضمان والأدا
تجوز هو ضامن وما تلف
والمستحقون الزكاة شركا
وقدر قيمته لغير الجنس
فقدرها بيعاً ورهنًا بطلا
وقدرها يخرج من رهن إذا سواه
والحول لو كرر فى نصاب
ولينو بالقلب الزكاة أو نوى
أو الوكيل الأهل مهما يقل
عن غير ذى التكليف والسلطان عن
وهو ومن وكل يدفعان
وهو الأحب إن يكن عدلاً ولو
حاضر يحسب لا إن عينا
بل واقع تصدقاً ، إلا إذا
أو أن يقع عن آخر ووقعاً
لأخذها مما شرطنا الحولا
وللمواشى العد قرب المرعى
بلا صلاة فهى لا تحسن لك
بل تبعاً كآله الأكارم
قلت السلام مثلها استحباباً
وما يعجل يحزه إن انعقد
كمال الاتجار أو شاتين

واشترط اختيار ملك عين
على نصاب دون خمس يحتوى
أو بعضه قبل وجوب التزكية
والدين لا يمنع كيف ما وقع
عن ذا وإمكان الأدا بالتنقيه
وأخذ وعود ذى الضلال
فى الآجر لا الصداق للتشطر
ونظرة الجار وغير البعدا
من قبله لا الوقص قسطه حذف
بواجب من جنسه من ملكا
وذا كشاة فى جمال خمس
قلت ولو مال تجارة فلا
لم يملك بلا إبدال ذا
فقط فلا تكرراً للإيجاب
صدقة فرضاً لماله هو
له الموكل انو عنى والولى
ممتنع وسبقها كما اقترن
المستحق أو إلى السلطان
أخرج مطلقاً فالغائب أو
ولم يعد لو تلفاً تبيناً
صرح إذ ذاك بأن يستنقذا
واندب بأن يعلم شهراً من سعى
فيه وأول الشهور أولى
فى ضيق مرت به ويدعى
ولى على غير نبى أو ملك
وهم بنو مطلب وهاشم
وغیره ما لم يجرى خطاباً
حول ولو قبل النصاب المستجد
فى مائة تم نصاب تين

بما نتجن ولفطر القوم
إن وجدت شروط الإجزاء لدى
لا تالف عند الإمام قبله
والطفل لم يحتج وغرم الوالى
أو دون حاجة من الأطفال
وحيث لا يجزئه ما قبالا
كما إذا بنت مخاض عجلا
ضعف ثمانى عشرة بما تلد
ولو هو المتلف مالا عجله
وأرش نقص فيه أو قيمة ما
ومر بتحديد الزكاة الراجعها
وليس بالمحتاج فيه الوالى
وإن به تم النصاب ليس فى

يجزئ من أول شهر الصوم
وجوبه هو كما لو وجدا
والمستحق لم يسأل قبضاله
من ماله حيث بلا سؤال
يأخذ أو فرط فى الأموال
والمستحق علم التعجيلا
للخمس والعشرين ثم استكملا
ولو غدت بنت لبون يسترد
عنه بلا زيادة منفصله
يتلف يوم قبضه مقوما
فيه ولو كان الإمام الدافعا
إذنا جديدا من ذوى الأموال
ماشية إن قبل حول يتلف

فصل فى بيان زكاة الفطرة

وبغروب شمس ليل الفطر
أداؤه قبل غروب فطره
لكل مسلم عمن وقته
والعبد أبقا ومقطوع النبا
ولا كمستولدة للأصل
قلت قريب أربع حفا
أو بعضها الموجود مهما يفضل
ودينه وقوت من مؤنته
والقسط للبعض وإن هائا دفع
غالب قوت بلد الذى الأدا
معشرا أو أقطا أو جينا
قلت ولا القيمة والدقيقا
أو من أجل منه لا تقوما
والبر والشعير فاذا التمر
قلت الجوينى بدا بالتمر

حتم على مبعض أو حر
وقبل أن صلى كمال أجره
كولد من قبله رزقته
والبائن الحامل لا عرس الأبا
خمس أرطال وثلاث رطل
على اعتدال كفى الإنسان
عن قوته وخادم ومسزل
يحمل يوم عيده ولينته
ذو نوبة وقت وجوبها تقع
عنه لدى وجوبه لا أبدا
أو لنا لا مصله والسمننا
والخبز والمعيب والسويقا
بل اقتياتا لا لفرد منهما
والتمر أعلى من زبيب قدرا
قبل الشعير وكذا فى البحر

فى أحسن الوجهين ثم عرسه
ثم بمن شاء بغير تفرقه
فطرتها يجوز للتحمل
للنفس والعرس وكل من ذكر
أعسر زوجها وسيد الأمه
إن كان لا يحتاجه لخدمته
ففيه بحيث فى الظهار يعرف

باب الصيام

أمرين باستكمال شعبان العدد
فى حق من دون مسير القصر
ومن إليه يوم عيدهم وصل
كان قضاؤه ليوم كافيه
فيه فلا تجزله أن يفطرا
والرأى بالنهاية للمستقبله
قبل زوالها الغدا لكل يوم
قد عينت من ليله مبيتة
فريضة الشهر يجزم أو بظن
أو عيد أو انشى أو اجتهاد
وترك عمد الوطاء واستمنا
لا نظرو ولا بفكر النفس
لا ترك قلعة النخام مطلقا
خيرهما إذا ودخول عين
كباطن الأذن أو الإحليل
صوما بقصد ليس ريقا طاهرا
جوفاء بشيء بين أسنان بطل
والماء مهما يتمضمض ممعنا
وباجتهاد من يبين خاطيا
وللذى جامع باستمرار
لكى يصح الصوم إن فجر طلع

وإن يضيق مال بدا بنفسه
ثم بمن قدمه فى النفقه
دون إذن زوجها أن تبذل
وهى على المعسر ليست تستقر
وتلزم الحرة غير المعدمه
وبيع جزء عبده لفطرتة
قلت ولو كان نفيسا يؤلف

يثبت شهر رمضان بأحد
أو رؤية العدل هلال الشهر
وبعد أن يمضى ثلاثون أكل
وإن يصم عشرين مع ثمانيه
وإن يسافر لمكان لم يرى
وإن يكن عبد يمسه تكمله
وصحة الصوم بقصد الصوم
وإن يكن فرضا شرطنا نيته
كمثل أن ينوى صوم الغد عن
بقوله صبيحة ذوى رشاد
أو صحبة أو عادة الدماء
ولو بنحو قبلة ولس
وضمها بحائل والاستقا
لكن فى باطنه وجهين
جوفاء له ولو سوى محيل
فى منفذ لافى المسام ذاكرة
من فمه صرفا فإن ريق نزل
وبالنخام حيث مج أمكنا
والأكل كرها وكثيرا ناسيا
والهجم لا فى أول النهار
من بعد فجر وليكفر فتزع

والعقل والإسلام والنقاء
فى أى جزء وقبول اليوم
ولو تمتعا ولا المشكوك
قلت أو الصبية أو نساء
بغير ورد فيه أو منذور
ورمضان للسوى وندبت
بالتمر ثم الماء ، والسحور
والغسل قبل صبحه إن أجنبيا
وعلكه وذوقه والقبله
والاستياك بعد أن تزولا
إنى صائم وأن يكثرا
للصائمين واعتكاف المسجد
ولا كعشر آخر فى الشهر
قلت وفى انتقالها أقوال
وليح الفطر هلاك حذرا
وسفر القصر وإن نوى لا
وصومه أولى بلا تضرر
أو يحنون من سوى المرتد
لها ولا إمساك يوم زالت
ويجب الإمساك فى ذا الشهر
أعنى مع العلم بحال اليوم
فما على من اعتدى بالفطر
ولا على المريض والمرتحل
أو حائض أو نفساء مفطر
على الوجوب مفسد صوما
أثمه للصوم لا الأنثى ومن
فإن تكرر الفساد كررت
لا مرض وسفر وتستقر
لأهله وصرف مد واجب

جميع يوم وانتفا الإغماء
لا العيد أو تشريقه للصوم
بفاسق يشهد أو مملوك
والغيم غير مطبق السماء
ولا قضاء فيه أو تكفير
سرعة فطر إن يقينا غربت
والبطء لا إن شكك التأخير
وترك حجم وتشه ندبا
وإن تحرك شهوة تكره له
وسن إن شوتم أن يقولوا
فى رمضان الصدقات والقرى
وكثرة القرآن والتهجد
وليلة القدر بهذا العشر
جامعة ويحرم الوصال
ومرض كما مضى وإن طرا
إن بعد صبحه طرا أو زالا
ويجب القضاء لا بالصغر
والكفر أصليا ويوم فقد
وسن فى القضاء إن توالى
لمن حقيقة حرام الفطر
كيوم شك مع ثبوت الصوم
إمساكه فيما قضى أو نذر
إن أفطرا فزال أو لم يزل
بالحيض والنفاس وليكفر
ما من رمضان بجماع ثما
أكره والذى بقاء الليل ظن
وهى بموت وجنون هدرت
فى ذمة العاجز والصرف خطر
من قوت تلك الأرض وهو الغالب

لصاحبي مسكنة وفقير
من إرث من أمكنه القضا وما
كمفطر لكبر أو حمل
كدافع الهلك ومن قد أمكنه
ومن قضى الواجب فليتما
والفرض عن كفاية إن شرعا
كصوم يوم عرفات لا لمن
وست شوال وبالولاء
خولف بالتاسع للمريض
وصومه الخميس والإثنين

قلت وما مجرى الزكاة يجرى
قضى وفى تكفير قتل لزما
أو مرضع إن خافتا للطفل
وأخر القضاء عن كل سنه
كذا صلاة ميت لا العلم
فيه ولا عبادة تطوعا
فى الحج إن كان إذا صام وهن
أولى وعاشورا وتاسوعاء
قلبا وأيام الليالى البيض
والدهر لا التشريق والعيدين

* * *

باب الاعتكاف

سن اعتكاف مسلم ذى عقل
وجامع أولى بنية ومن
جددها لقاطع ولاه
نمائه وقطعه بالسكر
والاحتلام وجماعه بلا
فى غير مسجد به مسارعا
والمسجد الحرام حيث خصا
تعين المذكور أو بديله
كللصلاة ومتى ما عينا
كللصيام لا لأن يصليا
وناذر لله أن يعتكفا
عكوفه فى رمضان وامتنع
وناذر للاعتكاف صائما
والجمع لا بنذر الاعتكاف
ونذر شهر يقتضى الهلال
وإن نوى الولا كاليفرق
كمثل هذا الشهر فى القضا إذا
وعشرة تناول الليالي
وناذر العشر الأخير إن وقع
خروجه عن مسجد للأكل أو
صلى على الميت لا إن عرجا
وحيضها إن لم تسعه مده
ولا أذان راتب والمرض
زمان عذر غير قاطع الولا

بلبشه فى مسجد بحل
يخرج يحدد ومقدر الزمن
وتركه الوطاء وما استدعاه
والحيض والجنون أو بالكفر
تذكر اعتكافه فاغتسلا
يرعى الولا وليس الإغما قاطعا
بالنذر تاليه أو فى الأقصى
حيث هو الفاضل لا مفضوله
للاعتكاف زمنا تعينا
والصدقات والفوات قضيا
يوما يكون صائما فيه كفى
إجزاء ما من دين وحده يقع
وعكسه يلزمه كلاهما
مصليا والعكس مع خلاف
مع الليالى منه لا التوال
وإن جرى اشتراطه بالمنطق
لم يشترط الولا وما يوم كذا
إن كان فيها شرط التواليا
نقص كفاه والولا ما قطع
لحاجة الشخص ولم يبعد ولو
أو قدرها يلبث لا إن أوجا
قد طهرت فيها ولا للعهده
والسهو والكراه وحسد وقضى
أما قضاء حاجة الشخص فلا

مستثنى إن عين الزمانا
عما سوى النزهة والنظاره

ولا لمصروف إلى ما كانا
والشغل إن يستثنى عباره

باب الحج والعمرة

على الصحيح بالتراخي مره
فعن سوى المكلف الإحرام
كالأب وليحضره كل موقف
به مع التمييز للمباشرة
وزائد الإنفاق من ذا أخذ
مع ذين والتكليف للفرضيه
لكن يعيد سعيه ولا دما
عن نذر حج واعتماد العام
أو للذى اكترى وإن غيرا نوى
أو فرض معضوب وذا عن نذره
ومحرم بحجة التطوع
لو نذر الحج إلى النذر انصرف
نسكا وخص نفسه بالآخر
إنابة بأجرة أو محتسب
يمشى أو السؤال والكسب اعتمد
وزمن لا يرتجى وكى يجب
وللذى يمونه والراحله
سواه فى وقت الخروج أجلا
كاف لأيام وإلا ذا قوى
ما طال فى المسألتين يعتبر
ومؤن النكاح إن خاف العنت
مع الشريك لو بحاجة بلى
وغلبيت سلامة فى البحر
ولو بأجر أما ذوات عقل
وينصب الولى للمحجور
زيادة الإنفاق فى التطوع

الحج فرض وكذلك العمرة
والشرط فى كليهما الإسلام
جاز لمن فى المال ذو تصرف
وكل ما يطيق كان أمره
فيحرم من مميّز بإذن ذا
كالأزم الحرام والحريمه
ولو لمن إحرامه تقدما
وأخرجت فريضة الإسلام
فللقضا فالنذر فالنفل هو
لو حج ذا عن فرض من فى قبره
أو القضا فى سنة لم يمنع
أو عمن اكترى فقبل أن وقف
وإن نوى القارن للمستأجر
فليقعا لنفسه وكى تجب
بطاعة لا المال واستثنى ولد
لميت لزمه ومن عضب
أن يتولى هو بالإنفاق له
إلى الرجوع لا بدينه على
إلا لمن يكسب يوما ما هو
فى سيره دون ركوب فى سفر
من بعد ما فى فطرة قد بينت
وأجر تخفير وشق محمل
وأمن طرق من مريدى خسر
ومع خروج محرم أو بعل
لامرأة وقائد الضريير
بالسفه القيم ثم ليمنع

فليتحلل مثل من قد أحصر
قبل شروع حجه تطوعا
من مؤن الحاضر دون مكسب
من بعد ما حج الأنعام أئما
من قبل أن يرجع أهل الوطن
أو مرض قد أيسا أو هرم
وليس أجر ولميت من أحب
مكلفا حرا وإن لم يجب
وضيقت إنابة إن وجبا
من غير أن يجبره من حكما
ووقته للحج شوال إلى
لعمره وهو لهذى للأبد
مكانه مكة بالحج لمن
ولتمتع ودع مكانه
أفضل فالتنعيم فالخديبيه
وبكلا هذين ذو الحليفه
قرن والجحفة أو يللم
وحيث حاذى قبل إحداهن
من دونه لأهلها والمار
لكلهم أولى وللأجير ما
تعيينه وفي القضا أرض الأدا
لغيرهم من رحلتين وانعقد
نحو كإحرامك لا إن أنشا
بنية وإن وجندت الأولا
حجا فذا إحرامه بالعمره
أو كان تفصيل فلم يذكر
ولا دم وإن يطف فيشكك
لكن بحج وبرى منه بدم
صوم تمتع ومهما قلت

قلت وهذا فى الذى قد حجرا
وكان ما احتاج إليه أرفعا
لزائد وإن يمت أو يعضب
لا مع هلاك ماله قبلهما
وإنما ينبىب أهل الزمن
فإن شفوا فلا وقوع عنهم
ولو بلا إيضاء فيما وجب
أناب هذين وعبدا وصبى
كلاهما أو واحد فعضبا
عليه والإحرام ركن لهما
صبح من النحر وقبل جعل
لا تمنى للحاج والكراه فقد
كان مقيم مكة وإن قرن
بالعمرة الحل بل الجعرانه
أدنى إلى مكة مما وليه
ميل عن المدينة الشريفة
ومات ذات عرق أهل كل علموا
أو عن نسك ومكان السكنى
وبدؤه أولى وباب الدار
عين مكثر ولن يجتما
إن كان فى المسألتين أبعدا
بنية وإن لتفصيل فقد
مفصلا عين عن أى شا
أحرم بالعمرة ثم أدخل
وإن يكن سؤاله ذا عسره
يجعل قرانا ومن الحج برى
فالسعى والخلق والإحرام حكى
من غير مكى وصام للعدم
إن كان محرما فقد أحرمت

تبعته هذا وبحجتين
ومن عن المستأجرين فعله
والركن لا للعمرة أن يحضرا
فى ساعة بين زوال شمسه
ولكثير غلطوا لا النذر
ولو مع الرقاد دون الإغما
من أول الأسود حاذى الحجر
بينه محدث بلا استئناف
فى داخل المسجد كيف كانه
وست أذرع من الحجر معه
من غير أن يدخل فيه رجل
أو طائف له بمحرمين
أو الذى ما طاف لاثنين حمل
له كقصص النفس أو كليهما
بين الصفا والمروة الذهاب
ثم ثلاث شعر رأس الرجل
وناذر الخلق يفى بالنذر
جاز حج قلت هذا أفهما
مفرعا على سوى المشهور
وهو على المشهور ركن فليح
ومن سعى بعد طواف القدام
تمتع الإنسان بالإحرام
وهو على مقدار قصر من حرم
يعد لميقات من القران
صورته إحرام شخص بكلا
قبل الطواف الحج لا العكس وفى
إن اعتمار عام حج يقع
والسنة الغسل لإحرام نوى
وللوقوف فى عشى عرفه

تلزم فردة كعمريتين
أو نفسه ومكثريه فهو له
من عرفات أى جزءا خطرا
وصبح نحر باعتقاد نفسه
بين زوال نحرهم والفجر
ثم الطواف لهما سبعا ما
بكله مطهرا مستترا
والبيت عن يسراه فى الطواف
وخارج البيت وشاذروانه
قلت ونص الشافعى أجمعه
أو يده ولو يطوف حل
وذا ن محمولاه كالطفلين
يكفيهما وعند الإطلاق حصل
وبعد هذا السعى سبعا لهما
منه بمرة كذا الإياب
تزال أو تقصيرها كأتمل
وقبل طوف بعد رمى النحر
ألا يجوز الخلق من قبلهما
أى إنه استباحة المظهور
تقديمه عليهما على الأصح
جاز وإن يعد فغير آثم
بعمرة أشهر حج العام
ثم بحج عام هذه ولم
أفضل عندنا وهذا الثانى
هذين أو بعمرة وأدخلا
إفراده فضل عليهما وفى
وهو سوى القران والتمتع
ولدخول مكة بذى طوى
ورمى تشريق وللمزدلفه

ولو بجيـض ولعـجز ندبوا
وعممت المرأة بالخضب اليدا
له ونعلين وركعتان
سيرا ونية وكل مصعد
لا فى طواف قادم والرجل
على كداء والخروج من كدا

تيمما وقبله التطيب
ولبس أبيضى إزار وردا
والفرض يغنى ويلبيان
ومهبط وحادث ومسجد
يرفع صوتا وإيها دخلوا
وللقا البيت دعاء وردا

ويحرم من نسك من يدخل
لطائف وحجرا يقبل
فى كل مرة ووترأ أكد
ثم يشار والدعاء ورمـل
أى فى طواف بعده سعى ولا
سعى وركعتا الطواف دونه
وإن بقرب يتعذر رمله
ركعتاه من ورا المام
حيث يشا متى يشا والحجرا
وليرق قامة عليه ودعا
إذ بينه والميل ست أذرع
وليدع والإمام فردة خطب
بمكة ينبى بما أماننا
وبات فيها وليسر لعرفه
بعد الزوال ومع الثانية
وجمع تقديم يصلى ودعا
بالقوم فى وقت العشا بمزدلف
مشعره يدعو ومن محسر
ومنى بعد طلوعها ابتدر
ونحو ياقوت والإثم امتنع
تلبية وعند كل كبرا
ومنى يخلق ولتقصـر

مكة لا للنسك والترحـل
ثم مس اليمانى يقبل
وعند زحمة لمس الأسود
غير النساء فى الثلاثة الأول
يقضى بالاضطباع حتى كملا
وباقى السبعة طاف أهينه
أبعد لا لنسوة فيهمله
و ثم المسجد الحرام
مس ومن باب الصفا فليظهرا
ما شاء وللمروة يمشى وسعى
إلى هذا الميـلين وليرتفع
من بعد ظهر سابع أو من نصب
من نسك وسيرنا إلى منى
إذ طلعت وخطبة مخففة
إذن يفرع جمعا ذا وتى
إلى الغروب وليفض وجمعا
وبات وليرحل بفجر ويقف
بالقوم كرمى حجر
للحج سبع رميات بحجر
للجمرة الأولى وليرمى قطع
وبعده الهدى هناك نحرا
ولطواف الركن بالعود مر

لمكة وبعدها إلى منى
وبين ما زالت إلى الغروب
فيلزم سبعا كل يوم ولينب
لعلة لا يرتجى أن تعدما
والانعزال حيث أغمى فقدا
وترك كل وثلاث فيه دم
والثان من قبل غروبه نفر
وحللوا باثنين من حلق ذكر
لا الوطاء إلا بالثلاث تجرى
وبالفراغ حلها في المعتمر
قاصد سير القصر من مكة لا
مقداره له وإن تطهر فلا

وبات في ليالات تشريق هنا
بكل جمرة مع الترتيب
في الرمي لا التكبير من عنه غلب
قبل خروج وقت رمى من رمى
واستدرك المتروك سابقا أدا
وفردة مد كفى حلق يذم
فأخر المبيت والرمي هدر
ورمي نحر وطواف ما خطر
ووقتها من نصف ليل النحر
وبالطواف للوداع قد أمر
لحائض وعاد لا إن وصلا
والمكث لا لشغل سير أبطلا

فصل في بيان محظورات الإحرام

يحرم بالإحرام قفازان
وامرأة ستره بعض وجهها
ورجل أن يستر الرأس بما
أو خيط أو حمل وستره البدن
أو نسجه أو لصقه من جلد
ككيس لحية ولف يده
لا كإزار تحت خيط لزه
ولا ارتداء بقميص أو قبا
ولا الحاجة ولكن بدم
وهو على الخالق إن كرها حلق
أسفل كعب أو إزارا فعمد
بما كريحان وزعفران
والدهن ذى البنفسج المطروح
ولبس ما طيب قبل أن شرع
ونقل طيب بدن مما سبق
والنوم في أرض وفرش طيبا

لبسا على الإناث والذكران
بلاصق لا خيمة وشبهها
يعد ساترا كطين لا بما
بما يحيط بشروج أو طعن
وغيره أو عقده كلبد
أو ساقه بمئزر وعقده
أو كان فيه تكة في حجزه
ولا بهميان وسيف صحبا
كالخلق دون الوقت للتألم
لا فاقد نعلا إذا الخف خرق
لبس سراويل وتطيب قصد
يقصد منه الريح للإنسان
كالأكل مع طعم له أو ريح
في نية الإحرام بعدما نزع
إحرامه لا الانتقال بعرق
قلت وشم الورد لا ما استحلبا

وبطء دفع قادر ألقى الهوا
ونور أشجار وزهر البدو
عن نصه كالريح إذ يعبق له
فى كيس أو قارورة إن سدت
وجهل طيب ما يمس لا العبق
لا دهن رأس أصلع وما يطن
ولا الخضاب وإبانة الظفر والشعر
ولا إذا شيئاً له شعر قطع
قلت كما من حاجبيه طالا
بالنفس أو مشط ولم نكره له
وقلت وجوزوا له بما لا
والوطء والمقدمات الناقضة
وعمد وطء لا إن الحظر جهل
شئ من الحرام بالإحرام
ويوجب الإتمام دون الرده
كالحكم فى تحلل المحضر
وللأجير الأجر والقضاء
وترك صوم وصلاة باعتدا
ومن صبى صح أو من قن
ولو مع الإفساد أيضاً للمره
ثم الشياه السبع فالطعاما
بعده الأمداد والعمرة مع
فوتا وإفساداً كأن طاف لحق
ثم وطى وصحة كوقفته
والسعى ثم وطئه وحرما
تعرض منه ، إلى برى
أو الذى فى أصله مأكول
فرع حمار الوحش من أهلى
ملك امرئ وغيره لا أثرا

عليه لا فأكهة ولا دوا
والبان والدهن له فى المروى
لا عينه بمسه أو حملته
وفأرة المسك التى ما قدت
ودهن رأس ولحى وإن حلق
من رأس مشجوج سائر البدن
لا ما داخل الجفن يضر
أو ظفر فالشعر والظفر تبع
ولا دم إن شك الانسلا لا
ولو بخطمى وسدر غسله
يجعل فيه الطيب الاكتحالا
قلت العناق باشتهاء عارضه
ولو برق وصبى من قبل خل
يفسد كالردة عن إسلام
والانقلاب للأجير عنده
والفوت لا بالصرف عن مستأجر
ضيقة تضيق وقته ابتداء
وبالقضا يحصل ما له الأدا
وعمده يوجب إحدى البدن
أو كان قد قارن ثم البقره
بقيمة الأول فالصياما
قرانه تبقى لحجه تبع
قدومه ثم سعى ثم حلق
فرمى يوم نحسه وطوفته
لحرم، ومن يحل الحرما
يؤكل ذى توحش جنسى
أو ذو توحش له تمثيل
وفرع شاة مثلاً من ظبى
لأنس أو توحش فيه طرا

وجزئه وبيضه عن عمد
ويـرث المحرم ذا وزالا
لا لجراد عمت المسالكا
وضمنوا بالقتل والإزمان
أو للطوى ورميه فى الحل ما
وبعث كلب دربه تعينا
وإن تبدى الصيد من بعد العدم
بئرا ولو فى الملك فى ذى والتلف
أو صال كالفرخ لما قد أخذ
يمثله من نعم يحكم به
حتى اللذان لا ضرار تلفا
فى المثل عدلان وعدلان فقد
والجزء للجزء كما عن ذى الصغر
لا العكس والمعيب للمعيب
ويضمن النقص من الأم التى
أو يضمن المذكور بالطعام
بمكة وقيمة الذى انتفى
وقابل الحامل بالمثل وما
أو إنه لكل مد صاما
كالضبع كبش والنعام بدنه
وبقر الوحش، أو الحمار
وكاليرابيع هنا الجفرات
ما فوقه، أو تحت من طيور
لو محرمان قارنان مثلا
يتحد الجزاء ولو فى الحرم
ومن سوى المحرم للمحرم حل
وإن أعان الحل أو دل على
وقطع نبت وهو رطب حرمى
لا مؤذيا وأذخرا فى الشجرة

ولا يصح ملكه عن قصد
عن ملكه فالزم الإرسالا
والدفع عن نفس، ومال ذالك
ولو يجهل منه أو نسيان
كالسهم جاز فى المرور الحرما
وبانحلال ربطه لا متقنا
وحفر محرم وحل فى الحرم
فى اليد لا للطب أو مما اختطف
فى الحرم فى الحل والعكس كذا
عدلان أى كل فقيه متببه
أو خطأ قلتوحيث اختلفا
قل بتخير وقيل بالأشد
والمرض المثل والأنثى للذكر
لا باختلاف الجنس فى التعيب
جنى عليها فأت بميت
بقيمة المثل من الأنعام
مثلية فيه بحيث أتلفا
يذبح حاملا ولكن قوما
يوما وفى الكسر رعا الإتماما
والأرنب العناق قاربت سنه
للوحش الأمثال لها الأبقار
والظبى عنز والحمام شاة
قوم كطير الماء ، والعصفور
من النعام المنعتين أبطلا
وميتة مذبح فليحرم
ما لم يصد له أو المحرم دل
صيد عصى ولا جزا إن أكلا
وقلعه لا لاحتياج حرم
إن صغرت شاة وإلا بقره

قلت الأحجار وترب الحرم
قال للإمام ولو بلا استبدال
وحرم الهادى ووج الطائف
وقد تداخل الجزا إن اتحد
إلا إذا كفر بين الفعل
منع الذى أحرم لا مأذونه
وليتحلل والذى أحصر عن
يحتاج فى الدفع إلى قتال
بنية وحلقه والحرم
كما عراه من دم الحرام
لا بالصيام بدلا عنه فلا
بل لازم للفاقد الطعاما
وليس يقضى محصر وإن عبر
يرجو زواله ففات وإذا
ومن يفته الحج فليحلل
وليقتض حجا بدم وتلزم
بحجه ولا قبل هذا واستقر
وفى قرانه ولو قد أفسدا
عن حرم قصرا وفى الفوات
إلا على من قبل نسك رجعا
شاة مضح وعلى الأجير
بخطنا تفاوتنا مع الدم
لمن له أكثرى من الميقات
وحسبت مسافة أى ويحط
ثم ليصم ثلاثة الأيام
وسبعة يصومها فى داره
وفى الحرم وهو لا صيد ولا
ثلاثة من أصع طعاما
ثلاثة هذا دم التخيير

يكره نقل لا لماء زمزم
فى بعض ما يصرف بيت المال
كتلك فى الحرم والجزا نفى
النوع والوقت فى الاستمتاع قد
وجائز لسيد وبعل
فيه وللأصلين من مسنونه
وقوفه وكعبة الله بأن
للمحصرين أو عطاء مال
كذا يذبح حيث الحصر
وكالهديا ثم بالطعام
تقف على صيامه التحللا
صوم متى شاء، وحيث راما
أطول من معهود درب أو صبر
يعرض أن يشرطه إذ ذاك فذا
بكل ما لعمره من عمل
من حج ذا تمتع إذ يحرم
وجائز تقديمه إن اعتمر
لا حاضرا المسجد من لا بعدا
وترك الإحرام من الميقات
والرمى والطواف ممن ودعا
تلك إذا خالف فى المأمور
كالحكم فيهما إذا لم يحرم
ولا نخط بحرام ياتى
نسبة ما تفاوتنا به فقط
ما بين يوم النحر والإحرام
وفرق القضا على مقداره
مفسد نسك شاة أو فليبدلا
لسته تمسكوا أو صاما
بين الثلاث ودم التقدير

مخصوصة بذبحه أرض الحرم
ثم أفضلها لذبح ما قد بينا
وعشر عيد النحر معلومات
قلت وبالنية صرف اللحم
فى العمرة المروة والحج منى
وما لتشريق فمعدودات

باب البيع

وإنما ينعقد البيع إذا
كبت ملكت شريكك اشتر
وبقبول وكذا إن باعنا
والعكس لا من وارث المخاطب
كالكلام الأجنبى قبلت
بمعنى وهكذا نعم إن جاوبا
وبكناية جعلته لك
مع بكذا كالأمر بالتسلم
وبهدى من يشتري له السنن
بعثه من بعد كالموصى بها
دون الذى استأجرها والمسترجع
ووارث وذى ارتهان وأمر
ولو وفيمن دبرا
ولامتناع بيع والقاضى قبض
فى نافع شرعا ولو قد أوجرا
وللبناء فوق سقف وغرم
لا كاهوا فردا وحبين بر
ومسكن بلا ممر طاهر
مقدور تسليم كحوت والى
فلا يصح بيع بعض عيننا
وجان الأرض يحل عنقه
والغصب والآبق لا إن قدرا
للجهل والعجز يليه من عقد
بيع الفضولى كذا شراه
قد علما مع عينه ممره
لم يك ضمينا بإيجاب وذا
ولو بإن شئت على المشتهر
من نفسه لطفله متاعا
موافق معنى وفصله أبى
وكتملكك اشتريت ابتعت
شخصا بيعت واشتريت خاطبا
وخذه أو أدخلته فى ملكك
منه ولفظ هبة لا سلم
ومصحف ومسلم لا يحكم
له على خلف ومستوهبا
بالعيب أو إقالة والمودع
بأن يزيل الملك عنه من كفر
وأم فرع بالفراق أمرا
له إن اشتراه فالهدى عرض
كالحق فى الممر أو للماجرى
بالهد للفرقة فى الكل القيم
وسبع ليس يصيد كالنمر
أو طهره بالغسل لا التكاثر
فى الضيق لا حمام برج خارج
من ناقص بفصله مثل الإناء
كمعسر أولده أو أعتقه
فى قبض دين المشتري وخيرا
ولو بظن فقدها حتى يرد
بعين ما يملكه سواء
كبيع صاع صيره

والقدر ذمة كمالو باعا
بدكة من تحتها يجهل
به ومع من هو ذو امتناع
بدرهم أن يتوافق العدد
أو ما يخصه من ألف يقسم
لا قبله فى غالب تغيرا
أجر نفسه أو اشترى فلو
فى مثله بقوله يخير

باب الربا

مع الحلول وتقابض لدن
يجنسه بالعلم أى بالمثله
والوزن فى موزونه وتفتى
قلت كمنقول التساو
فبيعه بالوزن دون العادة
لا الكيل بالكيل ولا مكياله
فى الصورتين حيث باتا سوا
تفرقا ولم يكل ولا وزن
حال كماله كسمن ولبن
مع النوى وماء رمان عصر
محض وخل عنب ورطب
جف بدون العظم والحب كذا
بوزنه واللب من هذا وذا
وما بنار لا لتمييز عرض
دون نصاب الزكوات كالعنب
فى صفقة لمعدم وواجد
أو أصله فغير جنس سمه
وحد ودر الضأن والمعزى كذا
جنسان كالبطيخ والهندي
فى طرفيه ولو الضمن حوى

لا صيرة مجهولة الصيعان إلا صاعا
صيرته بعشرة ويطل
وجاهلا خير وكل صاع
وبعتها بعشرة كل أحد
لا إن تبع عييد جمع بثمان
على المبيع وسواه نظرا
أو بعضه إن دل أو صوان أو
بان بما لا يغلب التغير

وفى طعامين وجوهري ثمن
مجلسه قبل تخايرا وله
بالكيل فى مكيل عهد المصطفى
عادة أرض العقد إذ لا نقلا
الأجر ما على التمر له زيادة
جزاف صيرة بأخرى باطله
والنقد بالنقد بوزن كهوا
أو صيرة بالكيل من كبرى وإن
بعد تقابض فى الاثنين إذن
ومحض مخض والزبيب والتمر
وعنب ورطب وقصب
وسائر الثمار واللحم إذا
والجوز واللوز كذا
ودهنه لكل حال غير ما قلنا قرض
كسلم أما العرايا فى الرطب
فى يابس فرخصة لا الزائد
وما يخالف لسواه فى اسمه
وسكرا والقطر والطيرز ذا
وزيت زيتون مع الفجلى
وعند جمع العقد جنسا ربوى

فى طرف لافيهما واختلفا
فى أحد النوعين بالآخر لا
معدنه فيها ولا دارا لها
أو باعه بالحيوان اللحم أو
لم تلك أم وأب والفرع
كهبة والقسم لا الوصيه
صحت وبيعًا ويوزع الثمن
قلت وقولى قيمة الرهن هنا
أو معه شرط هو مقصود ولا
لا شرط إشهاد وحكم المرتهن
وأجل ورهن غير المشتري
لا إن تعيب بعد قبض أو حصل
بيدا من العقد وإلا بهام أبى
وليقتصر على الذى يشرط له
لمن العقد ويستثنون أن
عيب بطن فى ذى روح
والوقف والتدبير والمكاتبه
ويجبر القاضى وليس مجزئاً
والكسب واستخدامه وقيمته
كالعتق تكفيرا ووصف يطلبن
لا بيع حامل بحر أو لها
أو ما بضرعها وحيثما فسد
والوطاء منه شبهة ويحتمل
وإن يزداد مثنى وفى الثمن
وحكر قوت اشتراه فى الغلا
ويبيع حاضر متاع بآدى
ومشتري مال غريب ما درى
ورفعه فى ثمن للخدعة
بعد قرار ثمن المبيع
وصح بالقسط إذا عقد جمع

جنس أو النوع إذا الخلط انتفى
إن باع دارا بنضار فأنجلا
بئر بها ماء بدار مثلها
بفرقة الأم وأم الأم لو
من قبل تمييز بنحو سبع
والعتق والواحد فى الرهنه
بقيمة الكل وقيمة الرهن
أولى من الأم كذا عن شيخنا
يوجب به وإن أزيل بطلا
كذا ولا معلوم كفيل بالثمن
وبتعذر وعيب خيرا
هلك وتخير ثلاث وأقل
لعاقده وأذن وأجنبى
حسب وموت الأجنبى نقله
يشترط أن يبرأ فعن
والعتق لا غدا على الصحيح
وللذى باع به المطالبه
إيلادها لكن له إن يطا
بقتله ويبيعه لا تثبته
ككونها حاملا أو ذات لبن
من دون حمل أو لها وحملها
مع قبض مشتر فكالغصب فرد
ما لم يجب شرط خيار وأجل
ويحرم التسعير فى كل زمن
ليبعه الضعفى إذا السعر علا
حاجته تعم بازدياد
ما سعره لكن لغبن خيرا
من غير تخيير وسوم السلعة
والبيع والشرا على الجميع
عقدين خلف الحكم فيهما وقع

أو الحلال والحرام يجمع
أو كان في البعض انفساخ كتلف
كنسبة الثلث من المحاباة
مشترياً فيبعه ما قيمته
في نصف ما باع بنصف الثمن
وما يساوى مائتين بمائه
وفيهما في الثلث أن كل العوض
والعقد عدده بأن عدد من
مثلاً يبيع هذى الدار

فصل في الخيار

خيرهما في المحض من تعاوض
لنفسه يبقى لطفل لا له
ويبيع عبد نفسه والشفعة
كالخلع والنكاح والإعواض
وبالخيار منهما تنهاهى
لا الموت والجنون والذى شرط
أو شرط القبض بمجلس كفى
والملك بالريع والازدياد
وبيعه وحل وطئها لمن
أبداه شيخى إذ جماع المشتري
من قبل الاستبراء والاستبراء ما
كيف وفي الشامل نقل يجزم
والمهر في وطء سواء وانتفى
بعثق مشتري وباستيلاده
وينفذ العتق وإيلاد الأما
ووطؤه في زمن التخيير
ورهنه وهبة منه إذا
وكونه مزوجاً أو مؤجراً
أو بائع إجازة من صاحبه
لا العرض للبيع ولا إن أذن

فحو كتابة ويبيع يدفع
قابل أفراد بعقد كالسقف
في مرضه وخيروا للتجزئة
ثلاثة بواحد ثبتته
إن كان لا مالا سواء يقتنى
صحته في الثلثين مجزئه
أتلف والبعض بنسبة يفض
قد عقد العقد وتفصيل الثمن
بدرهم وتلك بالدينار

كبيعه مع طفله وما رضى
لا كالكتابات ولا الحوالة
وكل وارد على المنفعة
عن ذين والشركة والقراض
أو فرقة الأبدان لا إكراها
لا حيث يعتقن لمشتري فقط
صرف ومطعومين أو في السلف
وينفذ العتق وإيلاد
خير قلت فيه إشكال حسن
إن كان قد خصص بالتخير
يكون إلا بعد ملك لزم
بأن وطء المشتري محرم
حد وفيما هما قد وقف
وبوجوب المهر في فساده
من بائع حيث الخيار لهما
وبيعه المبيع كالتحرير
أقبض فيهما ولو من فرع ذا
فسخ وقد صحح حيث خيراً
إن خيراً أو خصص الخيار به
فيه ولا إنكاره ذا ألزماً

وإذنه بوطء مشترئها
وقيمة الفرع الذى إليه
ومن يبع قنته بقن
عنى تعين المملوك للتحرير
أو مشترئها إن يجز وفى سوى
قلت ولو أعتق ذين المشترئ
وفقد وصف شرطاً أن يقصد
والكفر والإسلام فى المبيع
وكونها دين اليهود دانة
وكونها بكر فضده وضح
أو فحلا أو خصيا أو مختونا
فرد إن شاء بصاع التمر فى
أو ما تراضيا برد اللبن
وصبغة الوجنة والتسويد
لا لطخ ثوب بممداد خيلا
ولا بغبن كالزجاج حيث ظن
وخيره بمفوت غرض
ينقص عينا أو لمن يقومه
لكن إذا كان بفعل المشترئ
ككونها معتدة ومحرمه
والبول فى الفراش إلا فى الصغر
أو قاذفاً للمحصنات سارقاً
خنثى مخنثاً خصياً أعشى
إن كان عيب المبيع الأجنبى
يضمن بائع كمالو قتلاً
بالكفر والنكاح والإخراج عن
لا الموت لو من قبل قبض مرضاً
يرد حال العلم قلت واغتفر
بزائد متصل مثل السمن
والنعل إن نزع يعب حتى خلص

إجازة تمنع مهراً فيها
ينسب لا سكوته عليه
ثم يقل أعتقت ذين
إن خص البائع بالتخيير
ما قلته تعينت هى لا هو
لم يخف فالأنثى مكان الذكر
فى نفسه كالخط والتجعد
فإن بالخلاف فى الجميع
أو النصارى فحراماً بانة
كعكسه قلت خلافه الأصح
وفى المصرة يخبرونا
مأكولة مجلوبها ذو تلف
وحبس أمواه الرحى والقنى
للشعر الترفيح والتجعيد
خطاً وما بنفسه تحفلاً
جوهرة بالغ فيها بالثمن
من كل عيب كان قبل أن قبض
يغلب فى جنس المبيع عدمه
أو زال قبل الفسخ لم يخبر
ومستحاضة وذات ثمنه
والسحر والتزويج أنثى أو ذكر
أبخر من معدته وأبقا
فإن أجازته استحق الأرشا
وبعد قبضه بسبق السبب
وافترعت وحز كف مثلاً
حرز فإن يجهله عاد بالثمن
فحصة العقد وبعضاً بالرضى
له الذى فى أخذ شفعة ذكر
والصبغ والحمل به العقد اقترن
بنفسه فردده وإن نقص

بما به معرفة المذكور
قلت فإن لم يبق بعد أن كسر
فنصفه أن يسترد الثمن
ولو وطئها ثيبا واستخدما
وبادر الإشهاد حتى يردا
والانتفاع حال علم يذر
قلت ودون اللبس في الدرب اطلع
والسرج والإكاف إن يكن له
ولم يجوز إن تركا الرد على
إن علم المنع ومن يئأس عن
أعتق أو أولد أو تعييا
فيستحق أرشه من الثمن
زال بلا أرش لنقصان الصفه
من مثل أو من قيمة وتعتبر
عقد إلى قبض وبالأرش عنى
نسبة نقصان أقل قيمتى
فى حال كونه مع العيب إلى
تمثيل ما ذكرته بعبد
ويوم قبض زاد فى التقويم
قوم يوم العقد تسعين وفى
وعكسه فانسب ثمانين إلى
فينقص الخمس فيسترد من
وبعد أخذ أرش عيب قدما
وقبله بعد قضاء القاضى
وإن بجنسه ربوى بيعا
وبالتراضى فى سوى والقول فى
كما أجاب وإقالة تقع
جائزة لو تلف المبيع
لكن مع النقص والازياد

كالغرز فى الحامض لا التقوير
ذا قيمة أصلا كفى البيض المذر
نعم فساد بيعه تبينا
وعاد أو أنهى إلى من حكما
إليه إن أمكن ثم أشهدا
دون الركوب حيث قود يعسر
فراح ييغى رده وما نزع
دون اللجام والعذار حله
مال بل الرد بهذا بطلا
رد وليس منه تقصير كأن
خلاف ما لو باعه أو وهبا
بعينه ولو يعود بعد أن
أو بدل لما عرته متلفه
أقل ما يكون من يوم صدر
جزء يكون من جميع الثمن
ذلك يوم عقده والقبض أى
أقل قيمته لو عنه خلا
بمائة قوم يوم العقد
عشرين معها بل سوى سليم
حالة قبض بثمانين وفى
قيمه التى ذكرنا أولا
قد اشترى من بائع خمس الثمن
ليس يرد إن جديد عدما
بالأرش لم يمنع كالتراضى
رد بأرش حادث جميعا
حدوثة لبائع وليحلف
فسخ فما تجددت بها الشفع
سواء البعض أو الجميع
فى ثمن توصف بالفساد

فصل فى بيان القبض للمبيع وبيان حكمه قبل قبضه

القبض فى العقار أن خلاه
والقبض فى المنقول بالنقل ومن
ووضع بائع لديه المشتري
ويستبد المشتري بالقبض إن
مقدراً حيث بتقدير عقد
جدد للثاني وفى المكيال إن
ولا يبيعه ولو كال إذا
وطرفيه والى تولى
وبالجميع قبض جزء شاعا
فالمشتري يجبر حالاً وإذا
كان له الفسخ وإلا حجرا
وكل من خاف القوات الحبس له
وقبل قبضه إن الهلك طرا
فى يسره باقى عبد جزاه
عن الضمان المشتري وما يزد
والبيض والدر أمانة بيد
وكالذى من الهبات قبله
من بائع مستعمل وخير
والمشتري المتلف مثل المحرز
من أتلفا بأمره فهو اجترح
لا يبيعه ولو لذا ولا الهبه
والقرض والإشراك فيما يضمن
من ثمن وعوض عن الدم

قلت ومن متاعه أخلاه
بيت لبائع إلى ثان أذن
لا للضمان لو لغير ظهرا
وفر أو مؤجلا كان الثمن
بالوزن والكيل وذرع وعدد
دام كتجديد ودونه ضمن
كان اشترى وزنا وفى العكس كذا
كالبيع والنكاح وهو أعلى
فى غير عرضين بدا من باعا
أفلس أو يغيب قصراً مال ذا
عليه فى المال إلى أن وفرا
لا بائع لثمن قد أجله
أو أتلف البائع أو حررا
قد باع ينفسخ وإن أبراه
فيه لمشتري ككسب وولد
من باع كالكنز الذى العبد وجد
أو من وصاياه ولا أجرة له
إن يتلفنه الأجنبى المشتري
والأعجمى وسوى المميز
والعتق والإيلاد والتزويج صح
والرهن والإيجار والمكاتبه
بسبب العقد كما يعين
وعوض البضع ودين السلم

وذا بغير نوعه لا يبدل
ودين أثمان وغير العوض
فى مجلس العقد لمطعومين
قلت ولا بد أن يُعَيَّنَا

فحنطة سمرا ويضاً يبطل
كالقرض بع ممن عليه واقبض
هذا بذاً بيع وللنقدين
هناك فى المجلس لا العقد هنا

فصل فى موجب الألفاظ المطلقة

وَلَيْتُكَ الْعَقْدَ كَبِيعَ جَدَا
وَيَلْحَقُ الْحَطَّ وَحَطَ الْكُلِّ
أَشْرَكَتَ فِيمَا ابْتَعْتَهُ بِيَعٍ فِى
بَعْتٍ بِمَقَامٍ عَلَى مِثْلِهِ
وَالْمُؤْنُ التِّى عَلَيْهِ فَلْيَزِدْ
وَأَجِرْ فَعْلَهُ وَبَيْتَهُ وَمَعَ
وَزَادَ وَاحِدًا لِكُلِّ عَشْرِهِ
دَعِ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ عَشْرٍ وَاحِدٍ
وَحَادِثَ الْعَيْبِ وَكَوْنَهُ جَنْبِى
وَبَائِعٍ إِنْ كَانَ فَرْعًا طِفْلًا
وَحَيْثُ لَا يَصْدُقُ فِى الْإِخْبَارِ
لَكِنْ لِقَطْعِ مَا يَقْدِرُ احْطِطْ
وَفِى نَقْصَتِ أَنْ يَصْدُقَ انْتَفَى
وَسُمِعَتْ حَجَّتُهُ إِنْ ذَكَرَا
وَالْأَرْضُ وَالْعُرْصَةُ بِالْإِسْكَانِ
وَبَقْعَةٌ وَقَرْيَةٌ وَدَسْكَرُهُ
تَنَاولَ الْأَشْجَارَ وَالْبِنَاءَ
وَدَائِمًا نَبَاتُهُ إِنْ يُؤْذَرُ
وَحُيِّرَ الْجَاهِلُ لَا إِنْ جَعَلَهُ
وَقَصَرَ الْوَقْتُ وَبَقَاهُ بَلَا
وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ نَقْلُهُ الْحَجَرَ
وَأَجِرْ وَقْتُ النُّقْلِ بَعْدَ الْقَبْضِ
وَحُيِّرَ الْجَاهِلُ لِلتَّضَرُّرِ
مَا لَمْ يَضُرَّهُ إِذَا يَخْلَى

بِالْثَمَنِ الَّذِى جَرَا فِى الْإِبْتِدَا
قَبْلَ التَّوَلَّى يَبْطُلُ التَّوَلَّى
شُرُوطُهُ وَحُكْمُهُ فِى النِّصْفِ
وَلَكِنْ الْمُبِيعُ فِيهِ كُلُّهُ
غَيْرُ التِّى اسْتَبْقَاؤُهُ بِهَا قَصْدُ
بَرْبَحٍ دَهْ يَزِدُ كَمَا قَلْنَا وَقَعَ
وَمَعَ بِحُطِّ الْكَلِمَةِ الْمَفْسُورَةِ
وَالْخَيْرُ الصَّادِقُ فِى الْكُلِّ اعْتَمَدَ
أَوْ اشْتَرَاهُ آجِلًا أَوْ غَبْنًا
أَوْ اشْتَرَى بِالْذِّينِ يَدُ الرَّائِى
حُطَّ تَفَاوُتُ بَلَا خِيَارَ
بِأَسْوَا الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْأَغْبَطِ
صَحَّتُهُ وَإِنْ يُكَذِّبُ حَلْفًا
مُخِيلَ صَدَقَ كَكِتَابٍ، زُورًا
وَسَاحَةً وَبِالْبَاغِ كَالْبِسْتَانِ
تَشَابَهَ الْقَصْرِ لِأَهْلِ الْمَقْدَرَةِ
وَأَصْلُ بَقْلِ نَحْوِ هَنْدَبَاءَ
لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ وَنَحْوَ الْجَزْرِ
لَهُ أَوْ التَّفْرِيفُ مِنْهُ كَفَلَهُ
أَجَرَ وَصَحَّ قَبْضُهُ مَشْتَغَلًا
إِنْ دَفَنْتَ وَأَنْ يَسْوَى الْحَفْرِ
مَعَ جَهْلٍ مَشْتَرٍ بِحَالِ الْأَرْضِ
بِالنُّقْلِ إِنْ لَمْ يَلْغِ نَقْلُ الْحَجَرِ
وَالْعَبْدُ ثَوْبًا وَالدَّوَابُّ النَّمْلًا

والدار أرضًا وغيَراسًا وبنًا
كالسقف والرف وباب وحلق
وحجر الرخى مع فوقانى
والعرق والأوراق لا أرض الشجر
وغيره يتبعه متحدا
كالحكم فى صلاحه وبقيا
والفسخ للتشاح إن سقى أضر
لمصها رطوبة فالبايع
وبيع زرع حبه ما اشتدا
وبيع بطيخ وثمر قبل أن
فيه اختلاطه بشرط إن قطع
فيه الوجيز ثم شرحه ذكر
ولندور الاختلاط خير
والمشترى يضمنه بالتخليه
وليست من باع وبالعرف ضبط
ولو بتركه هلاك الثمر

ومثبًا قصد البقاء مكنًا
بشرط إثبات ومفتاح غلق
والشجر الرطب من الأغصان
ولا الذى من الثمار قد ظهر
فى الباغ والجنس وعقد عقدا
ثم لكل منهما أن يسقيا
وإن يضر ترك الثمار بالشجر
إما له ساق وإما قاطع
والبقل فى الأرضين عنها فردا
يصلح دون الأصل أو ما يغلب
فإن يقع أبطله قلت اتبع
بأنه كما اختلاطه ندر
إن لم يهب جديده للمشترى
وصرفوا من بعدها مشترية
قبل وبعد لا أن القطع شرط
فليفسخ أو يتعيب خير

فصل فى بيان تصرف العبيد

بالإذن لا سكوته للمسرق
نوعًا ووقتًا نص لا فى الرقبه
ولا مع السيد أو من أذنا
لا فى اتجار دون إذن وكفى
أو سمعه السيد والمعتمد
والحجر بالعتق وبيع وقعا
تسليمه حتى ذوا تعديل
ثم ولو صار عتيقًا طالبه
وكالوكيل مع رب المال
وأد مما قبل حجر كسبه
كفى ضمان العبد أو محاقه
لكن إن استخدم سيد غرم

تجارة ولازم وإن أبى
منه ونفعها ولا ما كسبه
وعبده يأذن فيما عينا
بينه أو كونه بلا خفا
فى الحجر هو وإن نفاه السيد
وعارف الإذن له أن يمنع
بالإذن يشهدان كالتوكيل
ذو دينها كعامل المضارب
ورجعا لا العبد بالكمال
ومال الاتجار دون الرقبه
مودعه والمهر أو إنفاقه
أقل أجر مثله وما لزم

وهو وإن ملكه السيد لم
وصح أن يقبل ما قد أوصيا
البعض للسيد مهما يجب
وجزاء بعض لا لطفل إن سري
كالصيد لا النكاح والشرأ ولا

فصل فى بيان التحالف

إن وارث أو عاقدان اختلفا
بصححة العقد ويفقدان
ففى يمين كل واحد حلف
ترتيب ذا واقض لحالف على
ندباً بدا مكاتب بالمكسر
لا مسلم ثم الذى قد حكما
لا فى دم والبضع والعنق فرد
بقيمة الناقص يوم خرجا
منفصل وقيمة للهارب
ليس لها وموجراً يرد مع
لنفيه يمين كل واحد
يحلف والبائع والمسلم فى

باب السلم

وقبض رأس المال حيث العقد ثم
وإن أحوال مسلم به فسد
ولو مكان العقد صار عينا
وقرية كبرى وقطر ساغا
مقدور تسليم لى المحل
ليعه ولم يجز فى قدر
وخير المسلم فى محله
مؤنة وبانقطاع قد طرا
معلوم قدر فى كبير جرما
ما لا يكال عادة فليؤن

والعين فى منفعة شرط السلم
ولو مع القبض فإن يفسخ يرد
وكون ما أسلم فيه دينا
تعيينه إياهما لا باغا
ولو بقطر ما بشرط النقل
باكورة تحصيله ذو عسر
إن غاب من عليه لو لنقله
فإن يجزه ثم يندم خيرا
بيضا وفوقه بوزن ، أما
كفت مسك مع عد اللبن

ووزن أو كيل ولا يغير
كالجوز مستوى القشور والعدد
تعيينه المكيال والعقد بطل
كالمهرجان وكنيروز وما
وفى إلى شهر ربيع أو إلى
جزء من الأول أما الشهر
إلى ثلاثين وما يطلق صرف
أغراضهم فيها اختلافا ظاهرا
بذكره جنسا ونوعا، واقتصر
لجثة الطير ولونا فليبن
فى حيوان غيره والقدا
لا سمننا ولا ملاحاة ولا
واللحم راضع خصى معتلف
والعظم بالعرف وطول الشقه
وناعم الملمس والعنقه
وموضع النسج وفى المقصور
قلت وفى البرود والطروس
بلغاة يعرفها عدلان
منضبطا صفاته وإن خلط
على الأصح وكذا العنابي
والتمر والمخيض عن ماء خلا
فيما وجوده يعز ، كالأمة
معينا أين أدا ما أجله
أو كان ذا مؤنة تؤدى
لا شرطه الأجود أو شرط الردى
ثم إذا أجود منه أدى
ولا بغير وقته والموضع
وجاز قرض ما أجزنا سلمه
لمقرض منه ، بإيجاب وذا

فى القبض لا بدين فيما يصغر
والذرع فى نحو الثياب وفسد
بفقد الاعتقاد، معلوم الأجل
كالفصح إن لا من ذويه علما
أوليه لا فيه حل أولا
فهو الهلالى وتم الكسر
إلى الحلول وصفات تختلف
قلت بوجه لم يدعه نادرا
بالنوع إن أغنى وصغر وكبر
وكونه أنثى وضدها وسن
فيمن أرق أمة أو عبدا
تكلثما أو دعجا أو كحلا
أو غيرها فحذا وجنبا وكتف
وعرضها وغلظا ودقه
والضد والرقعة والصفاقه
جاز وخام مطلق المذكور
لا القز فيه الدود والملبوس
كالحكم فى صفاته وذان
كالخز والشهد وجبن وأقط
وخل ما جف من الأعناب
لا فى رءوس وأكارع ولا
والفرع والآلى المستعظمه
إن كان لم يصلح مكان العقد له
وجاز شرط جيد أو أردا
قلت الردى نوعه لم يرد
فواجب قبوله، لا الأردا
كفى الأدا بالعذر من ممتنع
لا غير لا إن حل غشيان الأمة
كمثل أقرضت وأسلفت خذا

هذا بمثل خذه واصرفنه
أو قال ملكك إياه على
وملك ما استقرضه بالقبض
وهو من الرد عليه مكننا
أما الأدا في الوصف والوقت وفي
نعم لظافر بمسقرضه
قيمة أرض القرض يوم رؤيته
ويفسد القرض بشرط يجلب
كرد ما صح ورد الجيد
أو زائد في القدر أو بعد مضي
كوقت نهب، قلت إن كان ملى
أو شرط الرهن بدين غير ذا
وإن يكن من غير شرط أقرضا
أجود أو أكثر لم يحرم ولا
ولو جرى شرط بأن يردا
أو بعد يومين وماله غرض
فالشروط دون القرض ذو انتقاض
وكافلاً والرهن والإشهادا

باب الرهن

مالك بيع، وقبول المرتهن
كذا مكاتب وعبد أذنا
الرهن أو نهب أو انفاق عنا
ضياعه مرتقباً أن ترجحنا
على سواء، أو نفاق عينه
ممن على الإيداع لا يستأمن
باعوا نسيئة لنهب اتقوا
كالأرش أو ورث ديناً أخرا
إن قبلت بيعاً لدى المحل
أن يحتمل على الحلول سبقه

صحة رهن العين بالإيجاب من
أو التماس والسولى رهننا
حيث يساوى مشتراه الثمننا
أو لوفاء لازمه أو مصلحنا
غلاته، أو لحلول دينه
قلت ولم يجوز لهم أن يرهنوا
وارتهنوا إن أقرضوا للخوف أو
أو غبطة أو دينه تعذرا
ورهن بعض العين مثل الكل
غير معلق بوصف عتقه

ولا مكاتب وما لم يظهر
وإن له استعار واشترط ذكره
وذا ارتهان إن يخالف بطلا
رهنًا لواحد فمن شخصين
فى رقة المرهون والرجوع
وإن جنى فى يده فبيع فى
ويأمر المعير وهو من
برد رهن أو طلاب الدين مع
إن لم يؤد رهن وبالثمن
وارهن بدنى من فلان ذا جعل
وإنما يجوزون رهن ما
قبل حلول دينه مع شرط أن
مكانه هكذا يفعل إن
بثابت ، من كل دين يلزم
فى زمن الخيار لا نجم على
والرهن فوق الرهن زد بدین
ويتمزج الرهن ببيع من يرى
وألغى الأداء والرهن بأن
صحة شرطه ببيع ذى خلل
لا غير معنى اللفظ كالمباني
فى رهنه أما تصرف منع
لا موت عاقد ولا الإباق من
ولا تخمر العصير إنما
بقبض ذى التكليف كالتعين
فيه لغير رهن وعنده
فبمضى مدة الذهب
وشرطه إذن جديد كالهبة
يبرأ بالإيداع لا القراض
إذ لا يعار النقد والمقارضة

بالغسل والموقوف والمدير
صفات دين جنس دين قدره
إلا بنقص القدر لا ليجمعلا
وعكسه وهى ضمان الدين
إن يقبض من مرتهن ممنوع
جناية فمهدر كالتلف
ضمن رهنه بفكه والمرتهن
حلولة ثم ليراجع وليبيع
يرجع مالك على من قدرهن
كقبضه ورهنه إن امتثل
يأبى الجفاف والفساد علما
يباع إذ ذاك ويرهن الثمن
طرا فساد غيره مما رهن
أو أصله لزومه نحو الثمن
مكاتب والجعل ما لم يكملا
لا الدين فوق الدين بالرهين
والقرض لكن طرفاه أخرا
ظن عليه الدين والرهن بظن
والحمل فى رهنية الأم دخل
فى عرصه ولا كغصن البان
رهنًا فقبل القبض فسخ لو وقع
عبد ولا جناية ممن رهن
لا يقبض الخمر إذن ولزما
للدين والتوكيل للمرتهن
سوى مكاتب ومن فى يده
إليه كالبيع والاتهاب
والمستعير والذى قد غصبه
قلت هنا يجاء باعتراض
من شرطها النقد فذى مناقضه

واعتذروا عن هذه العبارة
والعذر عندى أنه لو صرحا
ولا برهن وتزوج ولا
ولا بالابرا وهو باق ما نزع
والوطء والإجارة المستصحبه
وسفر به كبا المنكوحه
كذا انتفاع ضرر والقطع الخطر
وجاز إعتاق وإيلاد الذى
قلت اختيار غيره أن الأمه
ومن مقل حيث وصف تلكا
ويغرم المعسر إذ تموت به
خلاف حل وزنا ونفذا
لم يشرط التعجيل أو رهن الثمن
بإذن ذا فى هبة ورهنه
وحلفوا من جحد الرجوعا
وجاحدا للبيع قبل العود عن
والرهن والقبض ولو أقرا
وعوده عن إذن قبض قبله
قلت وهذا فى القضاء ذكره
واليد مع أمانة للمرتهن
شهر مضى أو بيعه تضمنه
وكالصحيح كل عقد فسادا
ولا انتفاع لا يجامع اليدا
لا ذو اشتها بعدالة كما
بثمن إن حل أجبر إن أبى
فإن أصر بعه لا التصرف
بإذنه أما بظن الحل
وقيمة الفرع ومن قد ائتمن
له وبالفسق ولو بالزائد

أن المراد فاسد الإعارة
بزينة النقد المعار صححا
إجارة ولا بأن توكل
فالبيع والتزويج والرهن امتنع
بعد المحل من سواء والهبة
فى الرق والكتابة الصحيحة
لا الفصد والحجم وختن لم يضر
أيسر بالقيمة فى يومئذ
هنا بيوم حبلى مقومه
لم يك إلا بعد أن يفك
كوطاء مملوكة غير تشبه
كل بإذن صاحب الدين إذا
ويرجع الأذن قبله كأن
وعاد قبل قبضه عن إذنه
فى الإذن قلت بعد أن يبيعا
إذن وهنا هو الذى ارتهن
والقبض عن رهن ودعوى أخرى
وقدر مرهون ومرهون له
فهو من المعلوم فيما ذكره
وشروطه عارية المرهون إن
من بعده وقبله نستأنه
ضمانا أو فقد ضمان أبدا
ينزعه فى وقته وأشهدا
له طلاب بيعه مقدما
عن بيعه وعن أدا ما وجبا
فوطؤه زنا ولا يختلف
فشبهة توجب مهر المثل
إن رد دون إذن واحد ضمن
تحويله منه لكل واحد

وباع مرهوناً بإذن سبقاً
ومؤن الرهن كأجر ردّ مَنْ
وبجناية على الرهن البدل
من زائد رَهْنٌ كحمل البطن
وإن نفاها رَاهِنٌ وأدى
والرهن ينفك بأن يبرأ من
والبيع والهلك وَقَتْلُ الجاني
والاقتصاص وله الأرش لأن
لغرض مثل اختلاف اثنين
فى الحل والتأجيل أو فى القدر إن
وإنما ينفك بعض إن وجد
أو من عليه أو من العاريه
وقول رَاهِنٌ لمن قد ارتهن
عنه إلى نفسك أو لى ثم لك
لو ادعى عليهما أنهما
واقبضا فواحد صدّقه
ثم الذى صدق أن يشهد على
وحيث كل منهما يزعم أن
يقبل إن يشهد ، وإن شخصان
وأنه أقبض هذا العبد
فنصف هذا العبد مرهون لدى
لغير من صدق بل إن اقتضى

باب التفليس

والخصم أو للطفل والمجنون
بالدين إن حل كمنع السفر
قلت ومن يطلبه ليس يقتصر
وذاك فى المالى لا فى الذمة
إذ هم من الزحام آمنونا
تعامل يلحق لا بعين

بطلب من مفلس مدين
وللسفيه لا لمن لم يحضر
وزاد عن مقدار ماله حجر
عليه من تصرف مفوت
ولو بما حل ولو مغبونا
كالحجر من إقراره بدين

ورده المغيّب لا إن اغتبط
فأرشه له لغيّب حادث
لمفلس عن حلف مردود
لم يحلف الخصم كما أن ليس له
ومال مفلس بقاض بيعا
لا مفرطاً سرعته بحضرته
فإن يشأ فليبع المتاعا
ولو بحبس قال فى التّمة
يبدأ منه بالأهم فالأهم
ولوسوى جنس رضوا لا سلما
وعاد بالحصّة يقضى حقا
ما باعه القاضى فبالجميع
وينفق القاضى عليه وعلى
من عرسه والفرع والأصل إلى
إن كان ذا كسب يفى
وقوتهم ليوم قسمة قد
لا هو وينفك بقاض ووجب
بغير إهمال إلى عسر ثبت
أو باليمين حيث لا يعهد له
مع باحثين فحضا واجتهدا
ويضرب الموسر بالمعانده
لصاحب المفلس فى الخالص من
بعلمه العود إلى متاعه
ولا بأن يبيعه أو حررا
بالمفلس استيفاؤه لا الهرب
من عوض الدين الذى حل ولو
مع الذى زاد بغير فصل
والولد اجتن إذ العقد صدر
وإن رأى البائع الامتناعا

لا بخيار وإن الرد سقط
وبنكول مفلس أو وارث
عليه أو مع واحد شهيد
دعوى وما يوصى له أن يقبله
ومال مديون لوى سريعا
قلت وقال غيره بخيرته
أو عزز المانع حتى باعا
عليه تعويل قضاة الأمه
ونسبة الدين الذى حل قسم
بغير حجة انحصار الغرما
من بعد بان لا إن استحقا
ولم يغرم ثمن المبيع
ممنه أقل كفى هؤلاء
بيع وقسم وكسوا بالعرف لا
دست ثياب لائقا وسكنى
ويؤجر الوقف وأم الولد
حبس المدينين ولو أما وأب
بشاهدين مع يمين طلبت
مال وإن كان غريبا جعله
ثم إذا الإعسار ظنا شهدا
قلت إذا لم يجد حبس فائده
تعاوض لا ما يجبر يقترن
حالا بنحو الفسخ لا جماعه
قدر سوى المقبوض إن تعذرا
وموته ولا إذا الأدا أبى
بعد ولو تقديمه به ارتضوا
كثمر ما أبرت والحمل
وليعطه قيمة غير فى البشر
عن بذله القيمة فليباعا

وخصه بقيمة الأم إذا
لا حيث حق لازم به ارتبط
زيتا بمثل أو بدونه بلا
أو أجنبى أو بذى أفراد
فاضرب له بالجزء من أثمان
من قيمة الكل والاعتبار فى
من يوم عقده وقبض ولما
وإن بقى عبد من اثنين اتزن
فصاحب المفلس إن شا أخذ
وفى الكرى ينقله من مهلكه
وزرعه بقى بأجر قدما
وقدمت مصالح للحجر
وإن بنى من اكترى أو غرسا
فى القلع يقلع أو يقولوا لا رجع
وغرم النقص وللخلف فعل
والثوب إن يصبغه أو محترما
والحبس للقصار والأجر هدر
فقصره بالأجر رهن حيثما

باب الحجر

وذاك باستكمال خمس عشره
ونبت عانة لطفل من كفر
من الهدى وغيره وجنبا
ثم تصرفاته المالية
وكل إقرار به حتى صلح
وليتصرف غبطة أب فجد
ولم يعودا بإفاقه ولا
لا العتق والقصاص والطلاق بل
وقيل يستبد من غير بدل
وحفظ أموالهم والتنميته

أو حُلْم أو حيض أو حمل المره
وفى عجلت بالدوا حلف وذُرُّ
أهلا مميز بسلم أعربا
واسثنى التدبير والوصية
فى أمر دنياه ودين فى الأصح
ثم الوصى ثم حاكم البلد
توب وفى الشفعة أو أن يهمل
إن كان ذا فقر بمعروف أكل
من قدر إنفاق وأجر بالأقل
حتم بقدر مُنْفَق والتزكيه

والبيع والشرا لهم حيث يرى
وعنهم استأجر مع تبرُّمه
والخير فالقاضي عليه حجرا
وطارئ التبذير بعد أن رشد
وطارئ الجنون لا يليه

مصلحة ما لم يرد له الشرا
وعائد التبذير لا فى الأطمعه
خلاف عود فسق من لا بذرا
فليله الحاكم لا أب وجد
ذو الحكم بل للأب أو أبيه

باب الصلح

والصلح عما يدعى على سوى
فى العين بيع يثبت الخيار
وهو بيع المدعى فى الدين
وألغى الصلح إذا لم تسبق
ومن مؤجل وذى كسر على
والخط مع هذا وعكس دون خط
لا إن جرى مع أجنبى عنه إن
فى الصلح عنه وله فى العين مع
لا يتصرف أحد فى الشارع
وما يضر ذا مرور نصبا
وغير نافذ لسد سُفله
من أول الدرب إلى باب له
فيحدث الرفرف والجناح
بإذن من هذا الذى قلنا به
لا إذن شخص باب داره وجد
وليس يستأذن فى باب على
وفاتح فى داره من داره
أو للضيء أو كوة وانتفعا
ولم يجوز إلزام بعض الشركا
بآلته قلت وبعض الناس يراه
لا غيره وما لذى امتناع
فإنه خالص ملكه فما
وحيث كان لشريك امتنع

ما يدعى من بعد إقرار هو
فيه وفى منفعة إيجار
أبرأ ولكن هبة فى العين
خصومه لا أن بيعنى ينطق
دين حلول وصحيح بطلا
معه وبالإلكار عندنا فقط
قال أقر باطنا ووكلن
ذا مبطل من قادر أن انتزع
غرسا ودكة ولو فى واسع
ومحملاً ورأسه إن رحبا
ملك لكل واحد من أهله
والجار إذ لا باب ليس أهله
ويعرش الغصن وباب يفتح
ما بين رأس سكة وبابه
ما بين رأس سكة والمستجد
أدنى إلى الرأس وسد الأولا
ولا لمن لاصق مع مسماره
شريكة بالإذن حتى رجعا
بعضا عمارة ولا أن يترك
فى المختص بالأساس
إلزام بان ترك الانتفاع
يشاء يحمل ومتى شاهد ما
عليه أخشاب فإن شاء وضع

أو ينقض المعاد كيما بينيا
عن المعاد بدلا أو يقبضه
لو ادعى ملكا على شخصين
وصالح الشفعة للمكذب
واليد فى الجدار والسقف اللذا
وللذى اختص بناؤه فى
قلت بمعنى أنه لا يحتمل
لا بالجدوع وبنحو وجهه
واليد للراكب دون السائق
واليد فى الاس لذى الجدار
لصاحب الأسفل لا سواء

معا ولا يلزمه أن يغطيها
عنه لكى يمنع أن ينقضه
وصدق الواحد من هذين
فيه ولو تملك بسبب
ما بين ملكين لرب ذا وذا
ذين بالاتصال فى الرصوف
بناؤه بعد بناء المتصل
ومعقد القمط به وشبهه
وممسك اللجام والمعانق
وعرصة للخان أو للدار
حيث بدلهما مرقاه

باب الحوالة

مشترط لصحة الحوالة
لم يشترط رضى سوى هذين
وأن يكون لازما أو أصله
عليه لا كالنجم فى الكتابه
إن استوى فى صفة وقدر
وضد هذين وأن لا يجهلا
وحولت حقا لمحتال إلى
رجعى له إن كان أو قد صار
وانفسخت إن ثبت المبيع
غريمه بضمن المستبعد
وحيث بالعيب أو الإقاله
أو بتحالف أو الخييار

رضى المحيل والذى أحاله
على الصحيح وثبوت الدين
لزومه على الذى يحيله
أى فى حوالة عليه لا به
ديناهما كأجل وكسر
تساوى الدينين فيما فصلا
ذمة من عليه يحتال فلا
مفلسا أو تدرع الإنكارا
حرا إذا أحال من يبيع
ويحلف المحتال مهما يجحد
يرده تنفسخ الحوالة
إذا أحال المشتري لا الشارى

باب الضمان

صح ضمان الأهل للتبرع
وضامن وعاجل تأجيلا
اثبت بحق ثابت يعرف من
وفر والفساد والرداءة

وعن صريع مفلس وموسع
واعكسه والتأجيل لا الحلولا
يملكه كدرك إن الثمن
وعيب ما يبيع ونقص الصنعة

ونفقات الغد فى قول حُكى
فى غير إبل دية معلوم
فرد إلى العشرة تسعة ضمن
بيدن إن رضى المكفول
وبالذى بدونه لا يبقى
العبد لو كوتب للنجوم
والعين أن نوجب لرد مؤنه
سلم حيث الشرط إذ لا حائل
وبحضور منه للكفيل
أو تتلف العين فلا شىء وجب
وموضع المكفول إن يُعرف فسخ
بلفظ الالتزام نحو ما على
كذا تحملت أو التزمته
فلان أو أنا بهذا المال وإن
أو ضامن كذا جميل وقبيل
ذا المال لا يفهم غير وعد
كشرطه الخيار والتعليق له
بشرط معلوم حضور أجلا
أبرا الأصيل برى الذى ضمن
ولا كذا الآخر والمقل
حق بأن يبرئه أو يأخذا
تخليصه المضمونه إن طولب به
فلا ولا اعتقاله لو يعتقل
ودافع للدين فى الدفع أذن
كان الأدا بالإذن بالأقل من
والدين فى صلح جرى إن أشهدا
معه وإن فسق الشهيد انكشفا
أو صدق المؤدى المضمون له
مريض موت دين تسعين ضمن

ويشمل الكل ضمان الدرك
لازم أو من أصله اللزوم
كما فى الإبراء وكالإقرار من
وصح عند الأكثر التكفيل
كل امرئ حضوره استحقا
إلا بحق هو للقيوم
ككافل ولو تلتها البينه
وورثت عنه ويرأ كافل
أو أطلقا فموضع التكفيل
وإن يمى ذا أو تخفى أو هرب
ومفسد شرط اللزوم فى الأصح
وقتا مضى وعاد ثم اعتقلا
زيد تكفلت به ضمانته
كذا تقلدت كفلت بيدن
أحضر ذا الشخص زعيم أو كفيل
أحضر ذا الشخص أو أودى
وشرط إبراء الأصيل أبطله
وشرط تأقيت كفى الإبراء لا
وطولبا وبخلاف العكس إن
وهو على من قد قضى يحل
لضامن بالإذن إن طالب ذا
من إرث أصل حقه كطلبه
أما بأن يعطيه ما قد كفل
ثم يعود من بإذنه ضمن
لا ضامن بغير إذنه وإن
قيمة ما أداه فى يوم الأدا
من سترأ أو واحداً ليحلفا
أو بحضور من مدين أوصله
والقول للمنكر إشهادا وإن

ومثله له ونصف للأصيل
ورجعت وراثته نصف ذا
أو للأصيل ثلثه يأخذ من
وبينهم إرث الأصيل نصفه
وثلث ما خلفه من يكفل

باب الشركة

صحة شركة العنان تحصل
بالإذن من كل بأن يصرفا
فى مال شركة لدى العقد امتنع
فى القدر أو قدرهما مجهول
والربح والخسر اعتبر تقسيمه
ومفسد شرط تفاوت وكل له
وصدق إن اشترآه لهما
وانعزلا بفسخها من مفرد
ومن يبيع الربح باع مالا

باب الوكالة

فى قابل النيابة الوكاله
وقبض حق وعقاب وقبض
وملك ما يباح والخصام لا
ولا شهادة وإقرار ولا
ولا يمين ومن الأيمان
كالنذر والظهار والتعليق
يعلم من وجه يقل الغررا
عبد إذا نوعا وصنفا عينا
وقدر ميرا لذى التوكيل
وبخصوصات خصومه وإن
عتق وتطليق وبيع دون ما
كمن بفعل ما يشاء أثره
كغير من يجبر فى النكاح أن

عقودها والفسخ كالإقاله
ولو بغية وإن عفو فرض
إثم وإثبات حدود ذى العلا
تجعل به مقراً الموكل
إيلاؤه وكلّم اللعان
أراد فى الإعتاق والتطليق
لم أعن من كل الوجوه كشرا
أو نوعه وثمنًا كذا هنا
وما به ذا باع للوكيل
لم يجبر تعيين وما يملك من
كل قليل وكثير مبهمًا
من متمكن من المباشره
تأذن به وكالوكيل إن أذن

وبقرينة كقدر عنه
ونحو بيع وشراء من ذى عما
سوف يصير ملك من وكله
كالعبد والفاسق والسفيه فى
توكيلهم للطفل فى أن يوصلا
إن أوجبت وإن يعلق بصفه
ويفسد الجعل المسمى وانتفى
وإن يُدِر وكالـة أدارا
وإن يدُر بكلمة الوكالـه
وقال شيخى العزل إذا
فى كل ما يثبت للتوكيل
الدائر السابق لفظ العزل لا
لأنه فى لاحق يؤدى
وثن المثل فى الإطلاق اعتمد
وباعه أبعاضه لا طفله
وشرطه الخيار فالمنع اعكس
قلت ولو أبدل هذا القولا
واستثن لو بدا لمن قد رغبا
وقل له قبض ثم سلم حيث حل
وإن معيًّا اشترى والعيب قد
لا إن رضى موكل فقررا
ورده موكل حيث وقع
وليس يستوفى الذى وكل فى
وإن يعين مشتر وزمن
وحيث لا نهى الحلول والأجل
كفى شرا شاة بقدر فاشترى
وبخصوصة فلا يبرى ولا
ولم يخض ولا يصالح واعمم
على مدام صح عفو إن فعل

يعجز كالقاضى ينب عنه
ولم تجز بيع أو إعتاق ما
لممكن كمثلـه له
قبول تزويج وفعل السلف
هدية، وإذنه من دخلا
ووجدت ينفذوا تصرفه
فسادها إن علق التصرفا
فى العزل أو كرره تكرارا
فالعزل إن كرر ما كفى له
أداره فإنما تأثير ذا
فيه التصرفات بالتوكيل
لفظ وكالـة لعزله تلا
أن تبطل العقود قبل العقد
حل وما سومح من نقد البلد
ونفسه ولو مع الإذن له
ولينفسخ مهما يزد فى المجلس
بحالة الجواز كان أولى
من قبل ما أمكنه أن يوجبا
واتبع العرف لا طلاق الأجل
جهله فلموكل ورد
كالمشترى عين بعين اشترى
عنه، وإن رضى وكيل ومنع
إثبات حق واعكس فى الأعرف
والسوق، والجنس وقدر عينوا
والقدر مع مصلحة لها بدل
شأتين ساوت كل المقدرا
يشهد له فى تلك لا إن عزلا
ولا يقرب وبصلح عن دم
لا إن على الخنزير كالعكس جعل

وفسدت بفاسد التصرف
ذمته وانعكس عنه لا يقع
أو في الشرا بالعين أو موكلًا
خالف في الذمة في شراه
وحكم عقد بالوكيل يشكل
وجحده بعلمها بلا غرض
إغماءه أو زال ملك أو دفع
منه تعد وليضمن لا الثمن
وعاد لو عليه بالعيب يرد
يقول أشهد والوكيل ضمنه
يطلب أن تقام للوكاله
والإرث أن يذعن وأن يثبت هنه
للهلك أو للرد قبل الجحد
والقول قوله مع اليمين

باب الإقرار

واشتره بالعين فاشتره في
وأمره في البيع لو لم يتبع
لا كالنكاح سمياه بطلا
لذى توكل وإن سمياه
وهو بعزل واحد ينعزل
أو زال أهلية شخص أو عرض
وكيل التوكيل لا إذا وقع
ولا إذا البيع بالاقباض اقترن
وفي الأدا من قوله لا يعتمد
لا مودع بتركه والبينه
ولو مع التصديق لا الحواله
قبض الوكيل لم تفده اليه
وبعده تسمع ذات الرد
في تلف لكن مع التضمن

وأخذ مكلفًا أقر كعلى
وقوله أعتقت منه شرككا
عرس فقال لا ففي المرجوح
وقوله نعم لمن قال اشترى
الشيء الذى ادعيت لا
وفي أما عليك لى نعم بلى
قضيته أديته وانيما
عن صلة ولا أظن وأقر
قلت وإن ضم إلى الصريح ما
لأهل الاستحقاق لم يقل كذب
معه كأن قال لذا المجتن
ودابة بأن يقول بسبب
شرى من كان قال عنه
ولم يخير مشتره بيع من

في ذمتى عندى كذا معنى
لموسر يحظه وهل لك
ذلك من إقراره الصريح
عبدى ذا لا حيث عن عبدى عرى
وبعنى إن قال صالحنى عنه مثلاً
صدقته ، أبرئنى أجل وأمهلاً
به مقرر لا مقرر عرباً
به وزن واستوف ، أو خذ واعتبر
يفهم الاستهزاء فليس ملزماً
معين ما يتوقع الطلب
عندى كذا ومسجد وقن
هذى لما لكيهما الحق وجب
أعتقت ذا العبد فداء منه
باع وقف ولأهه أما الثمن

فمن تراث العبد إن مات أخذ
ومن مريض ولذى وارثه
لا إن يُقْلُ وهبته فى صحته
لا غير مجبر ولا عبد أذن
خلاف ما لو قال عن تعامل
فى يده وكسبه وإن أقر
عليه سيد بدين قال من
أو الرقيق دون إذن قال له
أو ذا وذا بالقرض أو ما نسبه
كقوله أتلقت لم ينفذ على
ولا جناية لمال قدّم
ولا مورث وإن أقرأ
ولك ألف درهم ونصف
ونصف مالك اقتضى فى ذين
والثلث إن يذكر مكان النصف
وفى لكل ألف إلا نصف ما
والنصف إن يستثنى ثلثا موضعه
تزيد ما من فوق كسر ذكرا
بعدد الكسر من العين
بعدد الكسر لعطف ونقص
هذا إذا يتفق القدران
فإن يقل لكل ألف عنديه
أعط ثلاثة ألوفا كلا
وقوله إن لهذا ألفا
وها له طريقة أخرى شرط
مخرج واحد من الكسرين فى
من حاصل من ضربنا هذا على
من ضرب عد أحد الكسرين
والحاصل احفظ بعد هذا الأمر

وبالذى يمكنه الإنشاء نفذ
بخالف الأئمة الثلاثة
ولو من النساء بالأنكحة
بالدين إن أطلقه ولم يبن
فنافذ أداءه من حاصل
رقيقه المأذون بعد أن حجر
تعامل يُعْزَى إلى وقت أذن
عندى كذا من جهة المعاملة
لموجب تعلقا بالرقبة
سيده ولتتبع إن كملا
بالعين لا إقرار ضد السقم
مبهم يجبس إن أصرا
ما لعلى وعلى ألف
أن لكل منهما ألفين
لكل ألف مع نصف ألف
للآخر الألف وثلثه لهما
كان لكل ألف إلا ربعه
مثلا وكسر رتبة وأكثر
على الذى عينه وليكن
ما دونه فيما بالاستثناء خص
معينا المقر والكسران
وثلثا ما للذى قد وليه
كذكره ثلاثة وأعلى
ونصف ماله أو إلا نصفها
لها اتفاق القدر والقدر فقط
مخرج كسر آخر اضرب واحذف
ما قد أبنا لك ما تحصلا
فى عدد الآخر من هذين
ثم تزيد مثل كل كسر

من حاصل من ضرب مخرج فى
وانقص فى الاستثناء كالمفوض
أو اضرب الحاصل فيما عينا
كل من القدر له بنسبته
ففى لزيد ألف إلا نصف
يتلوه إلا ثلث ما لزيدنا
وحاصل من بعد نقص النصف
آخر نصف ستة تنسبه
فحق زيد باقتضا القياس
وحاصل من بعد نقص الثلث
أربع أخماس فثان وفى
وقائل إن لكل ألفا
فحاصل من بعد نصف زدنا
هذى إلى الخمسة كانت مثلها
فكان للأول فى قياسه
وليك بعد أن تزداد الستة
لخمسة محفوظة فمثل
فللذى يذكر بعد الأول
وفى لزيد ألف إلا ثلثنا
ألفان إلا نصف ما للأول
ألفان إلا نصف شىء الثمن
ذا مائتين ثم بعد المائتين
لأول سبع من المئين
معادلاً شيئاً فسبعمائيه
أثمان شىء ونصف ثمنه
خمسین فالأول ذو ثمان
كذا وشىء فيهما قبلنا
غصبتة ينحس أراده
مال ومع عظيم أو كبير

سميه عليه عند العطف
والحاصل انسبه إلى المحفوظ
وبعد ذا أقسمه على محفوظنا
فى نسبة وخارج من قسمته
ما لعلی وعلى ألف
الحاصل المحفوظ خمسة هنا
من حاصل من ضرب مخرج فى
ثلاثة الأخماس إذ تحسبه
من ألفه ثلاثة الأخماس
أربعة نسبته فى البحث
أربعة الأخماس أى من ألف
أتى بنصف ثم ثلث عطفنا
يكون تسعة إذا نسبنا
وتلوها أربع أخماس لها
ألف مع الأربع من أخماسه
ثلثا ثمانيا إذا نسبته
لها وأخماس ثلاث تتلو
ألف وأخماس ثلاثة تلى
ما لعلی، ولذا عندى أنا
لزيد شىء فيكون لعلی
منها انقصن من ألف زيد فليكن
خمسون مع نقصان نصف ثمن شىء
ونصف ثمن الشىء مع خمسين
خمسون معها عدلت بسبعه
ونصف ثمن عادل فى وزنه
من المئات ضعفها للثانى
بجبة ونحس يقتضى
لا رد تسليم ولا عياده
أو من كذا أكثر باليسير

وَأَمْ فَرَعَ فِي الْأَصْحَ لَا نَجَسَ
خَمْسَى شَعِيرَ قَلْتِ خَمْسِينَا
لَكِنْ بِنَاقِصٍ وَمَغْشُوشٍ قَبْلَ
فِي الْعَبْدِ أَلْفَ بَاشْتَرَيْتَ عَشْرَهُ
وَهُوَ لَهُ عَارِيَةٌ وَمَا جَعَلَ
بِالْقَصْدِ أَوَّلًا وَلَمْ يَسْتَغْرِقْ
أَوْ يُخْرِجَنَّ عَنْهُ وَلَوْ مِنْ نَفِيهِ
إِنْ لَمْ يَفْسِرْهُ بِذِي اسْتِغْرَاقٍ
وَفِي عَلَى عَمُوجِلٍ وَصَلٍ
أَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنٍ عَبْدٍ ثُمَّ مَا
يَقُولُ لَقَنْتَ خِلَافَ لَفْتَى
مُتَصَلًا وَرَدَهُ وَتَلَفَّهُ
وَلِيْمِينَ الْخِصْمَ فِي دِينَا وَفِي
فِي ذَا لَهُ وَكَانَ فِي مَلَكِي إِلَى
وَفِي عَلَى مَائَةٍ لَا تَلْزَمُنِ
أَوْ مِنْ ضَمَانٍ فِيهِ يَشْرُطُ وَإِذَا
أَلْفَ فَإِنَّهُ بِنَصِّ الْمُخْتَصِرِ
وَمَائَةٍ فِي الْكَيْسِ وَالْأَلْفِ الَّذِي
يَلْزَمُ بَلْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَا
وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ كَلَمًا ذَكَرَ
وَالْحَمْلُ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِقْرَارِ
وَالْفَصْ فِي عِنْدِي خَاتَمَ دَخَلَ
وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ فِي الْمَقَالِ مَالِي
فِي أَوْ تَرَاثَى مِنْ أَبِي وَلَا مَا
وَإِنْ يَقْلُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ
أَوْ بَلْ وَأَلْفٌ فَوْقَهُ أَوْ مَعَهُ
لَوْ قَالَ أَلْفٌ ثُمَّ أَلْفٌ أَوَّلَهُ
أَوْ بَعْدَهُ أَلْفٌ فَذَا أَلْفَانِ
وَأَوْجِبُوا بِذِكْرِ دِينَارَيْنِ

وَدِرْهَمٍ وَلَوْ بِصَغِيرٍ مُلْتَبِسٍ
دِينَارًا اثْنَتَانِ مَعَ سَبْعِينَ
لَا بِالْفُلُوسِ حَيْثُ عَرَفَ أَوْ يَصِلُ
بِهِ وَرَهْنَهُ وَأَرْشَ جَرِّهِ
بِالْمَلِكِ وَاسْتِثْنَاؤُهُ أَنْ يَتَّصِلَ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْمَعَ ذُو التَّفَرُّقِ
كَفَى الطَّلَاقِ وَسُوءِ جَنْسِيهِ
وَذَا الَّذِي اسْتِثْنَى وَمَاتِ الْبَاقِي
قَلْتِ وَيَسْتِثْنَى مُبَايِنَ الْأَجَلِ
سَلَمَهُ وَبِالْيَمِينِ عِنْدَمَا
وَمَا فَهَمْتُ وَهُوَ فِي وَدِيعَتِي
مِنْ بَعْدِهِ لَا قَبْلَهُ بِحَلْفِهِ
فِي ذِمَّتِي وَلْيُلْغِ لَفْظَ مُقْتَضَى
وَقْتِي وَمَنْ يَشْهَدُ كَذَا لَنْ يَقْبَلَا
أَوْ قَضَيْتَ أَوْ هِيَ عَنْ خَمْرٍ ثَمَنٍ
يَقُولُ فِي مِيرَاثِ وَالَّذِي لَذَا
شَخْصٍ عَلَى أَبِيهِ بِالذِّينِ أَقْرَ
فِي الْكَيْسِ مَعَ خُلُوهُ عَنْ ذَا وَذِي
يَنْقُصُ عَنِ الْأَلْفِ فَلَنْ يَتِمَّ مَا
ظَرْفًا وَمُظَرُوفًا لَمَّا بِهِ أَقْرَ
بِالْأَمِّ كَالثَّمَارِ بِالْأَشْجَارِ
قَلْتِ وَفِي عَلَيْهِ فَصٌّ مَا شَمِلَ
لَهُ أَوْ مَائَةٌ فِي مَالِي
عَلَقَهُ وَلَوْ أَتَى خِتَامًا
أَلْفٌ كَمَا بِالْفَاءِ كَانَ الْعُطْفُ
أَوْ تَحْتَهُ أَلْفٌ فَأَلْفًا دَعَا
أَلْفٌ وَأَلْفٌ فَكَأَلْفٍ قَبْلَهُ
وَدِرْهَمٍ بَلْ دِرْهَمَانِ اثْنَانِ
مَكَانَ دِرْهَمَيْنِ ذَا وَذَيْنِ

وفى له دراهم أو درهم
ثلاثة وأن يؤكّد ثلثاني
ولو بكذا درهم الشخص أقر
مكرراً لفظ كذا أو مفرد
إلا إذا كرره بثمنا
أن يلزمه للذى له أقر
وواحد فى ألف درهم أحد
أو يقصد الحساب دون فهم
والألف فى ألف ودرهم مبهم
ولا يكون مبهماً نصف فى
وذا لزيد بل لعمرى سلماً
غصب هذا منك وهو لا بنياً
والاعترافات بتاريخين ومقدارين
ولا أوصاف يجعلان واحداً
خلاف الإنشاء وخلاف القتل

ودرهم ودرهم يلتزم
بثالث يلزمه درهمان
رفعاً ونصباً وبوقف وبجر
فكيف كان درهم لا أزيد
والواو ناصباً فإن الحكم
عد كذا قلت وفى هذا نظر
لا إن حساباً أو معية قصد
وفى الطلاق مثل هذا الحكم
لا حيث للتمييز جاء الدرهم
إقراره بدرهم ونصف
هذا لزيد ولعمرى وغرماً
إن قبض الأول منه برياً
ومطلق منه وبالمضاف لا ما بوصفين
منه ولو بكل شاهد
والقبض والزنا كل فعل

فصل فى بيان الإقرار بالنسب

أثبت بإقرار مكلف رجل
يمكن إن صدقه أو مات لا
ومع الإيلاد لفرد ابنين
ولا فراشين بالاسستيلاد أو
بعد التملك العلوق حدثا
فقائف فقرعة وما عدت
أصغر من معين عتق
والإرث لم يوقف وثابت نسب
ولو بسبق جحده أو اتصف
ولم يرث أن يحجب عنه وإذا
مما حوى الصادق فى اعتراف

نسبة ميت وحى قد جهل
لنكر ذلك لما كمالا
من أمتيه غير زوجتين
علوقها كالحكم لو
قطعا إذا عين أو من ورثا
عتقا وللواحد ممن ولدت
ويدخل القرعة لا ليسترق
غير بقول وارث حاز النشب
يجحد نسبة الذى له اعترف
أنكر بعضهم فسرا أحدا
بحصّة المقر مع خلاف

باب العارية

متى يعر من لتبرع صلح
عينا لنفع لم تكن تستهلك
وهو قوى ومباح يعلم
أو انتفع ما شئت لا المعار
ممن سوى المحرم قلت ولتجز
ولا يصح الصيد ممن أحرما
وكرهت من ولد ليخدا
كرهن حسنا من القليل
بلفظه من طرف وفعل
منك لكى تعيرنى إجاره
لبدن ومؤون الرد كفى
إلا بالاستعمال خذها مطلقا
إلا على قاض بها أشغاله
بنفعه وليتفع مأذونه
من نوعه لا إن نهى للبناء
لا بالغراس للبناء وامتنع
كحائط للجذع فوقه يضع
والدفن باندراسه إن وريا
لا أن يعين مدة فأخرا
فالقلع مجانا كما للأبنية
بالأجر أو نقص بأرش أو ملك
تكليفه تفريغها وإن رجع
ومستعيرها له سقى الشجر
وقل لكل بيع ما تملك لك
إن ادعى الغصب أو الإجاره

أهل تبرعاته عليه صح
بسبب استيفاء نفع يملك
جنسا كزرعها ولو أذى بهم
منه ولا النقد ولا الجوارى
شوها ومن لا تشتهى من العجز
وفى هلاكه الجزا وقوما
وأن يعير من كفور مسلما
تقاه الإيجاب والقبول
من طرف وفى أعرت إبلى
تفسد واغسل ثوبى استعاره
سوم وقيمة ليوم التلف
منه وإن أركبه تصدقا
وممن استأجر و الموصى له
ومثله فى الضرر أو ما دونه
والغرس بالزرع ولا عكس هنا
العكس أيضا ومتى شاء رجع
بالأجر إن أبقى وأرش إن قلع
وما لزرع فبأجر بقيا
أو حمل السيل حبوبا بذرا
والغرس أن يشترط وإلا التبقية
بقيمة فإن أباهها قيل لك
قبل فراغ فالدخول ما امتنع
والرم ثم قالع سوى الحفر
ممن تشا والقول قول من ملك
وراكب وزارع إعارة

وعكسهن قلت فى الأولى إذا لم تتلف العين ولم يمض لذا
من الزمان ماله أجر لا يكون معنى للنزاع أصلا

باب الغصب

ومن على مال سواء استولى
بغير حق كركوب عارى
وكجلوس الفرش أو إن دخلا
أضعف والقوى فيه يضمن
سلمه بمثله إن تلفا
والمثل إن يفقد يجب أقصى القيم
يرد واحد كأن يرغب فى
لا كإياقه وذا الهزيمه
وحيث صار منه مثلى عما
من يوم غصبه إلى أن تلفا
ضمانه إن عاد لا إن ذكرا
يضمن بالأكثر من نقص ومن
إن غرم عن عبد جنى ما أخذا
كفتحته عن غير عاقل فلم
يسقط للبل بما تقطرا
سواء فهو ضامن لا إن سقط
أو دل من يسرق شيئا فسرق
يجبسه فهلكت ماشيته
تضمن بالتفويت بل غيرهما
صاد لغاصب وما العبيد
أو أرش نقص أو ضمان فرقته
لا عينه والعكس بالإيقاد
ولا الملاهى والصليب والصنم
أو خمر ذمى ورد ذى وذى
زاد وضمنه ولو بفعله
بالإذن إذ لا غرض أو حظرا

مكاتبها أو أم فرع أولا
والنقل والإزعاج فى العقار
بقصده استيلاءه فالنصف لا
ما القدر حاصر له ويمكن
وذاك كالعصير صار قرقفا
من يوم غصبه إلى الفقد ولم
قيمته فى غير أرض التلف
يَحْبِسُهُ لِيَسْتَرِدَّ الْقِيَمَةَ
طولب والغير بالأقصى قوما
من نقد أرض تلف وما انتفى
وقاطع من عبد المقدرا
مقدر وثانيا يضمن
وفرد خف فيه نصف ذا وذا
يلبث وفتح زق مال محترم
أو ذاب بالشمس وحيث أسعرا
بالريح أو قد فتح الحرز فقط
أو ضاع شيء عنده أو دون حق
والبضع والحر معا منفعتيه
فبالفوات لا من الكلب وما
كذا ولا يسقط أجرا صيد
والزيت والعصير نقص قيمته
لا سمننا جدا وبالكساد
بالكسر لا الحرق وخمرا تحترم
لا ورد ما يغصبه مع الذى
ورد ترب الأرض أو كمثلته
فى صورة الطم وسوى الحفرا

ودون إذن الجدار لم يعد
وساجة أدرج فى البناء وفى
محترما ليس بمال من ظلم
وخاف هلكه وإن مات البشر
قصد خلاصه وأرشه حمل
ولو تخلل العصير رد مع
والبيض إذ فرخ والجلد دبغ
ولو بمغصوب فنقصه على
وألزموه بيع صبغ إن يبيع
والزرع والغراس والبناء ولو
ولم يجب قبوله إذا بذل
هريسة منه وخلطه بما
لا خلط بر بشعير وضمن
يعلمه أو يعد ضامنا إذا
مقابلا كالمشترى لا يرجع
لولد الحر هنا
وهو بأكل مالك ما غصبا
كذا بأن أولد مالك أمه
أو باتهابه بقبض أو إذا
من غير غرم لا يقتل الصائل
ولا بإيداع وإيجار ولا

وخرق الثوب بأرش النقص رد
سفينة هذا إذا لم يخف
كما به يخطط جرح محترم
لا حيثما يرتد والظرف كسر
لا أن بفعل مالك الظرف حصل
تغريم أرش النقص كالبذر زرع
وخمرة تخللت وإن صبغ
صبغ وبين ذا وذا ما فضلا
ثوب خلاف العكس والصبغ قلع
نقص قلع وتملكا نفوا
وإن سرت جناية كأن عمل
لم يتميز فهلاك فيهما
أخذه منه ولا يرجع إن
يأخذه من مالك أو أخذا
بالجزء والكل ومهر يدفع
فهى له كأرش نقض ما بنا
ضيفا برئ وبقصاص وجبا
زوجه بها الذى قد ظلمه
أعتقه نياية ونفذا
دفعاله من عالم أوجاهل
بالرهن منه قلت حيث جهلا

باب الشفعة

وشفعة فى ثابت العقار
متمم القسمة بالتواضع
فتح ممر أو إلى المملوك
كوارث المريض إن غبنا يبيع
فيما الوصى باع لا فيما اشترى
بعوض لا عوض تلقى
وما به أوصى للمستولده

ثبتت لا علو بلا قرار
مثل الممران يطبق فى الشارع
يفتح أو آخر للشريك
وكالولى لا الوصى فمنع
ممن على ملكه ملكه طرا
عن نجم من كوتب ثم رقا
إن خدمت شهرا مثالا ولده

والشركا حتى شريك اشترى
بعد وشقص العقد لا يقسط
وحيث يعفو واحد للآخر
فالثان إن يحضر يشاطر شقصه
لا فى الذى يحصل من فوائد
وعهدة الثانى على شفيع
ثم ليقاسم ذين ثالث حضر
ويعملك الشقص بما بعد الشرا
بلفظه أخذته بالشفعة
بشرط كون مشترى الشقص رضى
خلاف إشهاد أو المثل لما
أو قيمة ليوم عقد فيما
كالبضع والمتعة والتجم ودم
نقصا مع المنقول أو تعييا
ولم نخيره لتفريق وفى
أبدله ويلحق الشفيع حط
دون تفاوت بعيب فى العوض
فإن بيع يأخذ بما شا ومنع
للمشترى منفردا قلت وما
ومقتضى إطلاقه المنع هنا
وغيره ويمنع البائع إن
والزوج فى الفرقة بالتشطر
فى ثمن وقدره وفى الشرا
وسقطت وإن شفيع يدعى
وإن أقر بائع ببيع ذا
وفى قبضت ثمن المبيع
وهو متى أنبأه راو لا صبي
لا أن يؤجل ثمن أو يغيب
أو زاد أو فى قدر ما قد باعا

بحصة الملك وإن تقررا
والعفو فى البعض الجميع يسقط
أخذ الجميع كشريك حاضر
أو يأخذ الثالث الذى قد خصه
من قبل للأول كالزوائد
أول دون مشترى المبيع
قلت وأيا منهما شاء يذر
يصير منقولا كنقض قد طرا
أو كملك شقص هذى البقعة
بذمة الشفيع أو له قضى
يذله لمشتريه سلما
كالعبد مما يقتضى تقويما
أو حصة منه إذا ما العقد ضم
بمفرد العقد كسيل أذهبها
بائن الاستحقاق والمزيف
زمان تخيير وبالعيب فقط
لقيمة وما سوى البيع نقض
ردا بعيب وخيار إن وقع
يمنع إن كان الخيار لهما
ولم يساعده عليه شيخنا
يرجع بالإفلاس لا عيب الثمن
كردة والقول قول المشتري
وشركة وجهله إن قدرا
علما بقدر ثمن لم يسمع
يدفع إليه ثمننا وأخذنا
منه يقر فى يد الشفيع
وفاسق فليتدر بالطلب
شفيع أو فى الجنس منه يكذب
أو مشتر بعادة تراعا

نفلا وأكلا كاشتغال بهما
بركة وبحث من تشفعا
ابتعته بالرخص ثم أشهدا
بمنة أو مغرم ثقیل
لا منة وعكسه الحاوی نقل
أو يهب البعض أو الجميعا
شفعته بالجهل أو قاسم من
عفوا وكالعارية الذى بنا

ولو بنائب ولو متمما
وقتهما وبالسلاام ودعا
عن ثمن الشقص وليس جيدا
والترك للمقدور لا توكيل
قلت هنا المغرم خص بالثقل
يبتل حقه كأن يبيعا
ولو يجهل لا إذا صالح عن
وكله وزرعه بقى هنا

باب القراض

فاشترط الإيجاب والقبولا
خذ واتجر فيه كذا عاملت
معين بالضرب لا نحو الحللى
مطلق توقيت كعام مثلا
ومع شخص واحتراف التاجر
له وشرط الربح ذا تشريك
ذا لا ثمار التساقى نتيته
قال لك النصف خلاف عكسه
سدس فصححه ونصفين اجعل
أو مفسد قارننه تصرفا
لم يشترط الكل لمن يملك ذا
بغير نقد وشرافريعه
على الأصح لا إذا قال اشتر
وينسلخ جاز وكى يكونا
أو دون إذن فاسد وهو فقط
تصرفا فى ذمة وأخذا
بينهما الأصلح إن تنازعا
سافر ضمنه ويضمن الثمن
باع بسعر بلد تقدما
قلت وإن نص على البحر ركب

عقد القراض يشبه التوكيلا
إيجابه قارضت أو ضاربت
فى محض نقد قدره لم يجهل
فى يد عامل للتجار لا
أو أقت البيع ولا فى نادر
وعمل المالك لا المملوك
بينهما إن علمت جزئيته
كبيننا أو ساكتا عن نفسه
قلت ولو قال لك النصف ولى
ومع فساده لشرط انتفى
ويستحق أجرة المثل إذا
وهو كمن وكل لا فى بيعه
وزوجه كالعبد قال اتجر
وإن يقارض غيره مأذونا
شريكة ببعض ماله شرط
يملك ربحه كفاصب إذا
ثان من العامل أجرا ورعى
فى الرد بالعيب ودون الإذن إن
وإن أعاد ويصح بيع ما
أو خس نقض ونصيبه يجب

والمال أجرة حمل الثقل
وإن يباشره فليس أجرة
وعليه هو الطي وحمل العنبر
وبعد رفع العقد رجحا يملك
ذو المال لازائد عين تحدث
ويجبر النقص به ولو طرا
ورد قدر رأس ماله إلى
وحيث يرضى مالك به ولا
وقرر الوارث حيث يقضى
فمائة وربحها ثنتان
قرر وارث فصرن ستا
وحصة العامل فيما يسترد
فرأس مال مائة ثم كسب
بسدسه رجحا فإن عاد إلى
من ذاك درهم وثلثاه ومع
ثم أفاد فإذا ثمانون
وحمسة زادت على ما قلنا
والقول للعامل فى الرد وفى
عدم الربح ونهى ذكرا
قارض شخصين وقال من ملك
ما قلته والثان قال ألف
وإن تجدد ثلاثة الآلاف
خمسمائة وثلثها للمعترف
وقدر مشروط إذا تخالفا
بأجر عامل وفى رجحت
حسابه أو قال كذبت
نقبله قلت قال فى التتمه

والكيل والوزن وأجر لنقل
ونفقات نفسه والنشر
ونحوه والأجر إن يستأجر
بقسمة المال كذا إن يهلك
كولد وقبل قسم يورث
نقص بفوات العين من بعد الشرا
ما كان إن يفسخ على من عملا
ربح يبيع من زبون حصلا
بلفظه فى النقد لا فى العرض
والربح ما بينهما نصفان
لكل شخص بثلاث يفتى
تقررت رجحا وخسرا إن وجد
عشرين واسترد عشرين احتسب
مال ثمانين يصب من عملا
خسران عشرين وعشرين ارجع
فرأس مال خمسة سبعون
بينهما سوية جعلنا
خسر وقدر رجحه والتلف
وقدر أصله ونية الشرا
أفان مالى ثم قال الشخص لك
فللجحد ربع ألف يصفو
حاصلة فجعلوا للنفاى
أشبه ما يأخذ ناف ما تلف
فيه افسخ العقد إذا تخالفا
كذا وقال بعده غلطت
لغو وبعد إن يقل خسرت
عند احتمال صدق هذه الكلمه

باب المساقاة

وإنما يصح أن يساقيا نخلا وكرما غرسا ورؤيا

وعيننا بعد خروج الثمر وأن يزارع الذى تخللا واتحد العامل العقد تبع إن أقتت بزمان تحصلا آخر أعوام ومع شريك ونفقات ذا وحيث استأجرا بقوله ساقيت أو عاملت وعرفا أشجار نوعين متى وعملا بجملة يفصل مكررا وكلما احتاج الثمر وسهمه يملك بالظهور عرفا ويستقرض لو ذا هارب ينفق مشهدا وإلا جعللا أو يفسخ العقد بأجر مثله ولو عن العامل أبدا ثالث أتم بل لا جبر مهما لم تكن يستأجر القاضى عليه مشرفا

باب الإجارة

صححة الإيجار بإيجاب كما ونحو ملكتك أو أجرتك وبقبوله بأجرة ترى لا بالعمارة ولا جزء المحل ومطلق الأجر على التعجيل فلا تجز عنها له استبداله كذلك الإبراء منها لا فى مع لفظة استأجرت فى أن ترضعه مقدورة التسليم شرعا قومت وبطلت فى كلمة بلا تعب وبالطعام وحراس الكلب

أكريت أو أجزرت أو نحوهما منفعة الشئ خلاف بعثكا أو علمت فى ذمة الذى اكرت لعمل إن كان من بعد العمل موصوفة بالقبض والحلول ولا عليها وبها الحوالة إجارة عينية كالكاف امرأة وخالص من منفعه وحصلت لمكتر وعلمت وزينة بالنقد ورقا أو ذهب وصيد كلب ولزراع الحب

ومطلقا إن يتوقع وانتفى
ولزمان قابل حيث جرى
أو بعد الرحيل فى الحجيج
أو لركوب نصف درب بشر
ولم تجز لقلع سن صحت
لكن له ولو لإرضاع صبي
كالحكم والتدريس والإمامه
يجوز كالتعليم للقرآن
وقد أجير لإمام الأمه
وعين المؤجر قدر المنفعه
ولو بطول مع بقاء العين
وعينا مرتضعا والمسكنا
بالارتفاعات وبالكيفيه
أو اكترى لعمل ويعرف
ضخما نحيفا والحمل ذكر
وقدر مطعم لأكل يحمل
ولير ما يركبه أو ذكرا
وسيرها ومنزلا إن عدما
مقداره أو بيديه امتحنا
لألف من مع ما قد ظرفا
لفقد ضبط أو لحرث قالا
ولاستقاء موضع البئر عرف
وعدد الدلاء أو وقت استقا
ويلزم المؤجر أن يسلم
خالية بدا ومفتاحا ولم
بغير كره كانتزاع ما غصب
تفره بالفتح والجزام
كذا عليه إذ بذمة تقع
ومحملا والخط والظرف له

ماء وما يعتاد من غيث كفى
فى عينها إلا من الذى اكترى
وهيأ الأجير للخروج
ونصفه ثان ولو من يؤجر
ودون إذن الزوج من منكوحه
منها أجز ولم تجز للقرب
ومن لتفريق الزكاة رame
ولجهاز الميت والأذان
أن يكترى للغزو أهل الذمه
إما بوقت مثل سكنى جمعه
أو بمحل عمل لا دين
والطول والعرض وموضع البناء
لو فوق سقف كانت البنيه
راكبها برؤية أو يصف
الضيق والوسع ووزنا أو نظر
وعندنا معالقا يفصل
الجنس والنوع وسيرا والسرى
عرف ومحمولا رأى أو علما
وإيجارها لزجاج وصفها تعينا
ومن بر دونه فعرفا
ذى صلبة أو رخوة مثالا
والدلو والعمق عيانا أو وصف
وما كفت لسقى الأرض مطلقا
دارا وسنداسا وبالوعة ما
يعد له ويعمر الذى انهدم
وبرة حلقة أنف ويجب
ويجب الإكاف والخطام
إعانة المحتاج والحمل رفع
وفى استقاء دلوه وحبله

والصبغ والذرور والجبر على
والخيط والرضاع ليس يتبع
لو لهما استأجر والدر انقطع
شرط بالألا لا يقال فيه
يبدل مستوف وما استوفى به
وتلف المذكور واللبس نزع
قيلولة أو خلوة لا يعذر
وهو أمين ضامن التقصير
وإن مضت مدته وإن عير
أجر وإن لم ينتفع تعينا
وبانهدام السقف فوقه ضمن
أو اعتدى كمبدل خمسين من
ومبدل أقفزة الشعير
وأجر زائد مع المسمى
أبدل زرعاً بغراس ومتى
فالمذهب المنصوص أن نخيره
وبين ما سمي وأرش نالا
واجعل لمكر حمل الزائد ذا
كالحكم في الجلاذ إن زاد ولا
لا داخل الحمام والقباء إن
فيحلف المالك والتفاوت
وبانهدام داره وتلف
حج إذا أحرم والأرض إذا
أو حبس العين سوى من اكترى
انفسخت بالقسط لا إن يفنى
ولا بلوغ الماء ولا تحرير
ولم يعد ونفقاته افرض
والنقص خيره به كالغصب
لا إن يبادر بتدارك ولا

مستأجر ومحمل وما تلا
حضانة وعكسه ووزعوا
وبدل المأكول إلا إن وقع
شرط وليس العقد يقتضيه
ومنه في ذمته بعابه
إن نام ليلاً ومن الأعلى يدع
ويرتدى به ولا يأتزر
كحافظ الحمام والأجير
إمكان الاستيفاء منه واستقر
مأجور أم لا أو هو الحر هنا
وقتا لو استعمله فيه أمن
بر بها من الشعير واعكسن
بالبر لا بالعكس للمذكور
يضمنه وأجر مثل مهما
يزرع مكان البر فيها الذرتا
ما بين أجر مثل زرعه الذره
أرضاً بزرعها وقلع حالا
جهل به أو كان معه قسط ذا
أجر لما بدون شرط عملاً
يخطه ثم اختلفا فيما أذن
عنيت أرشاً دون أجر ثابت
معين الأجير والظهر وفي
ما فسدت بنحو ماء أو قذى
ومدة الإيجار كانا قدرا
عاقدها لا الأولون بطناً
عبد وما للعبد من تخيير
في مال بيت المال حتى تنقضي
وكالإباق وانقطاع الشرب
إن يفسد الزرع ويفقد خللاً

تقدير مدة ولا إن حصلا
والمستعير لم يجوز أن تدعى
والمكترى مثلهما والأحسن
منفعة بحق ملك التحق

باب الجعالة

أهل إجارة يجعل علما
هو الذى استحقه إن كمله
جاز ونقص لنقصان العمل
غير الذى عين من قد عينا
إن زاده كرده من أبعدا
ولو لغير كان ذا حصول
من جانبين فبفسخ الملتزم
الجعل فيها نحو خمر أو جهل
إن له أجرة مثل ما عمل
معين وسعيه فليحلف

باب احياء الموات

عمرانه من قبلنا أو علما
أحياء صار ملكه بمعدن
للكفر فالكافر أو من أسلما
علق فى زريعة الدواب
من مسكن أو جمع ترب الأرض
ولا احتياج رتبة الماء معه
فى رأى شيخى ومنى كعرفه
لا ولا حريمه كالنهادى
من مرفق مثل المناخ للقرى
وموضع الترداد للدولاب
له ونحو بركة للجب
أو ينقص الماء للقناة والممر
ومطرح الرماد والتراب

فى أرضه أو حبس المكرب بلا
لعاقدة عذر وقل للمودع
به على الغاصب والمرتهن
خلافه إن نحن قسناه فحق

صحت جعالة بأن يلتزما
مقبوض أو لا سامع النداء له
وقبل أن يفرغ نقص ما جعل
كالرد من أقرب أو إن عاونا
إلا له ويمنع التزيدا
لعمل معلوم أو مجهول
وبالجواز سمت ما لم يتم
من مالك وغيره أو إن جعل
أو كان غصبا فأصح ما نقل
وحيثما أنكر شرطه وفى

موات الإسلام وإن تقدما
أو أقطع الإمام أى مؤمن
جوهره العلاج بيديه وما
لا إن رعاه بحوطه وباب
مع غرس باغ مع سقف البعض
ونحوه كالشوك حول المزرعة
لا عرفات قلت والمزدلفه
والموضع المعمور فى الأيادى
أو موضع الركض وكما يرى
وموضع النازح والدولاب
إن استقى بهن والمصب
وموضع يخشى انهيار لو حفر
قلت الذى فى صوب فتح الباب

وكل ما للماء من مجارى
وليتصرف مالك بالعادة
ومدبغا إن شاء أو حماما
وحيثما يستول مسلم لما
أو أقطع الإمام قدرا احتمل
ولا يبيع وللإمام أطلق
وجاز نقض ما سوى النقيع
منفعة الشارع للطروق
وللجلوس مستريحا وأحق
وفى بيوت الله للتعليم
حتى يخلى حرفة أو انتقل
وللصلاة تلك لا غير وفى
ولو لشغل غاب بل فيما ظهر
فليسق من جار بنفسه إلى
فى غير واف وليسرح ومنع
ومحرز منه بظرف ملكا
وإن يضق يقرع وفى البئر التى
وفى التى يملك حافر بذل
وشركة القنائة ما بينهم

ومطرح الثلج حريم الدار
وغيرها يجعل للحداده
إن أحكمت جدرانها إحكاما
يرعى كفور أو مواتا أعلما
صار أحق دون طول واشتغل
حمى لنحو نعم التصديق
بالنون إذ ذاك حى الشفيع
ولعامل بلا تضيق
ولو بتطويل العكوف من سبق
لطالب القرآن والعلوم
أو فارق الموضع والألف انفصل
سبق امرئ فى ربط التصوف
من معدن إلى قضائه الوطر
كعبيه من أحيا الموات أولا
إذ لا يفى بالكل من منه قطع
واثنان إن تساوقا يشتركا
يحفرها للرفق حتى الرحلة
على المواشى لا الزروع مافضل
بحسب الأعمال أو ما غرموا

باب الوقف

ووقف شخص لتبرع صلح
وهكذا سبلته كأن ذكر
صدقة حراما أو موقوفه
أو بيعها ومسجدا جعلت
كذا تصدقت إذا عمت كنى
فى كل ما يملك منه الرقبه
لا بفواته كمن يعلق
عند وجود وصفه المذكور
لا نفسه ولا مكاتب ولا

بقوله وقفت أو حبست صح
لفظ تصدقت، وقال فى الأثر
أو بانتفاء هبة موصوفه
لكنما حرمت أو أبدت
بها وللتملك فى المعين
معين ينتقل يستفاد به
عتاقه بصفه ويعتق
ويبطل الوقف كفى التدبير
مستأجر وأم فرعه على

أهل للملك ذاك لا البهيمه
وذى ارتداد ومحارب كما
ديونه أو من ثمار تطلع
وجاز أن يأخذ منه لو وقف
ونفس عبد وبإطلاق على
بشرط نفى رد بطن ثانى
منحزا ولم يميز مؤقتا
يشاء أو خياره ولا على
ووسط وآخر إن انقطع
كالوقف إذ لا تعرف
وبعد هذين على ضد الغنى
واتبعه فى لا تؤجروا
لعادل كاف عليه يجعله
يصرفه مصرفه وأخذا
وجاز أن يعزله واستبدلا
تولية منه وتلك تثبت
والواو للتشريك فيها معنى
من بعد بطن قلت جل الفقها
لا الرافعى وبثم رتبا
ومثله الأول والأعلى يجب
ومثله ذرية والولد
ولا الذى ينفى ولا الجنينا
ختشاهم لا أحد الصنفين بل
ومن علا يفسد أو قد صححا
ومع واحد له فى القائل
أو لبنى الفقراء لوصف
وهو بعوده يعود والصفه
بعض على بعض ووصف قد وقع
والوقف عقد لازم فيطرح

ونفسه ومات الطفل فى المشيمه
يشترط أن تقضى بريع وثما
يأكل أو يوقفه ينتفع
للفقراء ثم بالفقر اتصف
مالكه ومن يعين قبل
وحيث عمت عدم العصيان
ولا بشرط البيع أو عود متى
من يوجدون لانقطاع أولا
فهو إلى أقرب واقف رجع
وما على زيد وعمرو يوقف
فللذى لم يفن حظ من فنى
والتسوية وفى الذكور فضلوا والتولية
يعمر يكرى والنماء يحصله
مشروطه والبعض أن يرسم فذا
سواه إلا حيث شرطا جعل
لحاكم إن كان عنها يسكت
ولو بما تناسلوا أو بطن
بثم بطن بعد بطن شبيها
كذلك فالأقرب بعد الأقربا
تناول الخافد نسل وعقب
ختشى وواضحين لا من يحقد
وجاز فى البنات والبنينا
على الموالى مع وجود من سفل
ولهما وجهان كل رجحا
وقفنا على بناتى الأرامل
إن فات فاستحقاق هذين انفوا
إن قدمت فى الجمل المنعطفه
بعد والاستثنا إلى الكل رجع
تصرف فى غرض الوقف قدح

الوقف والمسجد كالأحرار
لفقد شرط ثم كسبه انتفى
فى الملك فالأصح بيت المال
وبدل للبضع لا الإيلاج
جبر وذا إن يتزوج بطلا
قلت توقف لصلح أقيس
خذ مثلاً أو شقفاً به ويوقف
له إذا لم يمكن الإيجار
وجذعه الكسير لا نفع به
تهدمت أو بانهدام دلت
قلت وحفظ النقض خوفاً جيد

باب الهبة

ولو من الأعلى ويبيع إن عرض
وإنما تصح بالإيجاب
عمرك أو ما عشت أو حياتك
لى أو لمن ميراثى استفاذا
هذا على أنك مهما حضر
قبلك موتى فعليك ذا استقر
لا منك عمرى عمر ذا وهبت
ولا بتعليق وتأقيت الزمن
بيعا ونحو حبتين قمحا
لهذه ودينه أن يهب
وللثواب فى المعاد صدقه
هدية بالبعث والقبض اكتفى
خير وارث إذا مات أحد
من زائد يرجع أصل ما يلى
ولو تخلل العصير أو زرع
أكرى وللبيع ذا الحكم رأوا
يرجع حيث ملكه عاد كما

وشرط واقف وملك البارى
وينفق الذى عليه وقفا
قلت وإن بنى على الأقوال
وريعه يملك كالتتاج
وزوج القاضى بإذنه ولا
وسوهم إذ شرط وقف بدرس
وبدل الموقوف حيث يتلف
وبالجفاف صارت الأشجار
ونحت حصر مسجد وخشبه
إلا بإحراق وداره التلى
بيعت لما يصلح لا للمسجد

الهبة التملك من غير عوض
فى صلبها لتقييد بالثواب
كمثل أعمرت جعلتها لك
ولوتلا إن مت قبلى عادا
إن مت أو وهبت منك عمر
الموت قبلى عاد لى وإن حضر
جعلت رقبى لك أو أرقبت
أو قال بعث منك ذا بلا ثمن
أو آخر القبول فيما صحا
قلت وما نبه جل الكتب
ممن عليه فقد أبرأ عنقه
والنقل للإكرام والتلطف
ويملك الموهوب بالقبض وقد
من ذين قبله وبالمتصل
ولو بأسقط الرجوع ورجع
أرضاً ولو زوج أو دبر أو
وانفك رهن وكتابة وما

لو فرخ البيض أو البذر نبت
بقوله رجعت أو رددت
لا البيع والإعتاق والإتلاف
وفى البنا والغرس ما مر ثبت
إلى أو نقضت ما وهبت
والوطء والإيلاد مع خلاف

باب اللقطة واللقيط

مكاتب والحر أو بعضا لقط
كنبش غير جاهلى الضرب
وعند أمن من خيانة ندب
معرفا شيئا لحفظه ومن
ولتملك سوى الممتنع
وأمة حلت له وبالحرم
إن كان مثل حبتين برا
بذكر أوصاف وأوجب مؤنه
فى كل يوم طرفيه ذكره
فكل أسبوع فكل شهر
وجهان واختار الإمام الثانى
فى بلد اللقط وأما بلد
وذاك ما لم يملكه يعد
من بعد أن يأخذه كالثمن
وجاز أكل لفساد يعرف
إن كان ممكنا ولاختصاص
ينقله القاضى لعدل يحفظه
ومن صغير الولى نقله
حيث للاستقراض للصبى
يضمن والصبى بالإتلاف لا
رقبة العبد وكالتقاط
كأن أقر سيد أى خلا
فهو تعد مثل مالو أهمله
وإن جرى تملك يرد
وزائد متصل بالحجة

ما ضاع بالغفلة عنه أو سقط
لا العبد ذى التمييز لا فى نهب
كندب الإشهاد به ولا يجب
للحفظ لم يلزمه تعريف إذن
فى المهلكات من صغير السبع
أو حازه خيانة فى الحال ثم
وما يقل أن يعرف قدرا
عليه وليصل لغيره سنه
يجريه ثم كل يوم مره
قلت وإن لم تتصل فليجرى
دون العراقيين والرويانى
كان إذا الملقوط فى الصحرا وجد
أمانة وإن خيانة قصد
إن باعه بحاكم إن يكن
كالشاة فى الصحراء أو يجفف
بالكلب بعد العام بل من عاصى
يشرف فى تعريفه ويلحظه
ثم ليعرفه للاستملاك له
وجه وبالتقصير من ول
بتلف والأخذ من عبد على
الأخذ منه موجب الإسقاط
فى يد عبد ثقة وإلا
وعين الرد مع الزائد له
مع أرش عيب كان فيما بعد
وجاز حيث ظن صدق اللهجة

بوصفه وقيمة يوم ملك
ولقط غير بالغ إن نبذا
لمسلم عدل بشرط الرشد
بإذن سيد كلقط صادر
قدم بسبق فغنى ومن ظهر
فقرعة والنقل من بدو إلى
عكس ومن كل إلى مثاله
كالدار فيها والذى عليه
ولا الدفين تحته وإن لقوا
ثم مع الإشهاد ثم من قضى
عليه واللقيط مسلم بأن
ولو مع استلحاق شخص ذمى
كالطفل فى الأصول أو فيمن هم
ثم بكفر تابع للدار
وتابع السابى وأصل عدا
وهو إذ الدعوى برق لعدم
إلا ببالع ولم يسلم فقد
والقطع بالقطع وأرش ما جنا
واستلحق اللقيط شخصان حكم
أهل الشهادات جميعا جريبه
وأنه أصاب فى أصناف
أب أو أم قلت مع إشكال
كواطأى طهر وكالتخلل
بصححة وإن لواحد جعل
ثم انتسابه بميل الخلد
وهو بدعوى ذى يد برق لا
دعواه فى الصبا وبالغا جحد
ورثه أو ولدته أمته
أو باعتراف بالغ ما اعترفا

والمثل فى المثلى رد إن هلك
فرض بإشهاد وحضنه كذا
حر ومن مكاتب وعبد
منه وللکافر لقط الكافر
له عدالة على من استتر
قرى ومن ذين إلى البلدة لا
وماله يحفظ باستقلاله
وتحتنه لا ما دنا إليه
خطا وبالحاكم منه ينفق
من مال بيت المال ثم استقرضا
يوجد حيث أحد منا سكن
إن عدم الحجة بعد الحكم
سباته بدون أصل مسلم
يعد أصليا من الكفار
بالکفر وهو بالغ مرتدا
حربه يقتل حر مسلم
قالوا يديه وبقدفه يحد
فى بيت مال وله الإرث هنا
بحجة ثم بقائف علم
بعرض مولود علمنا نسبه
أربعة فى رابع يوافق
فيه لعلم قائف بالحال
بالحيض والشرط نكاح الأول
ثم لثان فإليه ما انتقل
وفى نزاع حضنه حكم اليد
باللقط أو بالجحد لا إن حصلا
أو حجة مع سبب الملك كقد
وقول ذال له فقط لا يشبهه
للغير بالرق وإن غير نفى

يضر فى تصرف تقديما
زوجية وسلمت كالحرة
يجعل مهر المثل والمسمى
حر وتعتد ثلاث أقرا
لكن بشهرين وخمس إن هلك
نصف المسمى والجميع إن دخل
أدى كدين قبل إقرار به
والدين فى ذمته تحمله
من قبل إقرار ولو بعبد

باب الفرائض

بالعين كالزكاة والرهن اعتلق
كان اشتراه مفلسا ثم مؤن
ثم ديونا لزمته توفى
تصرف الوارث ثم يستبن
فى بئر عدوان ولم يؤدى
تصرف الوارث كالضمان
باقية ثم ما بقى للورث
وبنت لابن وكذا الأخت
أخ يساوى رتبة وإدلا
أختا لأصلين وأختا بنت أب
فالنصف مع زوج وأم قل خذى
فالجد مع أخت كأثنين
أخ الأخت فيها لرفض
أسفل منها حيث فرضها نفوا
عن فردة من ذات نصف سبقت
وغيره وزوجة وأكثر
مع فرع من تدركه الوفاة
من ولدها زاد وشرك معهما
الزوج والأم وإلا الجدة

ولا بحريته واستثن ما
غيرا ففى المرأة مستمره
سيدها له الأقل مما
وفرعها من قبل أن تقرا
إن طلقت وقل له الرجعة لك
ولينفسخ نكاحه ثم حمل
من الذى فى يده وكسبه
وفاضل المال لمن أقر له
واقص من هذا بقتل عمد

يخرج من تركة الميت حق
والعبد يحنى والمبيع مات من
تجهيزة والدفن بالمعروف
وإنه كالرهن بالدين وإن
دين برد العيب أو تردى
يفسخ وفى وجه فى قوى ثانى
ثم الوصايا نفذت من ثلث
من مستحق النصف زوج بنت
لابوين أو أب وكلا
عصب والبنت وبنت ابن ذهب
والجد لا واحدة من ذى وذى
لكن هذا فى حساب ذين
قلت إلى أكدر تعزى ولو فرض
وعصب ابن الابن بنت ابن ولو
ومستحق الثلثين من رقت
والربع الزوج بفرع ذكر
والثمن الزوجة والزوجات
والثلث الأم والاثنتان فما
عصبة للأبوين بعده

وثالث الباقي بزوجين وأب
والسدس قربي من بنات الابن لو
بفردة منهن منها أدنى
مع التى للأب والأم هيه
بالذكر الواسط أنثيين
وولدا لأم وبالفروع الأب
والأم أيضاً كمع الأخوة
والعصابات حائز إن ينفرد
الابن بعده ابنه واستفلا
ولد الأب ولا ترتيب فى
وعادد الوارث منهم غيره
وحاز من قسم وثالث أجودا
قلت فمع أقل من ضعف حوى
لكن بذى الفرض يجوز الراقى
ثم إلى النصف لأخت تكمل
وأعط أختين إلى الثلثين
فالناقص أم ثم بنوهما كذا فالعلم
ثم بنوهما كذا فعم أب
فابن له فمعتق ولو جرى
ثم الذى بنفسه للمعتق
الشخص ألقى حمامة يوم العتيق لحقا
والأخ وابن الأخ جدا سبعا ثم
ثم أولو تعصيه ورتب
إن مس من آبائه الرق أحد
تقدمت وهذه تجر
ومعتق الأقرب ثم معتق
فلابنة مفردة إذ بابن
ومن عتيقه ومن أخيها
ولابنة مفردة قد اشترت

أم وقصدهم بهذا اللفظ الأدب
بذكر أدلت بينت حسب أو
والأخت للأب وإن كثرنا
وجدة فصاعدا لا مدليه
والجهة المفردة كالثنتين
وجد الادلاء بأنثى يسلب
حيث على فرد تزيد قوة
وما بقى بعد الفروض إن وجد
فالأب فالجد له إن علا
جد وأولاد أب فى الأعرف
منهم على الجد يرحى خيره
أجد إذا صاحب فرض فقدا
قسما وهذان مع الضعف سوا
فى القسم والسدس وثالث الباقي
وولد الأب له ما يفضل
ثم أخ من الأصلين
لأبوين ——— إذ لا أم
فابن له فعم جد فى العصب
بعوض أو نفسه منه اشترى
عصبتة لو معتق
بربه فى دين من قد عتقا
الذى أعتق من قد أعتقا
أو معتق الأصل كأم وأب
من دونه وجهة الذى ولد
ولاء غيره ويسمى تقرر
ذكر كل من أصول تسبق
يشترى الأب غير ثمن
نصفا وربعا منهما نعطيهما
بأخت الأم وأم ذكرت

بالأجنبي الأب ثلثا النشب
ثم لبيت المال ذى الإحسان
بنسبة الفروض ثم ذو الرحم
كل قريب ليس ذا عصبوبة
واجعل خؤولة كما الأمومه
وترفع السافل بطننا بطننا
مقدما أسبق كل جهة
وافرض مشبها به فى الاستوا
واقسم نصيبا لمشبه به
كإثره منه وإن بعض حجب
وكل من أدلى بغير عطلا
وكل جدة فبالأم احجب
وبنت الابن فبالابن حجبت
وولد الأصل بالابن يحجب
وولد للأب بالمعصب
والأخت من أب بأختين إذا
إذ ماها من أخوة ساووا أحد
والإرث شرط الحجب إلا فى صور
وأبوين ثن بالأم وجد
منها ومن لوالد ووالده
رابعة قلت وخمسها بأخ
سدس بزواج وبأخت مكمله
سبع بزواج وأب وأم
لذا أو الأخت ففى تعصبيها
ثامنة زوج وأخت كملت
تاسعة أم وفرعاهما تلت
هى وأخوها بأب إذ منعت
فهذه الخمس عليه أن يرد
وإن أراد حجب نقص لايسه

من أختها وثلثه للأجنبي
ثم ذوو الفروض لا الزوجان
وهو كمن يدلى به فيما قسم
وليس ذا فريضة مكتوبة
واجعل كما الأبوة العمومه
ومن علا نزل كما ضبطنا
بعد إلى الوارث دون الميت
بأنه الوارث للذى توى
قدرت وارثا على المشبه
بعضا فهذا فى مشبه وجب
به وأما ولد الأم فلا
واحجب بقربى الأم بعدى لأب
كذاك بالبتين لا إن عصبت
وبأنه وحاجب له الأب
ولد الأصلين أم وأب
ما كانتا للأب والأم وذا
وولد الأم ويجدد
أخوة بكثرة كما ذكر
وولدى أم وثلث بولد
أو الأب مع ذين والمعادده
والأم مع أخ عن الأم انفسخ
والأم مع أخ من الوالد له
والبنت وابن ابن وبنت عم
حرمانها بالأخ عن نصيبها
والأخ والأخت إذا الأم خلعت
أختا لأصلين وأختا قد دلت
عن سدسها بالأخ عندي وقعت
بالحجب نقصانا وحرمانا ترد
فوارد خامسة وسادسه

فسدس بالأب مع أم الأب
واجعل أخا للأب والجد سوا
والفرض بالإرث وبالعصيب ضم
وكا بن عم ولد لأم
وفرضه ممتنع بالبنت أو
واستويا فيما عن النصف بقى
ومن فريضتين ورثه بما
إما بأن يحجب مثل بابنة
ما حجت كالبنت أخت لأب
قلت كأخت لأبيها أم أم
مخالف الإسلام لم يرث ولا
وحر بعض وجميع ما ملك
وعنه هل يرث ما خلا نفوا
كوتب والمنفى أو من حصلا
أخوة الأم وفى نحو الفرق
ومال مفقود إذا حكمنا
وقبل قف نصيبه كمن أسر
والحمل والصحيح لا ضبط معه
ويوقف المشكوك فى الخنثى الذى
وعدد الرءوس أصل المسألة
وذكر كأنثيين فليعد
واحد ذلك مهما يكن
أو ما بقى فى ثلث باق بالأقل
من ضرب ذا فى وفق ذا ويتجه
وفيه كلا للتساوى بأحد
أعلت أجزاء مخرج إليها
وفى الأصول العول داخل فى
فسته عالت لعشرة ولا
بالوتر والثالث عال بالثمين

لأم أم فى اختيار المذهب
مع ولد الأم الذى به انزوى
شخص كزوج معتق أو ابن عم
فإن يكن هذا مع ابن عم
بينت الابن فتقدما نفوا
وفى الولا بالنص قدم وافرق
ترجحت قوتها لا بهما
أخت لأم وطئت أو بالتى
أو بالتى أقل فى التحجب
وعند حجه كثير الحجب أم
مخالف العهد ولا من قتلا
يورث والمرتد قل لا يرث لك
كذلك زنديق ومن رق ولو
من الزنا ليس من الأم ولا
امنع توارثا لجهل من سبق
بموته لا قبله قسمنا
ومن إلى الذى يقيف يفتقر
قلت وقيل متناه أربعه
أشكل والأسوأ فى الكل خذ
إن كان الوارث من لا فرض له
إن جمعا ومخرج الفرض عدد
وأصلها المخرج الأعلى إن فنى
والأصل إن لم يفنى ما قد حصل
بالجزء قد تساوى بمخرجه
لكن أجزاء الفروض إن تزد
مدخل نقص نسبة عليها
ست وضعفها وضعف الضعف
وضعفها ثلاث عولات علا
كزوجة وأبوين وابنتين

ورد عدد كل صنف ينكسر
واتركه إذ لا وفق ثم قابل
خذ أحد المثليين والأكثر إذ
حاصل ضرب أحد الصنفين
وإن تباينا فخذ ما ارتفعنا
ثم لتقابل بين كل ما حصل
وبين ذا ورابع وما كمل
فاضربه في مسألة مع عولها
يضرب في المضروب فيها فهو له
شخص عليه الرد ليس يتجه
وهو لها أصل إن الباقي انقسم
عنيت من مخرج هذى الأسهم
فأصلها حاصل ضرب الأسهم
وإن عدت من عليه لا يرد
قلت المراد بالسهم عدد
زوج وست من بنات تضرب
عرس وأم معهما بنتان
أم وبنت رجعت من ست
قلت وأما في الخنثى فعدد
فصحح لكل حال مسأله
والأمر في اثنين إذا تماثلا
أو يتباينان كالنكسر على
بشال كذا إلى أن تفرغا
ثم لكل واحد مما استقر
مسألة خصته في غير الأضر
واقسم لكل وارث مما يدع
أو قل لك الحاصل من ضرب الذى
من بعد أن تبسطها إذ تنكسر
أو حاصل من قسم الإرث كله

له سهامه إلى وفق ذكر
ما بين صنفين فلتماثل
تداخلا وإن توافقا أخذ
فى وفق صنف آخر من ذين
من ضرب ذا أجمع فى ذا أجمعا
وبين صنف ثالث ورع العمل
فاضربه فى مسألة فإن تعل
فكل صنف حظله من أصلها
والرد إن خالط من فى المسألة
فادفع إليه فرضه من مخرجه
على سهام من برد اتسم
لو لم يكن رد وإن لم يقسم
أو وفقها فى المخرج المقدم
فأصلهما ما للسهم من عدد
رءوسهم إذ صنفهم يتحد
اثنين فى أربعة وتحسب
فلتضرب الخمسة فى ثمانى
لأربع ثلاثة للبنات
حالاتهم زاد عليهم بأحد
بالفرض حيث معهم من هو له
أو يتوافقان أو تداخلا
حزبين ثم قابل المحصلا
فإنها تصحح مما بلغنا
حاصل ضرب سهم هذا من أضر
أو وفقه حيث توافق ظهر
نسبة ما يخصه مما ارتفع
خصك من تركة أو وفق ذى
وقسمه عليه أو وفق ذكر
أو وفقه عليه أو وفق له

وضرب خارج به فى سهمه
ومن بقوا هم وارثوا ما استوعبه
وغير وارث لثان كان ذا
فهلك ابن أو عن العرس وعن
أو هو ذو فرض فى الاولى قدر ما
لأبوين وأب وبعـل
فقبضت عمن بقى أو نقلت
وزجها وأمها ثم نكحت
لم يكن وإلا حق له
وضربه مسألة الذى كسر
تباين أو وفقها إن عن له
قلت فكل من له من أوله
ومن الأخرى له نصيب
فيما يخص ثانيًا من أوله

وبعضهم إن مات قبل قسمه
أو بعضهم وفيهما هم عصبه
فرض كمثل الزوج وابنى غير ذا
بنى سواها فللابن الموت عن
عالت كأن ماتت عن اختين هما
فنكح الأخت التى لأصل
عن ولدى أم وأخت كملت
لأختها فقبضت عمن سرح يفرض
كما مضى تصحيح كل مسألة
سهام حظه عليها إن ظهر
توافق بينهما فى الأوله
يضرب فى المضروب فيها فهو له
يأخذه لكنه مضروب
أو وفقه ولم نطل بالأمثلة

* * *

باب الوصايا

الحر ذو التكليف أهل التوصية
أو فلموجود معين أهل
ودابة يشترط صرفا فى العلف
ومسجد وقاتل وناكث
لكن بشرط أن يحيزوا بعد أن
ولو بمعين قدر حظه وإن
وهى بقدر الحظ لغو مهمل
لا حد قذف وقصاص واحتمل
وبمنافع وذى صلاح
والزبل والخمرة حيث تحترم
إن كان للموصى وثلثه اعتبر
من مالك ممولا وإن بدا
بغير الاستحقاق من غير عوض
موت مضافا أو منجزا حسب
يغرم من يوهب ما زاد إذا
حيث دفن الميت ذو ظهور
وزائد العتق الذى أوصى به
وكشرا بعض بقدر قبضه
لا إرثه البعض ولا اتها به
أو وارث المريض هذا إن قضى
وفى نكاح التحابى جعلا
إن ماتت الزوجة أو لم ترث
لا حيث عن مهور مثل نزلت
لا أجر نفس وقراض والأقل
كتابة فى صحة ثم وضع

لجهة عمت وليست معصيه
للملك حين مات كالعبد كمل
ثم الوصى ثم حاكم صرف
للدين أو محارب أو وارث
يموت كالزائد عن ثلث إذن
صحح منه يبيعها وما غبن
بكل مقصود لنقل يقبل
إبهامه كالحمل قبل إن حصل
من نحو طبل اللهو للمباح
والكلب للصيد وزرع ونعم
بفرض قيمة وكله أقر
تفويته مملوك مال أو يدا
أضافه لموته أو فى مرض
من ثلثه بعد قضا دين يجب
أتلف والذى دفعناه نفذا
كالقبض للموهوب والتدبير
مخير التكفير والكتابه
وكسراية لبعض بعضه
ولا قبوله إذا أوصى به
قبل القبول كالتحابى عوضا
تبرعا لسوارث وأولا
فزائد المهر احتسب من ثلث
ولم يرثها الزوج قلت استشكلت
من قيمة ومن نجوم إن حصل
مريضا أو بالوضع الايصاء وقع

أو عتقه وأجرة جميعا
بشمن مؤجل وماتنا
فى كونه عن قيمة له علا
قدم ثم فى العتاق أقرعا
ولتجر قرعة على الميت من
تخرج عليه فكلا الحيين رق
لو قال إن أعتقت سعدا فبكر
وما سوى العتق ففيه قسطا
وارث من أوصى على مثليه
فى المرض المخوف كالقولنج
وأول من فالج وآخر
وكالمخوف أسر سفاكين دم
كذلك تقديم امرئ للرحم
أو عسرت مشيمة أو طلقت
والورد والغب وشبه النزع
ووجع الضرس وحمى يومين
أهلى شهادة فإن صح تبين
ذا خوف فمات لا إذا
أعطوا ومن مالى له جعلت
والكتب والقبول من معين
أو السوارث لله إن
له أوصى به فلو أمر
قبوله كمالك الدابة فى
وقف بموته على أن يقبلا
توريث أن يقبله وارث كما
بقول معتقى أخ من إرث
أعطوا من أعودى عودا واقتنى
فهى بعود اللهو أى تطرح
وقال شيخى قول من يخير

مهما يعر كقيمة إن بيعا
قبل حلوله ولا التفاتا
وأولا منجزا فأولا
وإن بعث ثلث كل قطعاً
قبل دخول يد وارث وإن
وإن على حى فثلثاه عتق
حر فلا قرعة والأول حر
وليتسلط بعد أن تسلطاً
ومنعه من زائد عليه
وذات جنب ورعاف ثج
سل وكالأسهال ذى التواتر
من أسروه وقتال التحم
وللقصاص واضطراب اليم
أو بان طاعون كحمى أطلقت
والصدق دون جرب وربيع
وليُعتمد فى مشكل طبيين
صحته ويظهر البطلان إن لم يكن
مات فجأة بأوصيت كذا
وبكناية كقد عينت
وكونه بعد إذ الموصى فنى
مات بعد كالرقيق قبله وإن
سيده بعثقه لا يعتبر
قبول ما قيل اصرفوا فى العلف
ملكاً وحكمه كعتق ابن ولا
لو ثبتت نسبته أو حكماً
ولا الذى عتاقه من ثلث
عودا للهو وقسى و بنا
إن كان للمباح ليس يصلح
كالرافعى ما اقتضاه النظر

طبل مباح إن حواه نزلا
لا من قسي وهى ذات عدم
وللحمار والمراد الأهللى
أنشى وقالوا شامل وأولوا
يشمل أنشى مثل أعطوا جملا
لفظ الرقيق للجميع قد شمل
عكس وأن يجمعهما ينصف
بائنين أما لو أتت بميت
يقول إن كان غلاما حمل ذى
فى بطنها فللغلام بانا
يفتى بطلان هنا وبأحد
وبعده لقيمة ينتقل
أما الأرقاء فثلاثة هنا
ثلى إلى العتق اصرفوا فامثل
من كل جنب أربعون دارا
وحافظوا كل القرآن القرا
والفقه والحديث لا التعبير
وللرقاب للمكاتبين
يجوز إعطا خالد ما نذرا
إن قال للرياح نصف بطلا
على الأصح نصفه للفقرا
ووارثا والضد الذى كفر
قبيلة لا الأبوان والولد
من عربى بخلاف ذى الرحم
وأقرب الأقارب الفروع
ثم جدودة تلى فى القوه
وهذه لهذه عديله
وبالمنافع التلى للعين
العقر من جارية والمتهب

خالف طبلا من طبولى فعلى
والقوس للتى لرمى الأسهم
ودابة لفرس وبغل
ونصفه البعير ليس يشمل
والكلب والحمار والثور فلا
والشاة غير السخل والعناق بل
ويشمل الفقير مسكينا كفى
كقوله حملها وأتت
وحى الكل لى والذى
أعطوا لتوحيد وفى إن كانا
وخير الوارث فى اثنين وقد
رقاقه وتلفوا فتبطل
وحيث يبقى واحد تعينا
والبعض لم يشتر لا إن يقل
لو قال جيرانى فإن الجارا
ولم يرد من كل جنب عشرا
والعلماء هم أولو التفسير
ولسبيل الله للغازين
وقوله لخالد والفقرا
لخالد والريح أو جبريل لا
وفى لخالد والله نرى
أقارب الإنسان يشمل الذكر
والولد من أقرب جد أن يعد
ولا من الأم إذا الإيصافهم
أقاربى وإرثه ممنوع
ثم الأصول بعده الأخوه
ثم عمومة كذا الخثولة
أقرب قدم وأخا الأصلين
موصى له يملك ما العبد كسب

وفرعها كهى ولا منع إذا
وإن تلف فما الضمان ثبتا
والقيد فى الموصى له نخرجه
والاقتصاص واشترى بالبدل
حق الذى له بنفع أوصيا
واحتسبوا من ثلث قيمته
والحج أن يطلق من الميقات
والدين والمنذور والكفاره
من ثلث فللوصايا يزحم
خلا ثلاثمائة من إرث
وكان وصى لامرئ بمائه
فشىء الذى به الأجر كمل
ثلث شىء ولحج عنه
وهو مع الشىء الذى قد كمل
فخمسة إلا سداسى للخمسينا
فثلث الباقي ثمانون خرج
والحج أو تكفيره المالى
والصوم والصلاة ما إن نفعا
لو استحق ثلثا ما أوصيا
ولو بجزء أو نصيب أو بحظ
فاحمل على ممول أقله
فصحح لولاه تلك المسألة
بالضعف زد مثليه فى ضعفه
أربعة الأمثال للثلاث
أقله ولو بجزء أوصيا
تجعل مثل الأسهم البقيه
ومخرجا لجزء باق جاريا
وذات وارث كصنف تعتبر
أوصى أبو ابنين بربع ما وجد

أجره أو سفرا رام بهذا
وبيعه لوارث إن أقتا
كالشاة أوصى بالذى تنتجه
مثلا وإن يبع لأرش يبطل
ويستمر حقه إن فديا
ونقصها إن كان قد أقته
وحجه المفروض كالزكاة
من أصله فإن تك العبارة
ثم من أصل ماله يتمم
من قال حجوا واجبى من ثلثي
ومائة أجرة تلك الحججه
وثلث باق مائة لكن نزل
خمسون إلا سلس شىء منه
مما أبنت مائة قد عدلا
عادلة وشيئنا ستيئا
النصف منها مع ستين لحج
أداه لا الإعتاق أجنبى
ميتا ولكن صدقات ودعا
بثلثه فهو الذى قد بقيا
أو سهم أو ثلث سوى شىء لفظ
وبنصيب ابن له ومثله
وزد عليها واحدا وادفعه له
ثلاث أمثال وزد عليه
وبنصيب أحد السوراث
وجزاء ما من بعده قد بقيا
عنيت من مسألة الوصيه
كالصنف ثم كالسهم الباقي
بعد زيادة النصيب إن ذكر
وثلث باق ونصيب ابن أحد

أوله من أربع دع ثلثه
ثلاثة حيث النصيب تبعه
أو زد على مسألة الذى ورث
أوصى بثلث وبربع ما فضل
مسألة لثلث من مخرجه
لمخرج الربع بنصف فاضرب
مسألة الإرث من اثنين زد
أو زد على المسألة الإرثية
من فاضل مسألة التى لذى
من فوق أجزاء الوصايا للربع
أبو ثلاثة أولى استحقاق
المال ست ونصيب فبقى
فاضرب إذن ثلاثة فى ستة
زده على الحاصل كى يكونا
إن رد زائد على الثلث اقسام
لو قد أجزى أو نقصت أجمعاً
إن ردت الوارث شيئاً صححاً
بكل ما أوصى به وأن لا
أو أقسم مضروب ذا أو وفقه
فبين حاصلين ما تفاوتتا
لمن له أجاز وليجعل ورا
نصيب فرد من بنين ورث
فالثلث النصيب مع قسمين
يتبعها أربعة الأقسام مع
كل نصيب خمسة فالثلث
أوصى أبوهم بنصيب لابن
باق ثلاث أنصبا ربعه
منه بقى ربع نصيب جعلاً
ثلاثة وعشرة كل ولد

للباق بل مسألة للورثه
فضربت ثلاثة فى أربعه
نصيبه فنصفها ثم الثلث
بنصيب ابن أبو ابنين جعل
وما تبقى ذو وفاق متجه
اثنين فى ثلاثة أو احسب
فرداً فثلثه فنصفه قد
من نفسها بنسبة الوصية
أو زد على المسألة الجزء الذى
زد ثلثاً والنصف للثلث تبع
وبنصيب ابن وسدس الباقي
خمس على ثلاثة لم تلق
فخمسة بان النصيب البتة
ثلاثة من بعدها عشرون
ثلاثاً على نسبة تلك الأسهم
نسبة نقص الثلث عن كل معاً
لهم بتقديرين إن قد سمحاً
والأكثر اقسام أو قسمت المثلاً
فى ذا على تقديرى التفقه
لكل من أجاز صار ثابتاً
ذا خمس حالات وحيث ذكرنا
ثلاثة ونصف باقى الثلث
فثلاثاً المال نصيباً ابنتين
قسم بقى لابن بقى فقد وقع
سبع فقسمين يزيد البحث
وربع باق بعدها يستثنى
ثلاث أرباع نصيب نضعه
وصية تبسط أرباعاً على
أربعة حاز فالإيصاء بأحد

و كسب فرد مائة ولم يقل
قرعته يعتق وبالكسب نجح
تخرج لغير كاسب يعتق من
شيء بمثله من الكسب التحق
شيئين عادل لمثلئ ما خلص
فإن جبرت ثم قابلت حصل
ثنتين مع أربعة أشياء
فربع عبد ربع كسب تبعه
بموته بما ينافي مطلقا
كذا لو ارثى ومشبهاته
فيه وكالإيجاب فيما رهنه
فى مدة أوصى بها يبقى كذا
أو نسج الغزل أو الحب طحن
للحشو والأخشاب بابا وليكن
وببناء العرصة أو بغرس تى
بر أو الأجود بالصبرة إن
بما لذا أوصيت ضد ما إذا
ونقله ويبيع مال ملكه
زوجها وشركوا بالثانية

فصل فى الوصية

ديونه إيضاء حر كلفا
فيه على الطفل ومن تجننا
أقت أو إشارة تفهم لو
إن كان ماليا مباحا واصرف
حر جميعا مسلم إن حصلا
عدلا لدى الموت فالغ الماضيا
وأم أطفال بهذا أولى
وقبلا تعاونا ووجبا
يبدل والثانى استقل إن شرط

أعتق أعبد ثلاثه وكل
وارثه أجزته إن خرجا
وإن لغير خرجت أعد فإن
ذا ثلثه وإن له تخرج عتق
مئى ثلاث إرثه وقد نقص
فمائتين مع شيئين عدل
عدل ثلاثمائة سواء
ومائة تعدل أشياء أربعه
يرجع عن تبرع قد علقا
وفعل أقوى ومقدماته
والعرض للبيع كما لو أذنا
ووطء منزل وإيجار إذا
لو قطع الثوب قميصا أو عجن
أو جعل الخبز فتيتا والقطن
كذا انهدام الدار لا فى العرصة
وخلطه برا بما عين من
وصى ببعضها وأوصيت لذا
أنكر أو تمر ذا تركه
موص بثلاث ماله والجاريه

صح لتنفيذ الوصايا ووفى
ومن ولى ووصى أذنا
لا فى حياة جده علق أو
لسانه أمسك بالتصرف
مطلقه لحفظه المال إلى
من مسلم وأن يكون كافيا
واعتبر الحال بصيرا أو لا
أوصى إلى اثنين ولو مرتبا
ذا فى وكالة وإن فرد فرط

فى حفظه هذان ا أو فى المصرف
منفرد لا فى ضممت ذا إلى
فمع أمين أو فلا انفراد له
مقدار خرج قلت ما لم يسرف
قلت كذا القيم للأطفال

باب الودیعة

فیضمن المودع بالترحال
بالمال لم یودعه فیہ ووجد
فالعذل كالممات لا مفاجیا
عذل وإن أوصى فلم یوجد فلا
خيفة غارة ونار أو إلى
أو علفها بغير نهیه ترك
كلبسه للددود إن تعینا
لا إن نواه كركوب ما امتنع
فكله أو عینه فلذا فقط
بالعمد أو بخلفه اهلك حصل
فى الیر من جنب رقادا یتحقق
بكفه وضاع منه لا غضب
من خارج فطر والعكس نفوا
مصادرا أو سارقا أو یضع
كالحكم لو سلمها إكراها
ولیخفها عنه ومینا یقسم
ماطل فى تخلية إن اعترض
ثم استمع بینة له برد
مناقضا فى آخر الوكاله
أو قال ردها على الوکیل لی
كالحكم فى ثوب هوى فى مسكنه
والطفل لا إن كان للحسبة فیہ
لا القرض والموهوب والمبیعا

حینئذ ذاك وإن یختلف
فلیله القاضى وفرد قبلا
زید وهذا دون زید قبله
وصدق الوصى هل خان وفى
لا موت والد ورد المال

أودعت توكیل بحفظ المال
لا إن طرا نحو جلا أهل البلد
ذا المال أو وکیله فالقاضیا
بغير إیصاء ممیز إلى
أو نقل المودع بالنهى بلا
حرز أقل أو بنقله هلك
بالإثم أو بنشر صوف ما اعتنى
أو أخذ العين له أو انتفع
أو بدل المأخوذ بالباقي خلط
والكل إن أتلّف بعضا اتصل
كالنوم فوقه بنهى وسرق
أو عین الربط بكم فصحب
أو داخلا یربطه فضاع أو
أو ضیعت بأن یدل المودع
فى غیر حرز المثل أو ینساها
لكن قراره على من یظلم
وكفرت أو دون إتمام غرض
مالكها للرد أو مع ذا جحد
قلت وذا الصحیح لا ما قاله
ومنكر اللزوم فى الرد اقبل
فلم یرد المال مع تمكنه
وضامن أخذها من السفیه
وضمننا إن أتلّف الودیعا

قلت ومما قال شيخى ينبغى
وما بقصد الخل من جريال
فى نحو جلد ميتة لم يدبغ
تجويزنا إيداعه كالمال

باب قسم الفى والغنيمة

خمس الذى يحصل من كفارهم
وثن إن بيع أحماسا قسم
كسد ثغر ولكل من نسب
وذكر كأثيين يحتسب
ولفقير القوم والعديل
والمتبقى بعد خمس كامل
بقدر ما يحتاج والزوجات
كذا إلى أن تنكح النساء
قدم بنى هاشم والمطلب
فالعرب الأسن فالأسبق فى
متى أراد وكتابا محصيا
سمى لكل فرقة عريفا
إن أيسا ومن يمت والمال قد
وما من الأحماس هذى الأربعة
أو بعضه يصرف باستصلاح
وما بإيجاف الخيول يحصل
فى الحرب مثل إن فقاً أو قلعا
أو أسره لا غافل وإن رمى
يصحب من جنيبة أمامه
ومن ثياب ولجام وأخذ
لا نفسه وبدل عنه إذا
وبعده الخمس كما مر بسط
لمتعاطى خطر ولو أحد
أو الذى يؤخذ بعده وما
فى شاهد الحرب له وإن مرض
بعد انقضاء حربه أو خرجا

والريع بعد الوقف من عقارهم
فللمصالح الأهم فالأهم
لهاشم ولأخيه المطلب
ولصغير معسر بغير أب
ولختامهم بنى السبيل
وكان للنبي للمقاتل
والولد والعبد وبالمات
ويستقل بعده الأبناء
ندبا فأقرب الورى إلى النبي
إسلامه وهجرة وليصرف
فليتخذ يثبت فيه الأقويا
وليمج من قد جن والضعيفا
جمع يعط وارث قسط الأمد
يفضل فى المرتزقين وزعه
فى الثغر والكراع والسلاح
لمسلم أزال منع مقبل
عينيه أو لطرفيه قطعاً
من حصن أو صف إلى الكافر ما
زينه ومركب ولأمه
سرجا وما للنفقات يتخذ
أرق أو فادى وما استحقب ذا
وما الأمير باجتهاده شرط
يكون من مال المصالح المعد
يبقى مع العقار أيضا قسما
أو ناله فى الحرب جرح أو قبض
من صفة حيث تحيزا رجحا

لفئة بالقرب أو فرسه
ولأسير عائد وكافر
ولأجير مع قتال لا الذى
صبأ وللمرأة والذمى إن
عن غيره يعرف بالرضخ إلى
ولركوب فرس ولو سوى
ثلاثة من أسهم لا زائدا
شارك فى غنيمة السرية
بالقرب والكلاب عدا وزعوا

تموت فى أثناءه لا نفسه
أسلم أو محترف وتاجر
خذل وليخرج وللعبد وذى
يأذن له الإمام سهم وليهن
رأى الإمام قدر هذا جعللا
ملك إذا لم يك فاقد القوى
يعطى ويعطى من سواء واحدا
جيش الإمام راصد النصريه
وحيث لا يمكن قسم أقرعوا

باب قسم الصدقات

إن الزكاة للفقير ممن لا
إن كان لائقا به لم يمنع
الثان مسكين يقع ما وصفا
لا من يأنفاق من الزوج ومن
بقول ذين كافيا لعام
الثالث العامل فيها الأجر له
كحاسب وقاسم وساعى
أهل شهادة وكالكاتب لا
رابعها مؤلف قد ضعفا
كذا شريف يعطاء أعلنه
ومتألف على الجهاد
إن كان من تجهيز جيش أسهلا
الخامس الرقاب هم صحيحو
إليه أو سيده إذا أذن
يرق أو أعتق يغرم لا إذا
السادس الغارم إصلاحا يرى
وغارم لنفسه لا مأثما
وللضمان حيث عسر عমা
بشاهدين أو يكون الخصم قد

يقع ماله وكسب حلا
تفقها من حاجه بموقع
من حاجة بموقع وما كفى
بالختم من قريه يكفى المؤن
وحلفا نديبا للاتهام
وإن يشا من بيت مال جعله
لفقه أبواب الزكاة واعى
قاض ووالى بلد وإن علا
فى الدين نية وقوله كفى
يرجى اهتدا أمثاله بالبينه
لمانع الزكاة والأعداى
وقدره إلى الإمام جعللا
كتابة لعجزهم وضوح
صرف ولو قبل حلوله فإن
أئلف قبل عتقه ما أخذلا
وإن غنى ولو بنقد كثرلا
وإن بدت توبته إن أعدملا
وأعطيا قدر وفا دينهما
صدقه أو استفاض فى البلد

تطوع بالغزو من لا يأخذ
وفرسا ملك أو أعيرا
ابن السبيل وهو المسافر
مقصده أو أرض مال هو له
ولا نصيبين لوصفى مستحق
لمن بقوا والنقل غير جيد
بعامل وبثلاثة هيا
آحاد صنف إن مُزكَّ يصرف
غرم سوى أقل ما تمولا
فى فطرة والمال فيما زكى
يسقط وفى الإيصاء والمنذور
فى بلد والنقل منه يلزم
من معهم يوجد ثم يحتم
عند الوجوب فإن استقروا
وحكم كل حلة فى البر
تميز بالماء والمراعى
أنعام فىء بصغار عرف
أولى وفى قريبه والجار
له مومن ما استجبت منه ذى
أصحها نعم إن الضيق احتمل

باب النكاح

والوتر والضحي ولزلفى هيه
وأن يخير النساء فيه
له على الزوج وأن يجيبه
ورفعه النكر والمصايره
كذا قضاء دين ميت أعسرا
وفرضها والفرض لا ما قبلها
لهم وتصويت عليه عالى
وباسمه ونزعه للأمته

سابع الأصناف سبيل الله ذو
فيئا ولو لم يك ذا فقيرا
والنفقات والسلاح الآخر
لا عاصيا مع عسره ما أوصله
لا كافر منهم وممسوس برق
وسهم مفقود ولو فى بلد
واستوعبوا وجاز أن يكتفيا
من كل صنف وله التفضيل فى
وإن على شخصين يقتصر فلا
والنقل من موضع رب الملك
لا يسقط الفرض وفى التكفير
كذا إذا الأصناف جمعا عدموا
أهل الخيام المستحق منهم
نقل لأدنى بلد ذا الأمر
يصرف إلى من دون قدر القصر
كقرية بشرط الانقطاع
والصدقات سم بالله وفى
وصدقات النفل فى الإسرار
وشهر صوم والمدين والذى
وأوجه فى كل ما عن ذا فضل

خص النبى بوجوب الأضحيه
ونفل ليل وسواك فيه
كذا طلاق امرأة مرغوبه
والمصايرة من هو فى الصلاه
من غير قيد لعدو كثيرا
وحرمة الصدقتين نفلها
على قرابتيه والموالى
وأن ينادى من وراء حجرته

إلى الملاقاة وبذل المنن
وحبس من تقلُّه للعائدة
وللكتيبة والتى دخل
قلت وأن يكنى أبا القاسم من
وبإباحة الوصال صائما
أى الذى يختار قبل القسم
وجعل الميراث عنه صدقه
وأن يكون شاهدا وقابله
وبالحمى لنفسه ويأخذا
وإنه ممن يشا ومنه
وبالنكاح هبة وإن نكح
ودون مهر وشهود وولى
قلت وأن يدخل مكة ولا
وكونه بين النساء لا يجزى
قال العراقيون والشيخ أبو
وأن يصلى بعد نوم ينقض
وبعض ما أكرمه الله به
وأنه يبصر من ورائه
وأنه للأنبياء قد ختم
وأنها على الخطا لا تجتمع
وأنه سيد ولد آدم
أول شافع ومن يشفع

مستكثرا وخائنات الأعين
بالله منه ونكاح الأمة
لغيره قيل وثوم وبصل
يسمى حمدا ولو هذا الزمن
وأخذه الصفى من مغنما
وخمسة خمس فيئه والغنم
تخفيفا أو كرامة محققه
وحاكما لفرعه الزاكى وله
إطعام ذى الحاجة وليذله ذا
زوّج من شاء ولم يأذنه
ما فوق أربع وتسع فى الأصح
وقبل أن يأتى بالتحلل
إحرام فى التلخيص هذا نقلا
قسما كذا صححه الاصطخري
حامد ثم البغوى يجب
وضوء من سواه من غير وضو
منامه بالعين دون قلبه
كمثل ما يبصر من تلقائه
وأن أمة له خير الأمم
وشرعه ناسخ كل ما شرع
ومنه يستشفى بيول ودم
أول من باب الجنان يقرع

فصل فى العقد للنكاح ومقدماته

يندب للمحتاج ذى التأهب
والدين بكرا بعدت وأن يرى
إذا ارتضاها وهى أيضا تنظر
يبعث من يأتى له بالصفة
ومن نساء مس شىء شعر
وإن أبين وكذلك النظر

أن ينكح الولود ذات النسب
وجها وكفيها وإن لم يؤمرا
ومن على الرؤية ليس يقدر
بخطبة وخطبة للخطبة
وغیره محرم للذكر
لا لاحتياج كالعلاج يحظر

ولا لما ليس بعد الكشف له
ولا للمسوح ومحرم وقن
أمرد والإماء بغير إربه
كالنسا ومن رجال والتى
لا فرجها قلت الحسين جوزة
ولا مع النكاح والملك ولو
قلت ولا يغمز ولا يقبلا
وكالجواب خطبة المعتدة
ولسوى الرجعية التعريض ما
أجاب من يجبرها أو غير من
نطقا وجاز الذكر للقباح
بقول زوجت وأنكحت ابنتى
نكاحها تزويجها نكحت أو
فى ذى خلافا مثل أنكح وبما
والحمد والصلاة بعده على
بشرط تنجيز وإطلاق ولا
أى فى نكاح لاشهادة الرضى
لا الدين أو حرية فالفسق أن
بحجة أو بتذكر بطلل
للسيد المسلم تزويج أمة
وبولى سيد بالمصلحة
والنطق من سيدة ويجبر
وبولى والد وإن عرض
وبهما إذ بعضها يحرر
لفقد وطء قبل ولزمه
لا طفلة ولا من الطفل ومن
يحتج وأربعا وغير الكفاء لا
وزوجا مجنوننة بالمصلحة
ثم الإمام بعد شورى الأقرب

تهتكافى سوءة فحلله
لها وطفل لا مراهق ومن
بالأمن لا من سره لركبه
ما بلغت فى السن حد الشهوة
والمتولى من سوى المميزه
فى سوءة لكن كراهة رأوا
محرمه واحتيط فيمن أشكلا
تصريحا لمنع لا لرب العدة
يحرم بل ذى بعد ذى إن علما
تجبر والسلطان فى التى تجن
من مخاطب : وصحة النكاح
تزوج أنكح وقبلت بعد تى
لفظ تزوجت وزوج ورووا
كان بمعنى هذه مترجما
محمد يندب إن تخللا
تنس حضور سامعين قبلا
ولو بمستورى عدالة مضى
يعرفه بعض الصاحبين أويين
بسيد وفسق هذا ما نقل
كافرة لا كافر لمسلمة
وأنايل حالا وولى أن ينكحه
لا العبد والسيد ليس يقهر
عتق لها جميعا حال المرض
ثم يجد عن أب ويجبر
تزويج من جنت لتوق فهمه
من جن فردة يزوجان أن
معينة وأمة من عقلا
وإن طرأ بعد البلوغ رجحه
مجنوننة تحتاج ثم العصب

لا الفرع دون سبب ومشكل
له بإذنه وحياتها بلا
وبعده السلطان للمرأة فى
بالصمت فى البكر ويلزم الولي
وعتبه وسفه وفسق
كذلك الجنون لا العمى ولا
وأن يغيب مقدار قصر أو منى
مكافئ أو الولي الزوج مع
زوج سلطان وليس يستقل
والزوج فى وكالة يصرح
واحدة بشرط إذن من ولي
عما هو الأقل مما عينا
يلغو ومطلاق يسرى واحده
ولو مع الوطاء فلا مهر كما
كالحكم فى مريض موت قد سمح
وما نسبية ومن للعرب
أو هاشم تنسب أو من جنبت
وحرفة دنية ومن تعف
ولو بفضل خص واليسار
وجاز أن ذى والولي رضا
وقدم الأفقه ثم الأورع
وصح من غير وقف للبس
إن مات واحد وإرث الزوج لو
وحيث لا يعلم سبق يبطل
سابق ذين فالنكاح للذى
لواحد فهى لغير تقسم
من نسب ومن رضاع للأبد
عمومة وولد الخؤولة
وغيرها لا ولد الزنا لأب

أعتق كالمرأة لكن الولي
إذن على ترتيب إرث نزلا
محل حكمه بإذن واكتفى
إجابة الملتزمات العقل
وخلف دين والصبا والرق
إغماؤه إلى البعيد نقلا
بالعضل لا المجبر من معين
فقد المساوى أو فى الإحرام وقع
وكيل محرم وإن لم ينعزل
ولا احتياج السفية ينكح
وإن أبى السلطان والعكس جلى
ومهر من لاقت وما زاد هنا
وإن بدون الإذن ينكح راشده
زوج عبدا أمة له هما
بعتهما وتلك ثلث ونكح
ولقريش وإلى المطلب
عييا به الخيار ها هنا ثبت
وحررة كفؤا لغير من وصف
ونحو حسن ما به اعتبار
بالغير لا القاضى وبعض الأوليا
وبعده الأسن ثم يقرع
فى سابق اثنين وإرث عرس
ماتت والإنفاق على هذى نفوا
وتلك إن تحلف بأنى أجهل
يحلف بالبت وأن تقر ذى
وبنكولها ورد تفرم
تحرم من لا دخلت تحت ولد
كالبت ينفىها من المدخولة
وأم عم وأخ لا من نسب

وأم أحفاد وجدة الولد
أو حرمت أصوله فصوله
أول فصل سائر الأصول
أصول زوجة وإن غشيها
بالمملك أو بشبهة الواطئ كما
والمهر فى شبهتها دون التى
ومحرم الشخص بمعدودات
وجمع خمس ولعبد لا يحل
ولو به أختان صح فى الآخر
وجدت بين ذى وذى محرما
فإن تبين سابقة أو اشترى
أو بكتابة وتزويج تبسح
أنثى وبنت زوجها أو أمه
إن نكح السيد من لا تجمعا
أو لا وثنتين على الرقيق
بعثقه قلت وجدان الصفه
مع انتشار فى نكاح صح لا
وملكه وملكها وللذى
بدء ولو بعضا ولو كان الذى
به كأن يقول إن نكحتك
ثم النكاح بعد هذا يجرى
وبدؤه لأمة لو حره
ولو كتابية أو من بأقل
ولا التى غابت بعيدا والتى
ولو تسريا ومسلم ملك
دون المجوسية أو ذات الوثن
حر أو الحل وغير الحل
وحر بعض كالرقيق لو جمع
وأمة الكتاب دون مسلمه

و أخت أولاد من الرضاع قد
فصول أدنى من هم أصوله
وزوجة الأصول والفصول
فصولها أيضا ومن وطئها
فى عدة وفى انتساب فيهما
يزنى بها أو لمست كالزوجة
إن تشتبى صرن محرمات
جمع ثلاث وهو فى عقد بطل
وأنثيين أية تفرض ذكر
نكاحا أو وطأ بملك أو هما
أو بزوال الملك تحريم طرا
أخرى له ولا يلام من نكح
وخصصت مملوكة بالحرمة
ومن ثلاثا طلقت مجتمعاً
فى الثانية لا ذى مع التعليق
شرط إلى إيلاج قدر الحشفه
شبهة ووطء ملك مثلاً
كاتبه وفرعه للحر ذى
ينكحها علق سبق عتق ذى
بصحفة فقبله أعتقتك
وأمتين حرموا للحر
حصل أو له عليها قدره
من مهر مثل قنعت لا ذى أجل
غالت ورتقاء وبأمن العنت
ذات كتاب قل يجوز الوطء لك
وحرة وأمة أن يجمعن
يصح فى الأولى بمهر المثل
لحررة وأمة لما امتنع
لذى الكتاب قلنا محرمه

وإنما حلت من الكفار مَنْ
قد آمن الأول من آبائها
أو التي تعزى لإسرائيل
ووثنى أحد الأصلين له
وحرمت صابئة وسامره
ولا يجوز كونها مقررره
والزوج لو قبل الدخول يقع
وبعده على انقضاء العدة قف
ولو بغصب لا لذمين أو
ولو صحيحا أفسدوا المصاهره
كذا المسمى ولفاسد قضى
بقيمة قلت وفى المثلى
واتحد الجنس اعتبار بالقدر
لا للتي قد فوضت واعتقدوا
ولو طلق الأختين أو رقيقه
ثم الجميع أسلموا فليس له
وإن جميعا أسلموا أو سبقا
فخيرة الأختين والحررة لا
قرر لا إن قارن الذى فسد
واليسر أو أمن الزنا فى الأمة
وحكمنا بالحق إن خصم رضى
تقريره لو صار كل مهتدى
ولا لمن قد عوهدا واختارا
وعدة الشبهة لا فى الرده
من أخوات وإماء وصفت
والهنت لا لداخل بالألم قد
وحررة ذات كتاب قدمت
إن تمت الحررة وهى مسلمه
نكاح ذى ادفع وكحررة تعد

مِن اليهود والنصارى يعلمن
من قبل تحريف بأنبيائها
من قبل نسخ لا إلى التعطيل
وقررروا هذا ولا منتقله
خالفت الأصول وهى مهدره
وردة وسبق لإسلام المره
إن لم تكن ذات كتاب يرفع
ثم نكاح الكفر بالصحة صف
كان مؤقتا وتأييدا رأوا
يثبتها كذا طلاق الكافره
بمهر مثل قسط ما لم يقبض
إذا فرضناه من المالى
لا قيمة كنصف زق خمر
بأن نفى مهرها يؤبد
وحررة مثلثا تطليقه
نكاح إحدى لم تكن محلله
أو تان ثم بالثلاث طلقا
ينكح بلا محلل إن دخلا
به سوى الطارئ إسلام أحد
وإن طرا الإسلام من هذا وتى
حتم فتقررنا نكاحا يقتضى
ولا الحكم بالإنفاق حال المفسد
ولو فى الإحرام هما قد صارا
أربع زوجات له وفرده
ليأسه عن حررة تخلفت
تعينت والأم بالبت تصد
أو التى فى عدة قد أسلمت
أو ترتد تمت تسلم الأمه
معتقة من قبل إسلام أحد

وبعد ذين تدفع المؤخره
فهنا الحاوى من المتابعي
فالاعتبار فيه بالتيام
لا الغير والزوج فذى العتيقه
فحكمها فى حق من سواها
والعبد ثنتين وبالحر التحق
أو قبل عتق صار ذا إيمان
ومعه إن أسلمت اثنتان
إن كانتا رقيقتين لا إذا
ثم طلاقه ولو معلقا
والفسخ إن فسر بالسراح
لا الوطاء والإيلاء والظهار
فى بعضهن واختيار اللاتى
له وللغراق عباد الصور
فإن يميت من قبله فكل
ووقف الإرث إلى الصلح ومع
على سوى الإرث كمن إحدى النسا
لا أن يطلق ثم يلبس من هيه
أو أربع من الكتايبات قد
تقدم تأخذ لا التأخر
وبالجدام والجنون والبرص
وعنة من قبل وطاء وقرن
بالعقد عمله ولا من بعد ما
وللولى بالذى عم إذا
وبعد وطاء المسمى إن طرا
بخلف شرط نسب وسلم
وولد من قبل علم ذو نسب
قيمته يوم ولادة متى
وبجناية فعشر القيمه

عن عتقها قلت وشيخى خير
سهو الوجيز و الإمام الرافعى
من عتقت والزوج فى الإسلام
كانت زمان اجتماع رقيقه
وحقها حكم الإماء ضاهى
فيما إذا من قبل ما اهتدى عتق
ومعه ما أسلمت ثنتان
ثم يحرر تعينان
تأخر الحرة عن هذا وذا
لا أن يعلق اختيارا مطلقا
تعينه هاتيك للنكاح
وجاز أن يحرص من يختار
قد اهتدين والكتايبات
واحبس ليختار وعززه أصر
تعتد الأقصى قلت إذ لا حمل
تفاوت يجوز لا إذا وقع
طلق بالتعين ثم التبسا
إحدى الكتايبه والمهتديه
تخلفت والنفقات لأمد
وردة الأثنى خلاف الذكر
خير وبالجلب ولو بها نقص
ورثت وإن طرا لا ما اقترن
زال وما من بعد موت علما
قارنه كمنع تزويج إذا
من بعده كرده وخيرا
وضد رق لا بخلف الزعم
حر وللسيد حتى أصل أب
حيًا بدا لا بالخروج ميتا
من أمه لسيد مغرومه

وذا وما ذكرته من قبل
وعاد إن يغرم بها على الذى
إن عتقت وأحصره فيمن عقدا
وعتق كل العرس لا عن ذى مرض
زوج برق مس لا إن عتقا
رجعيا أو إسلامه تخلفا
دون إجازة وللصبيبة
لا للولى وجهل عتق والخيار
إن حلفت عذر ولو يعترف
فسنة إن طلبته أمهلا
يطلب بالوطء وإن لم تعتزل
هذا ولو سافر واستقضى
قلت الرضى أثنائها وقبلها
كالحكم لو أسقط الاستشفاع
ولو بطلقتك ثم راجعا
لا إن يجده وصدق من جحد
ولم يلاعنها ولا ولا فى العنة
لا إن أتت لعذرة بأربع
فإنه مصدق فى التلف
رجوع مودع على من أودعا
ذا كلها فالقول قول الثانى
فمدعيها سهمه إن يبع
مفتقر لحجة والبعول
والدبر مثل القبل فى الإتيان
وفئة الإيلاء ونفى العنة
وبجماع أمة الفرع وجب
وضد رق ولد لا قيمته
بالمملك بالقيمة لا إن تستحق
ولو وطى الجارية المشركه

فى ذمة العبد كمهر المثل
قد غره لا بالمهر بل إن تك ذى
عليه والعاقدا إلا السيدا
وتلك ثلث المال قبل ما استقضى
من قبل فسخها ولو قد طلقا
وإن تؤخره إليهما كفى
ومن تجن عقب الأهلية
بالعتق لا بالعيب أو على البدار
بعنة أو بعد رد تخلف
فإن لنفى عنة يحلف فلا
ترفع لقاض وبفسخ تستقل
فى غير ذا النكاح لا إن ترضى
على الأصح غير مسقط لها
من قبل أن يجرى الابتاع
صور بما وغير مأتى واقعا
جماعها لا إن أتته بولد
ولا فى الإيلاء فقول المثلث
أو طلب ارتجاعها كالمودع
والمستحق إن يغرمه نفى
ومثل دار فى يد اثنين ادعى
بأنها بينهما نصفان
من ثالث والثان فى التشفع
كل تمتع له والعزل
لا الحل والتحليل والإحصان
والإذن نطقا وافتراش القنة
مهر وتعزير ويشب النسب
وثبتت لأصله أميته
للابن من قبل أو الوالد رق
ثبتت فيما الفرع منها ملكه

ولتسر ليسر وحر الولد
وليهيئ فرعه مستمتعا
واستثن شوها وتزويج أمه
إن شق صبر أو يخاف العنتا
ولو عجوز تحته أو رتقا
والمهر مهما يتعين تبعها
بالموت وانفساخه وبالطلاق
والعصبات قدمت فالأدنى
وبالنهار استخدم السيد من
وأخذها للزوج ليلا لا في
ومهرها لسيد فإن دخل
من قبله ومسقط من قبله
كوطاء أصل أمة زوجها
وإن تمت ولو بقتل الأجنبية
وأن يبعها سيد أو يعتق
نكاح هذه ومهر أصدقه
وحبسها في للمهر ليس لأحد
لمشترئها أن يطأ بعد الشرا
واشترط القبول في أعتقتك
ويلزم القيمة لا الوفا ولا
والمهر والاتفاق ليس يضمن
كالأب بالعقد وما يزيد من
وفي نكاح فاسد ووطيا
وإن يقل لعبد سافر معي
وزوجة تملك بعض البعل
وقبل وطاء مهرها يسقط لا
قلت فنصف مهر هذى أسقط
وبعد وطاء إن به اشترته صح
ملك مورث له ثم هلك

وبعضه في العسر في القول الأسد
أقربهم فوارث فوزعا
لأصله الحر الذي قد عدمه
بقوله بلا يمين ثبتا
أو طفلة إن احتاج ييقى
تعيينه وجدد المستمتعا
والخلع والعق بغير كالشقاق
وباستوا إن يضيق أقرعنا
زوجها والزوج لم ينفق إذن
غير ولو صاحبة احترام
سلمه ويسرد ما بذل
ردتها كقتلها وقتله
من ابنه من قبل إن أوجها
وحرة لنفسها فليجب
أو ولها أوصى بمهرها بقی
لبائع ومعتق ومعتقه
ومهر مثل في نكاح قد فسد
وبائع إن قبله الوطاء جرى
لتنكحيني لا إذا الفتح حكى
يصدقها قيمتها ما جهلا
سيد عبد في نكاح يأذن
مهر على القدر الذي فيه أذن
في ذمة العبد وجد نفيا
أو أمة زوجها لم يمنع
منفسخ نكاحها كالكل
إن ملك الزوجة من لا دخلا
وليس شيء ساقطا إذا وطى
إن ضمن السيد لو نكح
مورث وبعضها إرثا ملك

من بعد وطء فيكون المهر
ومحرمة ولا عذر ادعت
وبادعا الجنون والحجر لدى
أو الصبا أو عقده الوكيل في
والزوج مهما أجبرت فليحلف
قلت رأى تخليف هذى البغوى
وأن تمكنه وزوجت ولم
تركة وقبل وطء شطر
راضية نطقا بها ما سمعت
عقد عهدنا ذاك أو ما عهدا
إحرام من وكل زوجا حلف
عند العراقيين والمصنف
والتولى وعن الجبل روى
ترض يكن مثل الرضى التمكين ثم
* * *

باب الصداق

كالثمن الصداق بل للعرس
ولو لى غيرها الحبس إلى
وفى النزاع فلى أمين
ومن يبادر يجبر الثانى ومع
لا هى بعد الوطاء ولتمهل إلى
غير وأقصاه ثلاثة فلن
والمهر بالوطاء ولو محرما
وموجب فساده بجيث لم
والحر أو يعقد دون الإذن
بزائد من مال الابن أو عقد
يجهله ولو بإذن سبقا
وإن للولى ألفا أو على
مثل نكاح واختلاع قد عرض
كذا تعذر كما لو أصدقا
قلت وشرطه الطلاق البائنا
مهرامثل مفسد النكاح
وشرط أن العرس لا تحل
ودون مأمور ومهر المثل إن
عبد له بالعبد أو أن يجعلن
وأن يزوج أمة من غير ما
أو قالت الرشيد زوجنى بلا
أو أنكحت بدون مهر المثل
فمهر مثل بدخول وجبا
من زوجها الفرض وحبس النفس
وليس فرض أجنبى يمضى

بالعقل والبلوغ حبس النفس
تسليمه إن لم يكن مؤجلا
يوضع فالتسليم بالتمكين
منع سوى مبادر إن شاء رجع
طوق وتنظيف والاستحداد لا
تمهلها إلى الجهاز والسمن
مقرر وموت فرد منهما
يملك كمغصوب وخمرة ودم
بدون مهر مثلها ولا بن
بأم الابن أو بما شئت وقد
أو شرط الخيار فيما أصدقا
أن أعطى الولى ألفا مثلا
لامرأتين أو نساء بعوض
تعليمها القرآن تم افترقا
غير مساعد عليه ههنا
شرط الخيار فيه والسراح
وشرطها أن لا يطاءها البعل
تطلق كأن يزوج الحرة من
بضعا صداقا وليجب مهر العلى
صداق أو بالمهر ما تكلمما
مهر فينفى مهرها أو أهمل
أو غير نقد ذلك المحل
فى يوم عقد ولها أن تطلبها
له وللتسليم قبل المس
وقد لغا إسقاط حق الفرض

كذلك الإبراء قبله وجاز مع
بزائد عن مهر مثل لا
والاعتبار بقراءة الأب
وما به تفاوت الرغبة من
وما به تسامح العشير لا
فناقص قدر تفاوت وفى
بوقت وطء أرفع الحالات
والمهر ذو تعدد إن عددت
ونصف مهر واجب فى التسميه
عاد إلى الزوج وإن أب دفع
قلت إن اختارت وإلا يعد
كأرش ما جنى على ما أمهره
بعد نكاحه بإذن السيد
طلاق عبد بعد مهر دفعا
أو نصفه لمشتز أو معتق
لمالك العرس أعتقها
لو مالك العرس لهذا أعتقا
من قبل وطء فعلى المعتق أو
أو نصفها للزوج أو من اشترى
كالخلع مطلقا كذا إيمانه
لأب لذى بسبب منها جرى
ذى زوجها فالكل قلت وهو
أيرجع المهر لعبد يشترى
بل مهرها الدين كما مر لغا
وخمرة تخللت فى اثنين
ولو بعوده ولو أوصت بفك
بالاتفاق فى نخيل ذى ثمر
وترك سقى ورضاع لزما
وبدل الواجب يوم التلف

جهل بمهر المثل والذى وقع
على ممتنع وفرضه مؤجلا
قلت ومن ساوت لجهل النسب
نحو جمال وفصاحة وسن
من فردة فإن يكن مؤجلا
فاسدى النكاح والشرا اكتفى
عند اتحاد شبهة الوطآت
أو تعدد الشبهة ثم وجدت
فى العقد أو فرض صحيح وليه
عن طفله والحمل ذو الفصل تبع
بالنصف من قيمة يوم المولد
غير وإن عبدا يبع أو حرره
ثم النكاح يفسخ أو يوجد
وقبل أن يطأ فكل رجعا
وحيث كان العبد مهرها بقى
أو باعها من قبل أن طلقها
أو باع ثم انفسخت أو طلقا
من باع كل قيمة العبد رأوا
بفرقة الأحياء وما وطء جرى
ردته شراؤه لعانه
كالفسخ بالعيب وعق وشري
فى الأصل والشروح جاء سهوا
كسلا ولا لسيد قد أمهرا
إذا بقى كجلد ميت دبغا
قد أسلما أو مترافعين
وأحرم الصائد والكل ترك
وأمة ترضع فرعا مع نظر
ملتزما بترك ذين منهما
من بعدها مع أرش نقص يقتضى

وعاد للزوج أقل القيم
لتلف من قبلها كالحكم لو
لازم حق بصداق اعتلق
أو بادرت بدفع قيمة إلى
أو قد أبت لصلة زياده
قلت رجوعه بنصف قيمة
ولو من الجنس على ما رجحه
وقيل نصفه بوزن تبرأ
ويجبس المهر إذا لم تختار
وثن النصف إذا لم يفض
أو قد أبى للنقص عند العرس
وصنعة أخرى وحمل وكبر
أو وهبته العين لا إن تبرأ
فعود هذين إلى الزوج ثبت
ويقتضى إفساد نصف البدل
لمن حياة فورقت بلا سبب
ما بهما القاضى يراه لا قأ
لو ادعت تسمية وينكر
أو ادعى الولى للمجنونه
والزوج قدره كأن يدعى
فليتخالفاً ويعتق الأب
وعتقا إن حلفت وقد نكل
وزوجهما أقر بالنكاح
وإن تقم بينة الألفين فى
بيان مسقط نعم لو ذكرا
بلا فراق فلتحلف وندب
لمسلم فى يومها الأول مع
وحيث من يؤذيه ذو حضور
وصور للحيوان لا على

فى يومى الإقباض والتحكم
علقت الإعتاق كالتدبير أو
إن هو لم يصبر إلى زوال حق
صاحبها فلازم أن يقبلا
كالحمل أو كالصنعة المعاده
حليته بالهيئة القديمة
أبو على والوسيط صححه
ونصف أجر مثل صوغ مرا
وإن أصرت ما يفى به شرى
عن نصف قيمة به له قضى
كزراع أرض أصدقت والغرس
ينقص حسن العبد أو حمل الشجر
وقسط تالف وما قد بقيا
إن تلف البعض كما لو وهبت
خلع بنصفه ولا يعفو الولى
هذى ولا مهر أو الكل وجب
ولو على نصيف مهر فاقا
والمدعى من مهر مثل أكثر
وطفلة ما مهر مثل دونه
أباك أصدقتك قالت أميا
وفى ولاء الأب وقف يجب
ولو بمهر المثل دعواها حصل
من دونه كلف بالإيضاح
عقدين يلزماء وليكلف
بجديد لفظ العقد كى يشتهرا
وليمة لكن إجابة تجب
عمومها إلا لخوف وطمع
ومنكر كالفرش من حرير
فرش ومتكا ودهلين فلا

إلا لشخص بالحضور شتته
والأكل عن قرينة قلت ولا
وفى صيام النفل إن شق على
رضى به وجائز أن يرجعا
ونثر نحو سكر ولقط ذا
كواقع فى ذيله وقد بسط

باب القسم

القسم ومع امتناع
لزوجتين ولزوجات خلا
بأن دعاهن إلى مسكنه
ترحل أو لغرض شرعى
وهو بأن يطوف بالمجنون إن
ووقت عقل لا يخص إن ضبط
وليلة أقله وفى الأصح
وجاز أن يتركهن دهره
لا للتى تغتق قبل استقصا
جديدة ما وطئت أما سوى
وأن يسبع والتماسها بدا
وسن قسم فى الإما وسنا
فى ليلة من كل أربع ومن
قلت مضيه لقربى سكنى
ولتجمع دون الرضى فى لائق
والأصل ليل لأولى السكون
وللذى سافر وقت إن نزل
لمرض خيف زمانا فلا
قضى بقدره وإن تخصصا
وبعد تحديد ولاء من نوب
فإن بليل تم يقصد مسجدا
نوبتها من ضرة لو وهبت

وجرموا حضوره وصنعتته
يطعم هرة ولا من سالا
داع ولا يأخذ قدرا جهلا
مالكه من قبل أن يتلعا
جاز ولا يؤخذ ممن أخذ
له وصار ملكه وإن سقط

جماعها فى الشرع والطباع
معتدة وناشزا ممثلا
فلم تجبه أو بغير إذنه
لها فرع على العاقل والولى
لم يؤذه الوطاء وصوله أمن
وليقتض للأخرى لفوت ما شرط
ثلاث الأقصى بقرعة فتح
وضعف ما لأمة للحره
ليلتها وهو بسبع خصا
بكر فبالثلاث خصها هو
قضى لغيرها وإلا الزائد
ميتته لفردة والأدنى
مضى إلى ذى ودعا ذى يأمن
ومن خشى لحسنها يستثنى
من مسكن منفصل المرافق
فى الليل لا الحارس والأتونى
لكن على الضرة فى الأصل دخل
والغير فى مهمة وإلا
بوطنها لا إن يقل وعصى
وأية من كانت لظلمه سبب
ونحوه قلت لخوف قعدا
له امتناع لا لضرة أبت

ومنه خصها بمن شاء ووصل
وجاز عودها وما قبل الخبر
قلت الإمام ههنا الغرم ادعى
والزوج إن سافر لا لنقله
لا مدة المقيم أو بالبعض له
ومن ذواتى جدة إذا خرج
ولييق للأخرى وزوج يلحظ
وإن تحقق النشوز هجرا
أن لا يفيد جاز ضرب إن نجح
وإن تعدى فليحل بينهما
يبحث قاض حكمن كملا

باب الخلع

مطلق خلع وفداء وبما
وفاسد وبالذى غصب
تطليق نصف طلاق أو نصفى
ففى غد أو قبله طلقها
والخلع مع من كوتبت مأذونه
يوجب مهر المثل بل مع الأب
بالمهر أو بماله لا ماله
وصح لا لبائن فالردة
إذا جرى بعوض تمولا
وبقبول وبنحوه إذا
طلق ثلاثا بكذا فحققا
عرسا ثلاثا بكذا فقبلت
صاحبتان فأجاب ضره
خلاف خالعتكما فتقبل
فى الحال لا بأى وقت ومتى
وفصل لفظ قل ليس يمنع
إلا إذا علقه والشرط فيه

إن اتصال نوبتيهما حصل
فإن يضيع كإباحة الثمر
والصيد لانى بهذا قطعها
بالبعض بالقرعة كان مثله
تخليف من قدر قرعت فى منزله
بزوجة فحقها فيه اندرج
منها أمارة النشوز يعظ
مضجعهما وإن تكرر أو درى
غير مخوف مع ضمان ما وقع
والحال أن يشكل فمن أهلها
إن رضيا إذ عنهما تو كلا

أجله أو قدره ما علما
وغير مال لا دم وإن طلب
أو إصبعى أو فى غد بألف
وقولها فى الشهر بألف إن وافقها
أو لا ومع من استرقت دونه
إما بشرطه الضمان مهما يطلب
عليه إن صرح باستقلاله
يصح فيها إن تعد فى العدة
وكان معلوما كألف مثلا
وافق بإيجابا وأن قالت لذا
واحدة بثلثه أو طلقا
واحدة بكله أو سألت
أو حفصة خالعتها وعمره
باللفظ حيث لم يعلق رجل
من صوبه والصورتان مرتا
وقبل أن يتم كل يرجع
أهلية التزامه ومن سفيه

ورجعة ومن أيها يجري
أبدى بما من مال بتى قالا
والدها إبراء عنه ضمن
فطلق الزوج فذا ارجعى
على كذا إن تقبله لزما
وغيرها وتقبلا فالملحقه
لكن عليها مهر مثل ههنا
شيئا وحيث قالتا طلقنا
ببائن وضده فى ذى وذى
يجابوب الأخرى فرجعيا رأوا
بفوق مهر المثل فالزائد من
ومهر مثل هذه كالنصف
وقدر ما حابته إن لم يطلع
بنصف هذا العبد أو فلينقض
ضاربهم وتلك إن كان لها
مضاربا فى نصفه من بعد
مهر مثل وهما إن عدما
هذا ومهر المثل عنه عوض
سيدها يكون مما عينا
فيه مسمى سيد يقدر
وما تزد تغرمه بالإعتاق
غير مصرحين بالإلزام
عليك ألفا مقتضى الحاوى هيّة
تابع دون المعظم الغزالي
ذا عنده ملكا وبائنا يقع
باليد لا ملكا ولم تبين بذّا
نوع كان والمعيب
ذا الثوب والمروى وصفا جعلّا
ورد إن شا قلت ذا غير قوى

وبدم وشرط إعطاء الحر
ولا نياية ولا استقلالا
وبراءة عن المهر وأن
أو أنت إن طلقتنى برى
ولس فيهتين طلقتكما
لا بائنا وإن يقل لمطلقه
تطلق رجعيّا والأولى بائنا
لو فردة تقبل ما ألحقنا
على كذا فامثل الأمر خذ
وأن يجب مطلقة بانت ولو
ونافذ خلع مريضة وإن
ثلث وبالعبد مساوى الألف
يكون هذا العبد للمختلّع
من ثلثها واستغرق الدين رضى
ما كان سمى ومهر مثلها
وصية يأخذ نصف العبد
أو المسمى يفسخن وقدمّا
فثلثى العبد حوى أو ينقض
وفى اختلاع أمة وأذنا
وكسب هذه وما تتجر
دينا ومهر المثل للإطلاق
والشرط والإخبار كالتزام
قلت من الشرط على أن ليه
رجعية ما أثبتت من مال
وإن يعلقه بإعطاء وضع
ومن بإقباض يعلق أخذا
ووقع الطلاق بالمغلوب
وفى على ذا وهو مروى أو على
أو أنه مروى وهو هروى

فى الصورتين الأوليين إذ لا
وجائز حيثئذ للبعول
وبالمعين الذى تبينا
وبغصيب خمرة لا قن
عرسى هذا الثوب وهو مروي
وطالق منى إن ضمننت
أو طلقى فجاوبت ضمننت
وطلقت وقصد
به ابتداء فهو رجعى وإن
إن عددا تطلب بألف فاتفق
ألفا وإلا القسط مما نطقا
واحدة به وطلقتين
وإن يطلق طلبة مجانا
كقوله أما اختلاع أجنبى
أو طفلة أو والد مملكتها
أو بولاية أو الوكيل له
أو عند الإطلاق له ينقص عن
تحت مكاتب وحر يتخذ
ولتعط مهر المثل فهو فاسد
قلت وشيخى كان يستشكله
وحيثما يطلق على المرأة ما

شرط ولا تغير منها أصلا
طلاب غالب ومهر المثل
للغير والزوج له المهر هنا
ولا مكاتب وإن أعطتنى
وبعد أعطت وهو غير المروي
لى ألفا أو على كذا إن شئت
وشئت أو قالت له ومع طلقت
قالت له طلق بألف إن قصد
يجب به أو لم يرد شيئا تبين
أو زاد أو أفادها الكبرى استحق
قالت ثلاثا بكذا فطلقا
مجانا اقتصر على هاتين
وباقيا بثلاثيه كانا
مصرح نياية بالكذب
صرح إنى نائب فى فكها
ينقص عن مقدر قد وكله
ما هو مهر المثل أو بعثق من
لغوا وإن زاد وكيلها نفذ
وقال فى الحاوى عليه الزائد
وإن يضيف لنفسه فكله
سمت وما زاد الوكيل غرما

باب الطلاق

صح الطلاق من مكلف وفى
قلت الأصح فى النكاح العقد
ولو يظنها سواها أو فسق
أو لقن اللفظ بلا فهم وإن
ظلما بمحذور ككل شى
إلا على اثنتين أو إحداهما
فى عكسه وكلمات الكفر

هزل سوى النكاح من تصرف
بالهزل إذ هزل النكاح جد
بالسكر لا حيث لسانه سبق
معناه رام أو بالإكراه قرن
لا السلم للمرتد والحربى
ففرقة وذات تعيين كما
بيح الإكراه وشرب الخمر

والفطر لا زنا وقتلا وحتم
ولو بتعليق ولم بينها
إن كان قبل شرطه عتيقا
بقوله سرحت أو طلقت
وأنت طالق كذا مطلقه
يا طالق ونحو حل الله لي
طلقتها لطلب الإنشا وما
وبكناية ككتب أنت
وبائن وبتة وبتله
مطلقه أطلقتك اعتدى ولا
وودعى واستبرئى رحمك
ونحو حبك على غاربك
تزودى تجرعى ذوقى اذهبى
اغربى بنية أول لفظ توجد
طلاقها اختارى به قد نوى
اخترت نفسى ونوت أو أمى
لا الزوج والنكاح أغناك الله
واستبرئى يتلوه منك رحمى
كفارة لا إن نوى الطلاقا
لأمة فلذا وكالعباره
ككل ما يعقده وما يحل
وما كنى لفطن وإن صرف
وشعرها ودمها لا فضله
ولا لمفقود ولو من بعد ما
فى طالق فى رجب إذا استهل
وطالق آخر أو سلخ رجب
أول آخر رجب أو صفر
وآخر الأول فالطلاق
وليلة القدر إذا تنجزا

إتلافه المال ومكره غرم
وصح تعليق الرقيق إلا نهى
خلاف من لا يملك التعليقا
فاديت أو خالعت أو فارقت
أو صيغ من سرحت أو مفارقة
محرم وكنعم إن يقل
يجىء من جميعها مترجما
خليئة بريئة وبنيت
وحرة معتقة ومثله
يغير الحكم إذا لم يدخل
بينى دعينى ألحقى بأهلك
ونحو لست أندهن سربك
كلى اشربى اخرجى ابعدى اعزبى
وأنا منك طالق ويقصد
تفويض تطليق فجاوبت هيا
أو أبوى أو أخى أو عمى
ولا اقعدى اغزلى وما جا مثله
أنت حرام مع على الزم
أو الظاهر أو نوى الإعتاقا
من ناطق للأخرس بالإشارة
أما الصريح فهو مفهوم لكل
جزء أو روح وعضو ككتف
وما بذات قائم فى الجملة
علق زوج والوقوع لزما
ويوم الاثنين بفجره مثل
فى آخر الجزء من الشهر وجب
أو غيره أول يوم آخر
آخر يوم أول يليق
ليلات عشر آخر تجوزا

فى القول قلت إن ترد تحريره
وإن على الأول ليلة عطف
إذا مضى يوم بآخر الغد
ومضى العام متلو صفر
وقبل موت ذا بشهر فهلك
قال ثلاثا كل يوم أو سنة
وطلقة صبح غد وأولى
برد واط أو عمد الأزمنة
بينهما وطالق إحداكما
لغير عرس وبشهر أول
وبائنا ومن سوى إن علما
فطلق اثنتان بل إن اختلج
وطالق إن لم أطلقك مضى
فيه وفسخ حيث رجعى ومات
وبعد لحظ إن تنب عن أن إذا
وزمن لا حقب أو عصر ولا
وطالق إن كلمت إن دخلت
وطالق إن كنت حاملا ذكر
فولدتهمما وكلمما وقع
لا إن يكن حملك ذا أو تا فما
معا ثلاث وغلأمين هما
كطالق مع انقضاء العدة
وذكر اثنتين نال الوالده
ولسعاد إن تحب ومن لا
وقال زوجاتى أو نسوتيا
فذاك لا إن قال أنت واحده
لا من بكل قاصد التوحيد
أو غد أمس أو لها الآن ذكر
أو قال إن كنت كما سميت

أوقعته فى أول الأخيره
بالجر صبح والتجوز انصرف
وبالنهار مثل وقت ابتد
وسنة بأشهر اثنى عشر
عن فوقه قبل شهر بان لك
واحده واحده فى الراهنة
محرمين قلت قيده بشى
وإن يقل أردت يوما أو سنه
لزوجة وغيرها مكلمما
رجعية أوقعتهما فليقبل
ذاك وإن طلقتهما أو كلمما
أو كان قبل الوطاء طلقة تقع
قبيل موت وجنون من قضى
ولم يحدد مع بعض الطلقات
وبعد حين وإلى حين كذا
دهر فذا كبعد موتى جعللا
إن أولا بعد أخير فعلت
واحده والضعف للأثنى ذكر
طلاقها فطلق الكل يقع
شئ وإن ولدت إن تلدهما
كالفرد لا بآخر فى كلمما
وإن ولدت ولدا ففرده
ذكر الكل وخشى واحده
تطلق بائنا ونادى جملا
طوالق وأى عمد نوبيا
بالنصب قلت جلهم ما ساعده
وطالق بالأمس أو أمس غد
ثم طلاقا فى المضى ذا أثر
مكافئا لها وإن أحييت

وقال قوم والإمام أن لا
وإن دخلتها وإذ وإن لم
ولو طالق بسنة وبدعه
وبصفات الذم والمديحه
لمن به لم تتصف فى الحال
نحوها بأن طلقت طلقتان
إن ولدت لأربع السنين
ثم لستة شهور وضعت
مضت ثلاثة قروء قلت ذا
إن انقضت مدة الاستبراء لا
أو ولدت فوق سنين أربع
منه ويحرم الجماع البتة
وحیضة بالآنف المستكمل
أو شاء ذا وموته قبل علم
فى حقها يثبت لا ما يعلم
وكرناها وجميع صنعها
أو أربعاً أو الثلاث كلما
فزوجة كذب منه تطلق
من كلفت حالا كما فى الإيلا
ما علقت ولو قلت بالقلب ذا
أكثر فالزائد عنها ألغيا
أو بعد موتها الثلاث تلفى
ونصف ثنتين ونصفا منها
وربع طلقة كسبع وخمس
تصويرنا لكن بغير عطف
ثلاثاً إلا طلقة وقبلاً
فذكره هنا من التكرار
ثلاثاً إلا أن يشاء الخالق
ما بينهما أو عليهن معا

ميتا وكل ما استحال عقلا
كمستحيل الشرع لا عرفهم
للعوى وليسرى زرعه
وطلقة حسنة قبيحه
أو قال للواحد من مثالى
ووقته له وللمعاني
وحاملا إن كنت بالتبيين
والوطء لا يحرم لا إن جومعت
وطالق إن كنت حائلا إذا
مختاره ومعظم الناس على
إن قبل ستة شهور تضع
أو مع وطء للشهور الستة
وإن حضت بدء المقبل
وطالق حفصة إلا إن قدم
وحیضها وبغضها إذ تقسم
من غيرها بحجة كوضعها
وطالقتان أنتما إن حضتما
ثم سوى واحدة يصدق
طالق إن شئت بأن تقولوا
والعتق والتدبير شئت لا إذا
وطلقة إن شئت إن شاءت هيا
وطالق ثلاثاً إلا نصفاً
وطلقة بل اثنتين إلا نهى
أو قال نصفها وثلاث وسدس
ولو بأن كرر طلقة فى
وأنت طالق ثلاثاً إلا
بين هذا الحكم فى الإقرار
أو قال يا طالق أنت طالق
لا أن يؤخر الندا وأوقعا

رابعة أشرك إن يقصد إلى
علق كالظهار لا إلا إذا قرن
وإن يكن عن ضعفهن ما ارتفع
أو ثلثت أنصافها تنسئ
تيس والطفل ولا يكررن
حسب الذى كرر لا إن أكدا
أو قبل وطء لا إذا قال معه
كمثل إلا أن يشا المليك
إعتاقه ونذره والحلف
ثلاثا إلا أن يشاء طارق
كالعكس أو ثلاثا إن شئت إذا
أو علقاه بمنزلة اقضين
بعق نصفه ولا ارتجاعا
وواحد فى اثنين يمنع عنهما
أو حرة عين من هى منهما
قلت وذا فى العتق لن يلتزما
يخالف البحر وشرح الحاوى
ذان بلفظ لا بأن يجامعا
ولو قد ماتت الشتان
أردت ذى بل تلك أو بل تنفى
عنيت ذى وذى فذا لا لأولى
مورث زوجة هذا قد ملك
كالفسخ أو راجعت أو ظاهرت
إن أطا وطئا مباحا أو إذا
لغو وبالفعل بل إن أو بل إذا
فحلف وليس بالوقوف
طلاقا إيقاعا وقوعا يسمى
من قبل بينوتها وبالحلف
عد معاده وإن وطء فقد

ما لم يزد عن عدهن وعلى
طلاقها إذ هو ممكن وإن
وحده فطلقة تقع
أو قال خمسا والثلاث استثنى
وكل قرء طلقة فى طهر من
فى حامل وما يكرر عددا
بغير فصل واختلاف قطعه
أو فوق أو علق لا المشكوك
أو طالق إن شاء أو إن لم كفى
لا فى الظهار والندا وطالق
واحدة فشاءها أو فوق ذا
تشاء طلقة أو اثنتين
وفى رقيق معسرين باعا
وفى رقيقين اشترى فردهما
كأن نسئ وطالق إحدا كما
ووارث لا أن يميت قبلهما
ومقتضى إطلاقه التساوى
وبان بالتعيين إن قد وقعا
وإن يؤخره كفى البيان عصى
ولهما إليه إنفاق وفى
فقد أقر لهما أو قىلا
والزوج إن علقه بأن هلك
أو قال إن آليت أو طلقت
فطالق أنت ثلاثا قبل ذا
فطالق من قبله أنت فذا
لا فى سوى اللجاج كالطلوع
وليس إيقاعا ومع وصف ما
وصفة لا غير بالوقوف صف
أى بطلاق عرسه فإن يعد

فطلقة وبطلاق لهما
وقبل وطء امرأة فموحدا
وبطلاق هذه يحلف فلا
وإن حلفت بطلاق لكما
فهندان كرره ما طلقت
بر وبابتلاع ما بفيها
بأكل بعض ونزول من درج
يزول بالطرفة أو تنتقل
ولو بأكل قرص أو رمانه
قلت فتات القرص غير نافع
وذو اتهام قال إن لم تصدق
والخير الأول وإن صدقا ظهر
ومس أو قذف سوى الأحياء
ورؤية الغير الهلاك وتمام
وإن قراه الغير وهو أمي
ومع ذهول الكلام وبما
وكل ما يسمى بعين وقدم
والقذف والقتل بمسجد به
لا مس شعره وظفره ولا
والهمس بالكلام أو من حيث لا
ولا القدوم بالذي مات ولا
مباليا وشاعرا في الكل
قلت رأى شيخى الوقوع حيث لا
مع قولهم بعدم التطليق
حالة إكراه وشبهه يعذر
وإن أطلق زوجة فعبد
فإن يطلقن فعشرة عتق
وكلما واحدة منهن
طوالق فإن تعاقبن لزم

معيد مرات ثلاث لزم
وإن نكاح من أبيت جددا
تطلق إلا من بها قد دخلا
فطالق منى هند منكما
ولو بتميز النوى ففرقت
والقذف فالإمساك بر فيها
وبالصعود فالوقوف فالخرج
لغيره أو دون أمر تحمل
بر بترك أى شىء كأنه
عند الإمام وهو ميل الرافعى
بر بقصد سرقة لم أسرقى
بشارة والصدق والكذب خير
ورأيه وفى صفاء الماء
عدته وأقبل إذا العيان رام
ومطلقا لعزل أهل الحكم
يمنع سمعا لغطا أو صمما
كتابة سطر طلاقها سلم
قاذفه وفيه مقتول كهى
رؤية زيد فى المرأة مثلا
يسمعه ولو بريح حملا
من مكره أو ناس أو من جهلا
وهكذا اليمين دون حل
شعور بالتعليق أمرا مشكلا
على الذى يعلم بالتعليق
مع علمه فعند جهل أجدر
حر إلى الأربع هذا العد
 وخمسة زد إن بكلمتا نطق
تلد فصاحباتها أو هنا
ثلاث فى الأولى ومن بها ختم

وطلقة واحدة فى الثانيه
وإن ثلاث ثم أخرى أو معا
وثان ثم ثان إن ولدن
والأوليان تطلقان كله
ثلاث لأولى ولكل والدة
قلت ولوتى ثم ثان ثم تى
والغير طلقة ولو هاتان
طلق أخيره وأوليين
فى العكس للأولى ثلاث ولمن
ضابطه إن الثلاث القاعدة
فقط فطلقة أو اثنتين
وإن يطلق حائضا أو نفسا
كذلك الطلاق فى طهر إذا
أو ماءه استدخلت العرس بلا
من زوجة فذاك بدعى حظر
وتندب الرجعة وليستأنى
ولو على جمع الثلاث استولى
وهو لمن يطهرها لم يجعلها
وطلقى نفسك مهما قال
وقبله يرجع والمعلق
إن ذكر من عدد أو نوي
ولو بالاختلاف فى الصريح
وقصد تفريق على الأقراء لا
بلفظ للسنة والتقيد
وهكذا استثناء بعض النسوة
كعتبها بزوجة جديدة
أو قال فى مطلق ما قد علقا
ودينوه فى جميع ما ورد

وطلقة وطلقة فى التاليه
يلدن يطلقن ثلاث جمعا
معية فالأخريان مثنى
وفردة ثم ثلاث جملة
من الثلاث الباقيات واحده
ثلاث للأولى وللأخيرة
معا وثان يتعاقبان
ثلاث والثالثة اثنتين
يتلو بطلقة والأخريين ثن
إلا لو اضع عقيب واحدة
فقط فذى تطلق طلقتين
أو فى أخير الطهر لا الحيض أسا
فيه وطء أو فى حيض قبل ذا
ظهور حمل لا اختلاع حصلا
لكن إلى وقت وقوعه نظر
به إلى الطهر وإلا سنى
لكن تفريق الثلاث أولى
معتدة والفسخ أيضا لا ولا
تمليكها ذا فلتطلق حالا
منه لغا ويقع المتفق
وما يقول الزوج أن تطلق هيا
و الضد كالتطبيق والتسريح
يقبل فى ثلاث أو قد وصلا
كشرط سكنى ومجىء العيد
لا إن بدت قرينة للقوة
أو حله الوثاق عن مشدودة
يومين قلت باطنا لا مطلقا
لا أن يقل أردت إن شاء الصمد

فصل فى بيان الرجعة

له النكاح طالقاً مجاناً
فى عدة لا ردة بالكلمه
أمسكتها على أو رددتها
ويعانى هذه الصراح
رفعت تحريماً ولا حصر لها
لم يشهد اثنين على الرجعة أو
بالوطء وليحرم ولا حد بلى
عادت إلى الإسلام قبل العده
رضى النكاح ثم عادت فرأوا
عن نسب حرم أو رضاع

باب الإيلاء

زوج بصحة الطلاق متصف
لا مع نحو شلل وقرن
فى الفرج والنيك وتدين نفى
وكافتضاض البكر أو ما شابه
لامست لا باشرت أو لن أدخلها
والمس والإفضاء والإتيان
عنك بتنجيز وتعليق قرن
من أشهر أربعة أو قدراً
أو يخرج الدجال أو ريح
فى أشهر أربعة لا يقدم
والعتق أو يلتزم الاعتاقا
صيام هذا الشهر إن وطئت مى
أو عن ظهارى ثم عنه يعتق
ظهاره يعتق ولكن عنه لا
ثم مضى فإن جماع يجرى
بشهر انحلال الإيلاء ثبتا
فأنت طالق بنزع الحشف
لذا ولا وطئت كل واحده

يصح إن راجع أى كانا
تقبل حلاً فجزت لا مبهمه
رجعتها راجعتها ارتجعتها
إلى أو قال إلى نكاحى
وبكناية أعدت حلها
وكتزوجت وبالحظ ولو
لم ترض لا بمجرد تطليق ولا
يوجب مهر المثل لا فى رده
إذا أنكرت الرجعة أو
تصديقها خلاف الارتجاع

يفسر الإيلاء بأنه حلف
على امتناع من جماع ممكن
كمثل الإيلاج وغيب الحشف
والوطء والجماع والإصابه
وبالكنايات كلا باضعت أو لا
بها كذا القربان والغشيان
وجمع راسينا وساد أبعدن
أطلقه أو فى يمين أكثر
يمثل حتى ينزل المسيح
يموت أو يقدم حيث يعلم
وهو كأن يعلق الطلاقا
والصوم دون قرب حنث وعلى
كأن وطئتها فعبدى معتق
وأن يزرده إن أظاهر فتلا
وفعتيق قبله بشهر
وباع هذا العبد قبل أن أتى
ودونه يبن عتقه وفى
إن غيبست والارتجاع فائده

أو لم يقل كل وإن يرد هنا
ولا أطاك فبالجماعه
ولا أطاك فى العام إلا عده
فإن مضت أشهره المحكيه
ولم يحل بزوال الملك عن
وما بها مانع وطء إلا
تطالب الزوج به دون ولى
بالعرس مانع نعم إن كانا
وإن أبى طلقها من حكما
ثم ليين أو يعين زوجها
حشفة ولو مع النزول
من غير ما حنث ولا انحلال
وحيثما طلقها أو ينتفى
ولو كيلها طلاب الزوج غاب
فإن مضى إمكانه ثم طلب

باب الظهار

تشبيه ذى التكليف من لم تبين
حلا وجزءها كشعر أطلقا
ذاك ظهار منكر فعرسى
ظهار إيلاء وإن لم أنكح
بالموت لا العود وفى كأميا
وأنت طالق كظهار عمتى
أراد معناه كلاهما هنا
وهى حرام مثل ظهر أميا
أو الطلاق بالحرام والذى
وعكس ما قلنا ظهار وإذا
ولحظة إن أمسك المتصفه
حيث بفعل غيره قد علقه
أو التى ظاهرها ووطئ تى

يجزء أنثى محرم لم تكن
أو كان ذا تأقيت أو معلقا
كظهر أمى فى شهر خمس
عليك بالقدرة فليتضح
والرأس والعين وروح كنيا
طلاقها ولو بكل كلمة
أن يكن الطلاق ليس بائنا
فإن طلاق أو ظهار نويا
بتلو فكذا فلينفذ
نواهما خير بين ذا وذا
بغير قطع وعقيب المعرفه
أو راجع الرجعية المطلقه
فى مدة الظهار ذى التأقيت

تحرم كالحائض حتى كفرا
 إلا إذا اتصلا أكيدا
 أو عرسه ملك لغير واشترى
 وكوقاع صوم شهر سبقا
 رقبة مؤمنة بالله جل
 مثله جنون غالب وهم
 كاملة الرق بلا شوب عوض
 فى نصف عبيدين وباقي ذين
 ينوى لكل نصف كل من ملك
 نوى لها الجميع أو بغصب ذا
 أو كان مرجوا مريضا ففنى
 وأخرسا يفهم والمنفصله
 إلا من الإبهام والخنصر مع
 ولا الذى يفقد والمستولده
 فذاك لا يجزئ كفى جنينه
 وليعد المخطئ وذا للعسر مع
 ولو بلا نيته أو احتوى
 أو مرض أو منصب أو اقتنى
 لا أن تكن واسعة أو يغيب
 ورأس مال كسبه يكفى هنا
 ثم إلى ستين مسكينا دفع
 مملكا أما خذوه ونوى
 مدا فمجزئه ومن لا لزما
 لهرم ومرض يدوم

باب القذف واللعان

قذف سوى الأصل لذى التكليف
 عن الجماع حيث يستوجب حد
 بلفظ نيك ولوج الحشفه
 وإن بتذكير وضد لحنا
 غير الرقيق المسلم العفيف
 أو كانت الحرمة فيه للأبد
 فى الفرج قلت إن بحرم وصفه
 وفرج ذا وذكر منك زنا

مع فيهم زناه أو ذا وزنى
ولست بآبن خالدا لا منه
شرعا كذا بما كنى بالنيه
زنى بك وأنت أزنى منى
آبن الحلال أنا لست زانيا
لكل مقذوف ولو بفردة
عبد وإن أربعة تشهد فلا
ذكور أحرار وكل مسلم
أو طرأت من بعد ردة لا
أو مستحقه عفا وحلفا
قاذفه وبنكوله يرد
عنه ولم يثبت به حد الزنا
وكله يبقى أن البعض عفا
والسيد التعزير بعد الحتف
ولو جرى من سيد لعبد
بالرأى فى نكاحه أو ظنه
صدقها أو سمعه من معتمد
فى خلوة معها يرى المتهمها
ونفيه المولود إن يثقنه
معه مخيلة الزنا لا إن عزل
وهو على الولاء والفرع ذكر
ترجمة بترجمانين اكتفى
وفى لعان العرس لفظ اشتهر
تأتى وباعتقال مرجو وجب
تغليظه لذى اعتقاد أو لا
وعمقام مكة المعموره
وصخرة المقدس للمطهر
وللمجوس بيت نار لا صنم
ووعظا وخوفا بالصمد

وخالد أزنى من الناس عنى
أو ثبتت الزنا ويعلمنه
ولا لمنفى إن أراد نفيه
زنأت بالهمزة لا فى الكن
تجيب زوجا عن زنى لا كيا
يوجب ضعف أربعين جلدة
ولو بتكرار ونصفه على
أى: بالزنا مجلس حكم وهم
ولو بالاستيفاء قد استقلا
زناه أو أباحه أن يقذفا
أنى لم أزن فإن يحلف يحد
فحلف القاذف مسقط هنا
ويورث الحد كمال خلفا
ووارث المجنون فليستوفى
لغيره التعزير دون الحد
يباح للزوج إن استيقنه
مؤكدا بقولها وقد
أو استفاض مع مخيلة كما
وتحت شىء ومرارا مؤذنه
كما لو استبرأ بحيض إن حصل
مع اللعان منه وهو مشتهر
فى كل مرة من الخمس وفى
والزوج فى الخامسة اللعن ذكر
وتلك فى خامسة فبالغضب
إمهاله ثلاثة والأولى
بعصر جمعة وبالمقصورة
وبين قبر المصطفى والمنير
كنيسة وبيعة لذى الذمم
وللتى حاضت بباب المسجد

وعند مرة لمن خاتمته
وقال رب المجلس اتق الله
واشترط التكليف للملاعن
ولو جنينا وقضى من قبل
لا أن يقل عرفت والإعراض
ثم إن استلحق كالتأمين في
غير له لا في جزيت خير
يلحق لا لنسب بملك يد
من توأمين وعقاب من قذف
بغير حل واشتباه شرطاً
ومع إمكان لحوقه الولد
إن كان في النكاح إن تسأل في
أو امتناع عدهن ومنع
وبلعان الزوج حرمة الأبد
لزوجته والأجنبي بنطقه
ويلزم العرس به حد الزنا
ولم يجب إن لاعنت قذف
بالوطء، ثم قذفها ولاعنا
لأول ورجمت لما تلا

باب العدد

تعتد حرة ولو كانت بظن
بفرقة حياة الزوج إن هيا
ولو صبيها وخصيها وامرأ
ثلاثة القروء أطهار لنا
وامرأة لم تر حيضاً أصلاً
مدة يأس نسوة العشير
وباق طهر ولمن تنسى يعد
وما سوى الأكثر لا احتساب له
وآيس قبل نكاح يطرا

واطئ ولو في عدة إن لم تبين
استدخلت منيه أو وطئاً
علق باستيقانها أن تبرأ
يحتاشها دم ولو حبلى زنا
أو نسيت أو بلغت لأعلى
لها ثلاثة من الشهور
أكثر شهر أولين كأحد
فإن تحض قبل الفراغ الأوله
فالعدة استأنفتا بالأقرا

وبوفاة الزوج وهى حرة
وبطلاق بائن قد أبهما
وتترك التزيين بالمصبوغ
والخضب قال والطيب وفى الطعام
ودهن شعر واكتحال الإثمد
وبالنهار مسحت لا الأبيض
وغير حرة بقرأين إذا
وبتكمّل انفصال حمل
ولو نفى ولحمة إن أخبرت
لا علقا ومع صبا أو مسح
وإن تلد بعد انقضاء لأقل
من الطلاق لحق الزوج هنا
وأحق القائف فيما قد فسد
وعدة الوطاء من التفريق
أقل إمكان لمولود كمل
سته أشهر وقلت مع خلل
فإن تخللت يكن ذا حملا
لرافعى البحث والتصوير
لحم ثمانون قروء الطهر
وللإمام عشرة وسسته
ولذوات الابتداء ثمانى
معها ثلاثون وأربعون مع
كفى الطلاق بولادة الولد
ولحظة فى كلها وحلفت
عادتها ووقت وضع إن على
ونفيها الرجعة إن يتفقا
والزوج فى أى زمان طلقا
وأنه راجعها من مدة
كذا بالاتفاق منهما على

بأشهر أربعة وعشرة
ممسوسة حالت بالأقصى منهما
له وحلى الحب والمصوغ
الكحل إن حرم فى الإحرام
والصبر لا فى ليها للرمد
ودون ترك ما ذكرنا تنقضى
تعتد بالأقراء ونصف غير ذا
يمكن من ذى عدة فى الكل
قوابل أن لو تدوم صورت
لعدم الإمكان فى الأصح
من أربع من السنين والأجل
والناكح الثانى حيث أمكنا
ومن زمان الوطاء إمكان الولد
أو موته عنها أو التطليق
وبين توأمين الأقصى مع خلل
إذ هذه المدة للحمل الأقل
آخر فاشترط كونه أقل
أقله أربعة شهور
فى الطهر ضعف ستة وعشر
ولحظتان فى الجميع البتة
وأربعون والإماء اثنتان
سبع إن الطلاق فى الحيض وقع
وللإماء مع ثلاثين أحد
فى غير أشهر ولو من خالفت
وقت الطلاق الاتفاق حصلا
على زمان الانقضاء لا مطلقا
حيث على وقت الولاد اتفقا
بالاتفاق أنها فى العدة
وقت ارتجاع إن نزاع حصلا

فى وقت الانقضاء وأى سبباً
وإن مضت ونكحت ثم ادعى
وهى له ومهر مثلها على
وحيث لم يشهد له عدلان
فإن تقرب بارتجاع الأول
فباليمين مهر مثل كله
إلا إذا ادعى على مستبهمه
فإن تقل طلقتنى وهو نفا
وجازما يحلف مهما يقل
وليس يقبل ادعا شك المره
إن تتفق أو حملها لمفرد
أو قد رأت وتمت الأقرا ولم
أما لشخصين فيالحمل بدا
ووطء الزوجة فى العدة به
وبعد ثنتين والإنفاق
وفى اعتدادها لتطليق رجوع
وانقعت بخلطة الزوج لمن
وبالجماع فى نكاح قد فسد
أو بعد تجديد مع الوطئية
وروجعت فيما تبقى وإلى
ولازمت مسكن فرقة وإن
أن تنتقل أو فى طريق تكن
ولقيام الحد والمهاجره
وخيرت فى سفر لم تنتقل
قوم التى فى البدو أو تقيما
بعد قضاء حاجة كذا فى
ومدة المسافرين أعنى
كمثل ما لو خرجت معه لما
وإن تقل بإذنك انتقاليه

فى رجعة والانقضاء إن أطلقا
رجعتها فشاهدها سمعا
ثان لهدى إن يكن قد دخلا
حلّفا إن شاء دون الثانى
أو تنكر ارتجاعه وتنكل
غرمها ولم تصر عرساً له
تحت امرئ زوجية مقدمه
هذا تكن زوجته إن حلّفا
إنى لا أعلم أو فلينكل
والاكتفاء بالعدة المؤخره
حيث دم مع حملها لم يوجد
تضع وإلا بعد وضعها تتم
ثم لتطليق بدأ وجددا
تعلقت وقبل وضع المشتبه
لها إذا كان به الإلحاق
زوج وقبلها وقبل أن تضع
تعتد لا بالوضع فيمن لمن تبين
ولتبين وهى إن تطلق بعد رد
استأنفت كأن يطا الرجعية
أن وضعت إذا أحست حبلا
لوارث يرضى ومسكنا إذن
لا لاحتياج مطعم وقطن
والخوف فى نفس وفى مال المره
فيه كما لو أحرمت أو يرتحل
فى قرية ثم لتعد لزوما
مدة إذنه وفى اعتكاف
إن لم يعين مدة فى الإذن
يحتاج ذا وما لها أن تحرما
يحلف لا وارثه بلى هيه

وحيث لم يلق بها فما دنى
ويدخل الخلوة حيث جاريه
وامرأة يهاب عند الطالق
ولم يحز ولو لقوم خلوه
فى عدة الأشهر باع داره
أبدله لها وبالإعسار
قلت فإن ينقص زمان العدة
للغرماء زائدا وإن يزد
وحيث لا استقرار بالأقل
قلت ومن فى داره لو طلقت
على الغريم إذ بعين المسكن
واستقرض القاضى على من بلده

فصل فى بيان الاستبراء

من الإماء وزائلات الفرش
وبحصول ملك غير عرسه
والرفع للكتابة الصحيحة
تمتع ووطئه المسبيبه
وإن وطئ وانقطعت بالحبل
من قبل وطئه أقل الحيض
كما لو الجماع فى الطهر وقع
من بعد أن يلزم ملكه هنا
وبعد أن طلقت المزوجه
والوثنيات ومرتدات
به ولم يطأك من ورثنى
أحقه عند الاحتمال الولدا
ولدت منه إن يكذب يحلف
زوجته والولد الذى طرا
به وصارت هى مستولده
بعد شرائها بغير استبرا

محرم تزويج كل من غشى
لا أن تزوج ذى وذى من نفسه
كطالق كانت له منكوحه
والرفع للردة والزوجيه
إلى مضى حيضة إن تكمل
قلت الإمام قال إذا أن يمضى
إن لم يكن كذا فلا حتى تضع
والشهر والوضع ولو من الزنا
وعدة إن اعتدادهما اتجه
وبعد إسلام المجوسيات
والقول للسيد فى أخبرتنى
وأنا بعد حيضها والسيدا
إن هو لم يدع الاستبرا وفى
أن ليس منه وأن الشخص اشترى
يحمل الملكين الحق نسبته
هذا إذا بوطنها أقرا

باب الرضاع

وحاصل من درها وإن غلب
أو الدماغ قبل حولين بشي
كلفظه لها يقينا حرما
أو ممن استولدها ومن نسا
يثبت بين أحد من هؤلاء
إليه من عليه قد در اللبن
ينتسب الرضيع إن يأس حصل
لزوجة الشخص وإن أباها
لزوجته كيف فيهما وقع
فليس بالمدفوع للأولى إذا
للدر إلا برضاع الثانيه
مهرًا بلا وطء وإن قبض وقع
أن شهدت بشرطه مرضعته
وأمرها والبنات لا إن ادعت
زوج إلى التي نكاحها اندفع
للزوج لكن بعد وطء أجمعه
حولين وهو مسقط لمهرها

باب النفقات

رتقاء أو مريضة أو ذات جن
أن بانت المرأة إذ لا حبلا
وجهين قلت لكن الثاني أسد
من شبهة أو مع زوج أكلت
إن لم يضر أو دون إذن ذهبت
لها ومثل اليوم ما يبيع
بشرط حكم حاكم وآبا
عادت ومن ردها بالسلم
بالنقل ومن لا راتبة كعرفه
بعد النكاح أو قضاء وسعا
تليك مد حبة صحيحه

حصول در في حياتها حلب
إن حصل الجميع في معدة حي
لا الحقن خمسًا لا بتحويل وما
ولو من المستولدات خمسًا
لا أخوات أو بنات قلت لا
أو من تفرقن على من ينسبن
ومن ذكرنا إن من اثنين احتمل
عن أول ومرضعا لبانها
ويدفع الطاري النكاح واندفع
قلت فإن يصدر على الترتيب ذا
في الأجنبية تعد الساقية
ولو بقوله وقولها دفع
لا يسترد منكر ويثبت
لا إن أرادت أجر ما قد أرضعت
ونصف ما سمى أو الكل دفع
ونصف مهر المثل غرم مرضعه
لا إن ندب قبل كون عمرها

أوجب لعرس مكنت زوجًا وإن
ولو صغيرًا لا صغيرة إلى
أو وضعت وإن قضى على أحد
مثل الإمام اختاره أو حبلت
أو وطأ أو تمتعًا بها أبت
أو دون زوج خرجت والغرض
لكن بعود طاعة إن غابا
أو أمكن الإياب بعد العلم
أو أمسكت أو صلت المتصفه
يوم عاشورا ونذرا وقعا
بالمنع كل يوم الصبيحه

غالب قوت ثم فالمناسب
ومن برق مس مع نصف على
ورطل لحم كل أسبوع ومن
بحرة أو أمسة أو أنفقا
وليعطها خفا وحيث تخدم
وقدر مدين ورطلين وعن
ووزنه رطلان قلت نقلوا
على ذوى اليسر وقرب مكيل
وأبدلت تبرما ومقنعه
جبة فز أو من الكتان
وأمتعت لحافا أو كساء
مخدة حصيرا أو لبدا كذا
من خزف وحجر ومؤنه
وللصنان مرتك كسدر
قلت الذى أورده الماوردى
وغيره يلزم فى المعودة
فى الشهر مرة وليست تجب
كثمن الماء بعد الانقطاع
ومسكنا لاق بها إغارة
وجاز أن يخدمها كالكنس لا
للمستحم قلت بالقفال
وجهان آخران فى ذى المسألة
ثم على ما قاله القفال لا
احتمل التشطير قلت الأعدل
وأنه يبدل من تألفها
ومنعها من ممرض ومنن
أصولها لا فردة من الإما
وبالنشوز فليعد ما يبدل
وكان ملكها ومن يعجز عن
أو كسوة أو مسكن أو مهر

له على المسكين والمكاتب
من صار ذا مسكنة إن كملا
تخدم وهى حرة فليخدم
أمتها مدا بأدم ما رقا
لنفسها فإن لا يلزم
منشئه أن لمن تخدم من
مدا وثلثا وعليه العمل
من زيت أو سمن وإن لم تأكل
نعلا سراويل قميصا ومعه
أو الحرير عادة المكان
طراحة وثيرة شتاء
آلة شرب وطبخ وغذا
والخبز والمشط وما تدهنه
وأجر حمام لفرط القر
والبغوى أنه فى البرد
دخوله والرافعى أيده
أجرة حمام ومن يطيب
للحيض لا النفاس والجماع
حتى انقضت أو ملكا أو إجارة
ما منه تستحي كماء حملا
فى ذا اقتدى واختاره الغزالي
والرافعى يصطفى أن ليس له
يعطى التى تخدمها كملا
توزيعنا له على ما يفعل
لريب أو خيانة يعرفها
ومن خروج ودخول المسكن
وجاز أن تعاض عنه الدرهما
وعاد بالموت لما يستقبل
أقل إنفاق لحاضر الزمن
قبل دخوله فبعد الصبر

أو مكن الزوجة من أن تنقضا
له ففى الخامس أى منهما
وبرجع عن رضى تنى
لا يلزم الوفا وملك السيد
لأخذه ويعه إن أيد لا
وعرس ليومه وليتته
ولو كسوبا ما به استقلا
فوارث من ذين قدم الأب
أم وفى الأخذ بعكس جعل
وللقليل لا يسد أقرعا
وواجب العرس بلا افتراض
وصرفه من مالها لرجعا
ولقريب عاجز عن قاضى
فهو على أم الصغير وجبا
عليه إن لم يتبرع غيرها
أخرى وعن نكاحه ما انفصلت

باب الحضانة

والعقل والإيمان أى للمؤمن
وأنها ترضعه إن كانه
فى حضنه وإن رضى أن تدخله
إن قال لا يدخل دارى يمثل
ونسبة الرق لسيد جعل
ويشبه عند اتهام للعصب
ولاية الإسكان باقى العصب
منقذح التهمة لو ينفرد
والأب والجد ونحو العم
للأم بالإناث مدليات
أب كذا فأب ذا فوالدات
مولود أصلين فوالد فأم
لولد لأبوين يوجد

ثلاثة يفسخه الذى قضى
صبيحة الرابع بل إن سلما
وإن لثالث يسلم تبنى
خلاف الإيلا والرضى للأبد
منفق مملوكته وأهلا
ويلزم الفاضل عن تقوته
لفرعه وأصله مقلا
ثم الأصل ثم الأقرب
وقدمت أباءه أعنى على
وللتساوى بالسواء وزعا
ويستقر ذا بفرض القاضى
وأخذه للأم حيث منع
به إن منع الأصل كالأستقراض
أشهد كالحد وإرضاع اللبا
ثم إذا تعينت وأجرها
وجاز أن يمنعها إن حصلت

الشرط فقد الرق للمحتضن
وواصف الإسلام والأمانه
ومبطل نكاح من لا حق له
وعاد أن تطلق كعود الشرط بل
وإنما يحضن من لا يستقل
إسكان بكر لأب فأب أب
قلت فإن تتهم البكر حبي
وقولهم كاف وأما أمرد
فامنعه من فراقه للام
تقدم الأم فأمهات
قربى فقربى فأب فأمهات
أب على ترتيب ما قلناه ثم
يتلوه حالات كذا فالولد

ثم أب يتلوه بنت فرع أم
للأب ثم عممة لأم
بنات خالات فأخوال تلا
فولد عم دون من لا إرث له
وبنت أخت تسبق المنتسبه
قلت فلا حضانة لمحرّم
إرثا ولا للذكر الذى هو
ومرتضى ممّيز فإن رجّع
إما زيارة وإما للأب
وأخذه طفله وطفله
قلت لخوف الدرب والقطر الذى
فإن ترافق يستمر وسوى
بل مشبه ابن العم لن يسلم
وإن هموا تدافعوا الحضان فمن
وللرقيق ما كفى عرفا وجب
أو لقمة أو لقمتين بدسم
وخشن فى كسوة وحمل
ولا تعين ما عليه ضربا
دون عمارة العقار وليبيع
ثم يبيت المال لا يضر
تجبر مستولدة إن ترضعها
كالقلم قبله وحرة إذا
وحيث در فاضل عن ولد

يتلوه فرع الجدة للأصلين ثم
إن فقدت يحضن من قد سمى
بنات عمات بنظم هؤلاء
تقدم الأنثى بكل منزله
إلى أخ إن كانت فى مرتبه
أنثى دلت بذكر أن يحرم
لم يرث المحرم والغير سوا
جاء فإن يخرأبأ فما منع
إرساله لحرفة ومكتب
إن سافرت أو والد للنقله
يغى لنحو غارة لم يؤخذ
والده من عصبات كهو
كبرى وسلمها لبنته معها
عليه إنفاق عليه إن حضن
لكن جلوس معه للأكل أحب
روغ قلت من ولى الطبخ أهم
طوقا وجهده الرقيق بذلا
وعلفه سائمة إن أجديا
جزءا وكلا وليؤجر إن منع
فرع مواشيه بنزف ما يدر
مولودها وبعد حولين معا
وافق زوج لا سوى ذا مع ذا
فجائز إجبارها للسيد

* * *

باب الجراح

ومعقب لتلف المعصوم فى
إما بإيمان أو الأمان
كقاتل النفس وكف من سرق
والحصن الزانى على الأنداد
وذا على شبيهه بمدخل
يقصد فى العادة بالمنعوت
مباشرا أو سببا أو شرطاً
به وإهدار دم لا يلتبس
والرش إلا لعموم مصلحه
وحفر ما ضر المرور كل
لفرض الخافر لا إن صدرا
مثل الجناح والبناء وضعه
فى الملك فوق عادة وصاحا
جن أو أرعده فطاحا
فغرق الصغير لا إن جعله
أو أوقدت فى السطح فى الرياح
يسقط والجميع نصفاً يعتبر
وأول الشرطين كالمحفور
فى النفس لا على محارب بلا
ويوجب الضمان أيضاً لا له
ولو مكاتبا وبعضاً مثله
ولا لآذن وفى قطع سرى
كالمكث فى النار ولا أن يزعم
فى كامل النفس لدى الموت مائه
وولدى لبونة وحقه

حالين من إصابة وتلف
بجزية والعهد للإنسان
فاعصمهما على سوى من استحق
وأهل ذمة وذى ارتداد
فى تلف لا صفة لم تثقل
تلفه بالظلم للتفويت
كقاعد يعثر من تخطا
من ذى القعود وبقائم عكس
كفيرة ونحو قشر طرحه
فى شارع وحيث هذا الفعل
إذن الإمام وله أن يحفرا
ذا ميل لا إن يمل ويسعه
بالطفل قلت أو نضى سلاحا
من علو أو علمه سباحا
فى موضع ذى سبع فأكله
أو بارز الميزاب والجناح
أقوى كأن رداه ذا وذا حفر
ونصب نصل موجب التكفير
تجزئة كذا القصاص جعلاً
وعبده فى وقت صيب ناله
بيع مكاتب أباً وقتله
وتارك موثوق دفع ما طرا
كفرا بدار الحرب أو صفهم
قد خمس بنت مخاض بجزئه
وجذعة فى الخطا استحقه

كعبده يعتق والحربى
كجرحه عبد لغير فعتق
سيده منها أقل ما وجب
وأرث ما جناه حال الملك أو
كقطع كف عبد غير فعتق
رجلا لسيد أقل تأديه
وأن يعد قاطعه فى الرق
كان الأقل من سديس ما يدي
وقتل من أخطا فى ذى رحم
هذا هو الأصح عند المعظم
وحرم وشبه عمد نظره
فمات فى صعوده بالزلقه
تساويا وأربعين خلفه
واستدرك المخطى ولكن ضمنه
من يوم موت ولجرح منه
مقدار ثلثها لكل واحد
لداه عما احتاج من دينار
أو حصه القليل ممن حسنا
أنشى من الفعل إلى الفوات لا
يرتبون إن وفوا وحصنا
والمعتقون كامرئ وشبه
كفى النكاح وعن الذمى لا
ثم بيت المال بالإسلام له
كذا من أرش تلف السابق ما
كالعتق والردة والإيمان
قلت المراد خطها فحررا
كان على سيده أن يفديه
ونصفها يغرم جاني القتل
والشخص خالص بأن يهلك فى

أسلم والمرتد بعد الرمى
ثم سرى فمائة أدى وحق
بعد بما جنى على ملك ذهب
قيمته وخيرة الجاني رأوا
فآخر الأخرى وآخر التحق
من نصف قيمة ومن ثلث الديه
ويجرح المذكور بعد العتق
والنصف من قيمته للسيد
قلت: مناسب لمخط محرم
وحرم البيت أصيب أو رمى
بكرهه على صعود شجره
ستين بين جذعة وحقه
أى حاملا بقول أهل المعرفه
يؤخذ فى الآخر من كل سنه
وما سرى من وقتها اجعلنه
من وسط أى مالك الزائد
ربع وذى عشرين نصف جارى
ولى نكاح بفرض من جنسى
قاض بفرض فاسق معدلا
بعضية المعتق والذى جنا
كل امرئ من عصب الكل به
يحمل حربى ومثل حملا
ثم من الجاني كجحد العاقله
زاد إذا جرا لولا تقدما
فالعبد أن يقطع يد الإنسان
فذلك القطع إلى النفس سرى
بالأنزر القيمة أو نصف الديه
وفى تعمد بقصد الفعل
غلبة كالسحر أن يعترف

وأن يجيع جائعاً، ويظمى
ومثل أن يلدغ شخصاً عقرباً
وجمعه بسبع فى ضيق
والتقم الحوت وغير سباح
حيث يرى إهلاكه ذا كثره
مع ورم فمائة معاجله
ولتك من غالب إبل البلد
ثم بأدنى بلد قلت لما
ووزعت على جراح جاني
إن شارك الجاني ولو كالحية
لا مرضاً كمعمق ومن حفر
وللهودى والنصرانى
والقميرين ولذى تمجس
كالشخص لم تبلغه من رسول
ودونه واجب ذاك الدين
والطفل كالأكثر من أم وأب
ولجنين كونه علمنا
حتى جنين هو من ذميه
تجهض بعد سابق الإسلام
بتخطيط بعضه بدا قنا سلم
يعدل خمس إبل قد رسمت
للأربع الأيدي وللرأسين
وإن يخلف زوجة حبلى وأب
ألفت بفعل القنة الجنينا
وسلم القنة كل منهما
قلت وقس عليه ما يجنيه
أن تتفاوت حصص فى المال
أما الكتابى فضعف سدسه
وهو كخير أبوين اختلفا

ظمان والنصف لغير علم
وينهش الأفعى وقتل غلبا
ويلقى الشخص بماء مغرق
فى الماء إن أغرق أو يجارح
كسقيه الدواء ومثل غرز إبره
قد ثلثت ممن جنى لا العاقله
أو إبله وبالمعيب لا يذى
دون مسير القصر ثم قوما
مختلفات الحكم والأبدان
وخائطا فى اللحم غير الميت
والنصف فى الخنثى وفى ضد الذكر
ثلثا وللعابد للأوثان
أو من كالزندق ثلث الخمس
دعوة أو منا مع التبديل
وقيل هم قوم وراء الصين
يؤدى وتقويم الأرقاء وجب
دون الحياة وهو حرماً
دون جنين هو من حريمه
ولو بتخويف من الإمام
من عيب بيع إن يميز لا هرم
بديله للفقد ثم قومت
فردا كما للبدنين اثنين
وقنة تعدل عشرين ذهب
ميتا وساوت غرة ستينا
ينعكس القدران فى ملكيهما
مشترك فى مال مالكيه
والعبد أو فرد من المثال
له وللمجوس ثلث خمسه
لوارث الجنين لا ما وقفوا

وما به عمد وحمل غير حر
لذن جنى بفرضها فى قيمه
كالحمل دون عكسه مع غرمه
وفيه أرش ألم الأم دخل
وحركاته لأجل الكلمة
والمضغ والكمرة كالإمضاء
ولذة الطعام والفساد
فى نهجى الجماع والغائط لا
أو الزنا بالمهر والمختاره
إلا على الزوج ولو بالدس
والأذن إذ بها الديب وقى
والمشى والعين ولو بالجهر
ومشى رجل فردة وبطش يد
وما يوارى لثة ، ولحى
وألية والشفر تأتى فى
وعقله فى الخلوات يعرف
أما الخواس فبصوت منكر
وذفر ريح ولنقص كائن
وواصل بأى خوف ذى قوى
كداخل الشرج فى العجان
كالربع والرأس أو الوجه فما
وأتمل فرد من الإبهام من
متغير أو بان أنه فسد
كنصف عشرها وإن عادت كما
وكاليد الضعفى بقطع النافعه
وأذن تلصق بالمككان
ومن سوى الإبهام كل أنمله
وما من العشرين والثمانى
وحط نقص كل جرم ذى ديه

ففيه من قيمة أمه العشر
مسلمة رقيقة سليمة
مع ما ذكرنا أرش شين أمه
والعقل واللسان حتى ذو الثقل
والنطق والصوت وذوق الأطعمة
وقوة الإحبال فى النساء
ومسلك الغذاء كالاتحاد
بول ولو مع النكاح فعلا
تحرم ذا كالأرش للبكاره
لأصبع والجلد مثل النفس
والسمع لا تعطيله كالنطق
وبصر العين وشحم منخر
وشفة لها إلى الشدين حد
وزر شىء ثدى امرأة وخصى
إطباقها عن بدن كالنصف
إن قيل قد جن ولا يحلف
وقرب ذى حد ومر مقرر
يحلف بل طبقة من مارن
بها الغذاء يستحيل والدوا
كالثلك والفسرد من الأجفان
يوضح وينقل عظمه وهشما
يد ورجل وكذا ظاهر سن
منبتها عن عارفين كالقود
أجاف أو أوضح ثم التحما
تقوى وفلقه اللسان الراجعه
وقطعت للدم لا المعانى
كثله والبعض قسط الجرم له
يحسن والأكثر للسان
وواجب الجنايمة المبتديه

وعدد الأرض إذا تعددت
من فاعل أو موضع أو حكم
وجلدة بين الجراحتين لا
وباليمين قلت مع إمكان
وإن يصدق فثلاث ودخل
حز إذا لم يختلف وصفاهما
وما سوى الشرط لنفس يشترط
وبين ذى ربط على عظمين
والبطش والحواس والعظم وضح
لا قطع بعض الكوع والفخذ ولو
ولو صبيا وبطن الصيد لا
وحت ذى ضراوة طبعاً ولا
وستر بئر الدرب والمضيف
وقتل منقول الحشا ومشرف
وقاتلا وكافرا لا عهدا
لا حيث يجهل الوكيل العفو
كأن يحز الشخص مجروحاً وجد
وبدلاً عن قودان نفقا
وبعد ما لو سبب القبض جرى
والعفو عن نفس وعفو الطرف
ثم سرى وما سرى هنا ودى
ولا إذا القطع سرى ثم عفا
اقتص من قاطعه ونفقا
وإن عفا فبدل تنصفا
على امرئ ملتزم الأحكام
ولا بجريئة أو أصليته
قلت ولو رمى امرؤ منا إلى
أو رشق الحر رقيقاً فعتق
فلا قصاص استثنى تين من لدى

جائفة وما بإيضاح بدت
أو صورة بحاجز من لحم
إن رفع الفاعل أو تأكلاً
بأنه حين يرا أرشاً
فى النفس كل إن سرت أو من فعل
وفى ارتداد فليجب أدناهما
عصمتها فعلاً وفوتاً ووسط
ومقطع كمارن وعين
وشق مارن وأذن فى الأصح
كرها كأمر من إذا عصو سطو
بقتله لنفسه إن عقلاً
أرش بعنقه وما تمولا
بما يسم غير ذى تكليف
أو ظن صحة بضرب أضعف
له بحر بيته وعبداً
بغرمه ولا رجوع الأقوى
فيه حياة استقرت القود
جان كأن عفى به لا مطلقاً
كرميه الجانى، والقطع سرى
لا يسقط الآخر لا إذا عفى
إن كان من واجب قطع أزيداً
وليه عن نفسه لا الطرفاً
سراية حز الولى العنقا
وفى اليدين ليس شىء إن عفا
إن كان لم يفضل به بالإسلام
لدى إصابة وسيدته
ذى ذمة أسلم قبل وصلاً
من قبل أن يصيبه بما رشق
إصابة وحيث حر ذو هدى

يقتل من يجهل منه الأصل في
والرافعى عن كتاب البحر
هذا على القولين فيما لو قتل
على القصاص فعلى ما قلنا
ومن جنى أو فرعه إن ملكا
وفى سوى النفس بنسبة البدل
ولا حكومة ولو بالكثرة
وضرب كل واحد سوطا إذا
ساعده وشارك المداويا
أو منه جرحا لا قصاص فيه
وواجب فى طرف وفى التى
فى الحر دفعة وفى التحامل
ولقريب مسلم أن يرتدد
والقادرون للزحام اقترعوا
ومن يبادر قبل عفو قبضا
وحق غير فى تراث الجانى
أو مثل فعله كقطع ساعد
وقطع أدنى مفصل بالهشم لا
نعم بمسموم ومثله حتف
وسعة الإيضاح ولتكمل
ورأسه بحصة الأرض ولا
ومن جنى إن فات منه جرم
فعادل أصابع الكف لقط
مع سدس الذى يذى عن اليد
لا حيث كان زائد ذا ليس
وليلتقط أثملة من أربع
وزيد إن يبق وبالأطراف لا
ولو لمن فرقه والعاصى
وفى الذى يترك نصف الدية

هدى ورق فالقصاص منتفى
حكاه أما شيخنا فيجرى
المسلم الحر لقيطا والعمل
عن شيخنا ما هذه تستثنى
قسطا من القصاص عنه تركا
عنه إلى النفس بلا خلف المحل
ممن جنى كمكره، ومكره
تواطئوا وقطع ذا كفا وذا
بعلمه لا سبعا وخاطيا
كقتل حر البعض للشبيه
توضح لكن باشتراط الجملة
لوارثيه مثل مال حاصل
ثم يمت والمال فىء إن وجد
وهو بمنع غيره بمنع
له وما عن حقه زاد قضى
فى الحرم اقتص وباليمانى
بكفه بساعد بلا يد
باللوط والسحر، وإيجار الطلا
كمنكب وفخذ إن لم يجف
ناصية الجانى بأجناب تلى
تجز بوجهه وقفأ أن يكملا
لا صفة بأرشه يتم
خمسا من الست الأصيلات فقط
يحط شىء منه وليجتهد
ولكيف إن بادر لقط خمس
مع أخذ أرش نصف سدس أصبع
فحز أو آخر والقطع ولا
إن مات قبل فسوى قصاص
كما فى قطعه يدا وفى موضحة

تسعة أعشار ونصف عشر
ولم يجب بها القصاص وكفى
ودون وال فليقع وعزرا
وخطأ يعزله وجعلا
بإذن كافر قريب يقبض
وأجر من يحده أو يجلد
منتظرا تكليف نحو الطفل
بالقول منها مع وجود مرضعه
وفى سوى الحد ليحبس والولى
فعاقل الإمام بالغرة قد
والإثم فى العلم به وحتى
وأخذ الولى للذى افتقر
إلحاقه القائف فى قتل أحد
خروج ما يليق من فرج له
إلا إذا كذب وضع حمله
خصييه والشفرين منه، والذكر
لمنع قطع زائد بأصله
فتصرف الأنثى لذا التعليل
بفرضه أنثى ويصرف الرجل
حكومة الشفرين مفروضا ذكر
والأنثيين وليعطوا العافيا
ومن يساره يديها
وفى اليمين حيث أخذها عوض
ظن ودهشة وسن العسجد
فى غيرها كالغوص فى لحم ولا
وفى لسان أخرس والسن من
وكسر ترقوين والأضلاع
ورأس ثدى ذكر وذكرو
وفى يد زائدة وتعرف

منها كفى العقل وجسم يسرى
ذى خطأ ومن سوى مكلف
كفعله عمدا سوى ما أمرا
إليه أما الجلد والقطع فلا
من مسلم وال ولا يفوض
ممن جنى وصين عنه المسجد
وعود غائب ووضع الحمل
والفطم فى الحد وكافل معه
وجالد إن بالإمام يقتل
كلف لا حيث يجهله انفرد
تسقط فوقى أنمل للتحنا
وجن أرشا وهو عفو وانتظر
مداعيين وظهورا معتمد
فالسبق فالتحاقيه فقوله
لقطع خنثى مشكل من مثله
وما عفا عن القصاص بل أصر
اعكس وفى الواضح بالأقل
حكومة الخصيين والإحليل
من خصلتين تذكران ما سهل
دية ذين بحكومة الذكر
عن القصاص ما ذكرنا ثانيا
عن اليمين لا قصاص فيها
بل دية ولتكف حدا إن عرض
قالعها عزز للتعمد
يقطع جلد فوق عظم فصلا
طفل وفى شاغية وصبغ سن
أو بعضها وقوة الإرضاع
وذكر عن انقباض وانبساط قد عرى
بكونها عن ساعد تنحرف

إن لم تكن أقوى ونقص أصبع
وذاك جزء دية نسبة ما
من قيمة المذكور عبدا مثلاً
والنقص باجتهاد حاكم ثبت
فكفه متبوعه الأصابع
ومارن الأنف لغير اللين
وحيث لم تنقص كسن شاغيه
ولحية الأنثى لمنبت فسد
هذا وإن أمكننا نقدر
من قسط ما قلنا ومن حكومته
وحيثما يجن فيقطع يده
فنقص قطع للذى تقدما
وبأقل قيمة يوم فدى
ولازم فداء مستولدته
والاختيار واسترد وقسم
وإن يمت تصادما حران
وفى اصطدام الحاملين أربع
والنصف من قيمة ما الآخر ركب
وكل واحد على عاقلته
وإن تعمدا فقيمما خلفا
وغرة للحمل بل أن يركب
يحمل على المركب والعبدان
والعبد والحر فنصف قيمته
علق بهذا ولمستولدتى
أو مائة أو مائتين ساوتا
وقيمة الغرة أربعونا
من سيدين وبالإرث ينفرد
والفلك كالدابة، والملاح
إن غلبته باليمين أما

وضعف بطش بالحكومة ادعى
تنقصه جناية لو ختما
عن دية العضو الجريح نزلا
هنا وعن متبوعه الذى نبت
والجفن متبوع وهذب تابع
وماله مقدر للشين
وأصبع زادت تقدر داميه
للعبد والتعزير فى الشعور قد
بماله مقدر فالأكثر
والعبد فى رقبته لا ذمته
جان فيجن ثم يهلك بعده
وما تبقى شركة بينهما
وأرشه جاز الفدا للسيد
وبالعتاق لا بأن جامع ته
قيمتها أن تجن بعد أن غرم
فمال كل فيه تكفيران
بيان التكفير لا يوزع
ملكاً له وإن كلاهما غلب
لوارث الآخر نصف ديته
خالف الأكثر المصنفا
غير الوليين صبياً، وصبى
ماتا بالاصطدام مهدران
فى الإرث عن حر ونصف ديته
شخصين لم يفضل بالاستواء شى
يفضل خمسون وإن أحبتا
يبقى ثلاثون بأن يكونا
كل وغير جدة فلا تزد
كراكب وتهدر الرياح
إذا تردى فى حفير ظلما

والثان فوقه، ولم يجذب ولم
فدية والنصف منها يتبع
والشخص أن يراق ويجذب ثانيا
ثلاثا من الأول والثلاثان
ونصف ثان هدر لكن على
ودية الثالث كلها على
بشرط أن كل مجذوب سقط
قلت وأن تشرف سفينة يجب
ومال غيره إذا ألقاه
ومن يقل لغيره خوف الغرق
إلا إذا احتاج الذى يلقي فقط
وأنا والركبان ضامنوه
حصته ويلزمه الباقي
قلت إذا كان مراد الناطق
منهم وصدقوه طولبوا بما
أردت إنشاء الضمان عنهم
عند القليل لكن السديد
والمتجنيق أن يعد منه الجر
حصتهم وإن أصيب واحد
وقصدهم إياه قادرين
شبيه عمد وإن قصد فقد

يختز وأول من البئر انصدم
عاقلة الثانى، ولكن رجعوا
والثان ثالثا نعد لاغيا
فليعقلا عن حافر وثانى
عاقلة الأول نصف فضلا
عاقل ثان عن على نقلا
على الذى يجذبه منهم فقط
طرح المتاع لرجاء من ركب
بغير إذن منه ضمناه
مالك ألق فى ضمانى استحق
لكون من قال بثان أو بشرط
إن كان فى المركب ألزموه
حصتهم بقولهم رضينا
إخباره عن الضمان السابق
خص وإن قال الذى تكلمنا
ثم رضوا يلزمهم قسطهم
سواه إذ لا توقف العقود
على الرماة من دم الكل هدر
قصدا بقدرة فكل عامد
على امرئ منهم، ولا تعيينا
فخطأ كصيب غير من قصد

باب البغاة

إن البغاة فرقة مخالفه
بباطل التأويل غير القطع
وخارجى بمطاع الكلمه
وفى القضاء والشهادات وفى
إذ قاتلوا وسمع حجة بحق
لجندها كالعدل وليبدأ بمن
وما لنا اتباع من قد انهزم

إماننا عن انقياد صادفه
لا ردة ومنع حق الشرع
وشوكة يمكنها المقاومه
أخذ الحقوق وضمنان المتلف
وصرف سهم هو للذى ارتزق
ينذر قلت وهو عدل ذو فطن
قلت بلى الجمع الذى تحت العلم

وإن خشينا الجمع فى المآل
كردنا السلاح والخيل ولا
وغير صالح كمن لا بلغا
وبالمجانيق وبالنار رموا
وكافر، والقاتل المنهزما
وإن بأهل حرب استعانوا
وأن يظنوا معهم الحق عدل
ميثاقه ولو بجهل الحق إن
منتقضو العهد وجاز قتلهم

باب الردة

أفحش كفر ارتداد مسلم
محض عنادا وبالاستهزاء
للمصحف العزيز فى القاذوره
وجحده لجمع ما خفيا
لكن متى أسلم يسلم عن أبى
بأن هذا مسلم يقتل حد
ويقبل التوب ولو زنديقا
ولم يناظر وليسلم ويحل
ولمعاهد بجزية أقر
ودينه اقض وعليه يصرف
قلت الذى ما جاز أن يعلقا
والكره للفظ ولردة مع
لا أن يكذب شاهدا وحظ حى
قلت إذا أطلقه استفضله
بغير ما يوجب كفرا كأكل
فموهم إطلاقه أن نجعله
أقلت من على ارتداد قهرا
وطائعا وعندهم يصلح
قلت ولكننا إذا استيقنا

مكلف بفعل أو تكلم
وباعتقاد منه كالإلقاء
وسجدة لكوكب وصوره
مثله بقذف بعض الأنبياء
إسحاق قال الفارسى مذهبي
والصيدلانى ثمانين جلد
وتجب استتابة تضييقا
ريب ومنافره وإن سفل
أو ألحق المأمن بعد أن كبر
وباطل تصرف لا يوقف
واقبل شهيدى ردة قد أطلقا
مخيلة كالشخص فى الأسر وقع
قال أبى مات على الكفران فى
فإن يفسر قوله أو فعله
من لحم خنزير أو الخمر نهل
فيا بل الأظهر أن الحظ له
ولم يجدد بعد عرض كفرا
يحكم باهتدائه لا الأصل
فيها له تشهدا فمنا

باب الزنا

من أوج الفرج بفرج يحرمن ملك ولا تحليل بعض العلما ولو صغيرة أو اكترى له من عبده لا العرس والمستملكه والحيض والتزويج والبهائم عدلين والولى أو ما أوقعه لا مع نساء أربع شهدن كقاذف وإن تجسأ بأربعه وتطلب المهر فيشهد أربع أو يعترف لو مرة وإن هرب لا أن يعد يرجمه الإمام فى حر بصحة النكاح بالأحجار وإن هو اعتل وحد وقطع والجلد لا القصاص لن تقدمه وليس مجلودا بشرب الخمر ومائة يجلد ولينفهم قلت وزوج ونساقاصده ولو بأمن الدرب أما جبره قلت قياس من لم يجبر وقد رأى تغريبها الرويانى مرحلتين أى وجه اجتهد قلت فإن زاد على القصر تبع كيف وقد غرب عثمان إلى إلا لخوف عود ولا تجب أو سيد ولو مكاتبا ومن وأم فرع لا مكاتبا ولا يسمع حجة الزنا لا إن فقد إمامنا أولى به وإن حضر

للعين مشتهى بلا ملك وظن ولو أباحت وطأها المحرما أو نكح الأم كدبر ناله حرمت بنسب وشركه وميت ومتعة وعادم بالكره أن يشهد بذاك أربعه بكرا وعن حد الشهود حدنا بأنه أكره فى المجامعه بكر يجب مهر وحدا ندفع ومنع الحد وتركه طلب مكلفا أصاب بعدما ذكر مجتنب الكبار والصغار وفى اشتداد الحر والبرد صنع ويرجم الذمى زانى مسلمه وداخل فى الرجم حد البكر عامها ولا وامرأة بمحرم ثم وقيل يكتفى بواحد فلا يجوز وعليها أجره تأخير تغريب إلى التيسر بالاحتياطات من السلطان لا أرضه فإن يعاودها يرد وموهم إطلاقه أن يمتنع مصر ولا يجوز أن يعتقلا طالب حمل أهله إن لم يصب ذى الفسق والأنثى مدبرا وقن من رق بعضا نصف هاذين ولا علم الحدود وصفات من شهد وشاهد وبدؤه رمى الحجر

باب السرقة

سارق ربع أو مساو ربعا لكل شخص ملك غيره لدى حقا لسارق بغير شركه والبعض والسيد أو دعواه أو اعترافه ولو أن كذبا ولا الذى أحرز مع مغبوبه إن دام فى الصحراء وفى الشارع بغير نوم منه أو دعواه وزحمة تشغل أو بالجارى تغلق فى النهار أو بحافظ وخيممة مرسلة أذبالا وكالحوانيت بجار رامق لا الضيف والجار ومن قد سكنا كثوب بذلة ومثل الماشيه ونحوها وكقطار الإبل وسكة قد استوت وإلا وما أمامه وواحد ورا والكفن الشرعى لا بقبر والأجنبى الخصم أن يكفن ودفعات لا إذا تخللا كنقبه فى ليلة ونقله قلت إذا أخرجته النقاب أو ظنه فلسا كفى كندوج وبذر أرض أحرزت ووقف والزوج والمسجد قلت أى من الرمى من مغلق بيت سلكه وابتلع الدار ومنه ظهرا أو حيوان سائر أو هو قد

من محض دينار بضرب قطعاً إخراجهم من حرزه إن فقدا وشبهة ودون ظن ملكه وللشريك فى الذى عاناه أحرز لا فى موضع قد غصبا بلحظ أهل للمبالاة به أو سكة سدت ونحو الجامع ولا بأن ولى له قفاه فى العرف مع حصانة كدار إلا بفتح مع منام اللاحظ مشدودة الأطناب بالمبالى وعرصه الخان لبعض لائق كخيل الإصطبل وفى الصحن الإنا فى مغلق متصل من أبنيه تسع مع القائد فى البر الخلى فرد وبالراكب ما تعلا وما أمام سائق ما نظرا قد ضاع والوارث خصم الأمر من ماله ولو بنحو محجن علم من المالك ثم أهملها فيما سواها عن مكان أهله أو قل والجيب به نصاب ينقب فانصب على التدريج وأم فرع عتهت أو تغفى يستثنى مسرجا وفرشا له فحسن لصحن دار فتحت وتركه ووضع المال على ماء جرى ساق فأخرجاه أو عبد رقد

على بعير فالزمام قطعه
كحمل طفل لا قوى الجلد
لا إن دعا عبد بخدع زوجه
قلت الأصح القطع حيث أكرهه
أو نقل الشيء إلى زاويته
وأخرج الغصب ومن منديل
وجائز الكسر بقصد الكسر
من بيت المال وامرؤ ذو مال
وجاحد لأجل أخذ الحق له
تقطع يمناه من الكوع ولو
وناقص والكف والكفان
برده المال وغرم ما فرط
بآفة من بعد رجل يسرى
بالغمس في الزيت الذي قد أغلى
ثم ليعزر ومن الذمى
كأن لبعض المسلمات واقعا
لا لمعاهد هناك وهنا
وسمعت شهادة بغيته
وماله يثبت بالتى ترد
للحاكم التعريض يرجو لو نطق
قلت لجاهل قريبا أسلما
كذاك في الزنا وشرب المسكر

عن قفله جاعله فى مضيعه
ولو بنوم من حريم السيد
مميزا أو دون طوع أخرجه
بالسيف كى يخرج أو ما أشبهه
أو نقل الحر ولو بكسوته
بعضا وخلاه سوى مفصول
أو الرضاى قل أو ذو الفقر
أى من مصالح وذى مطال
أو فيه قد أتلفه أو أكله
زائد أصبع وبالشلا اكتفوا
ويقطع الأصلى للإمكان
فإن يعد أو فقدت لا إن سقط
ثم اليد اليسار ثم الأخرى
ندبا مع المنفق فى ذا الفعل
أيضا لمسلم وهو من القهرى
زنا وللذمى إن ترافعا
بطلب المالك إلا فى الزنا
ثم لتعد لماله بحضرتة
عليه من دون ثبوت قطع يد
بجحدته كما أخاله سرق
أو نشو بدو نازح عن علما
ولم يجوز تعريضه أن تظهر

باب قطع الطريق

قاطع طريق مسلم غير صبي
بالبعد عن غوث ولو فى البلد
وأخذ المال بها مكابرا
بقوة الملك بأخذ ربع
كالسرقاى قطعت منه يد
على الولا كالتقصاص لحقه

معتمد القوة فى التغلب
وداخل فى الليل دار أحد
ومنع استغاثة مجاهرا
من محض دينار ولو لجمع
ورجل خلفا أو ما يوجد
مع قطعه الطريق لا مع سرقه

ويقتل القاتل إن تعمدا
ولتجر أحكام القصاص فيه
قتل وإن مات فتؤخذ الديه
واقبله واغسله وصل إن جمع
قلت فإن مات قد استحق
صلب وذا الذى إلى النص نسب
بجتهدا وشردوا إن هربوا
إن تاب قبل ظفر به سقط
وغير قتل فرقوا وقدموا
فالأسبق الأسبق ثم أقرعا
منها وإن هم قتلوه وزع
فلامرئ ما لم يكن مستوفيه

باب الشرب

طوع لما يسكر جنسا لا الحقن
وغصة حيث سواه عدما
لا حرمة لأجل قرب العهد
أحكام إغماء عليه تجرى
بالشرب قلت هذه مكرره
هذا وحده للنبيذ الحنفى
أو خشب ولا وبالنعال
قام والأثنى جلست من غير مد
من فوق رأس واليدان لا تشد
مقتله والوجه قلت ويجب
نكهته والقىء لن نعولا
عصى بالحبس واللوم وجلد نقصا
لا حده وإن رأى أهمله
ونائب صغيره والسيد
وللشراب ضعف ما قد قدرا
لا الحد فلتضمنه عنه العاقله

والأخريان ثانيان أو فقدا
حتمما وإن عفى بما يديه
فليس فى النفس سوى المكافئه
وليس حتما قطع من فيه قطع
ثم بصلبه ثلاثا يلتحق
قتلا وصلبا فالأصح لا يجب
وعزر الإمام ردا يرغب
وقطعه وقتله الحتم فقط
وما القصاص ساقطا والمغرم
فللعباد فالأخف موقعا
ولو رقيقا كيد وأصبع
عليهم القتل ووزع الديه

والتعزير بشرب من يلتزم الأحكام عن
لا للتداوى والظما وحرما
ولو بجهله وجوب الحد
أو ظنه غيرا وذا بالسكر
يضر به الإمام دون الكفره
أو ردها منشه فى الزنا وفى
بالسوط أربعين باعتدال
وطرف الثوب قريبا منه قد
ملفوفة بالثوب دون رفع يد
فرقه فى بدن ويجتنب
تأخيره حتى يفيق وعلى
وهو ليعزر من بغيرها عصى
عن نزر حده وإن حلله
إلا لعبد طالب ووالد
لحقه وربيه فإن سرى
وجاز والحكم ولا صواب له

وغير جائز كحكم اعتمد
وعاد ضامن على الفاسق إن
كشافعى قاتل للحرفى
للعقل الإغراق من نار لم
وقطع سلعة وليس أخطرا
والفصد والحجم وختن فى الصغر
قلت كذا أصلح فى التعليقه
ويقهر الإمام بالغيا أبى
بالقطع للقلقة قلت الخنثى
وختنه قبل البلوغ أفضل

باب الصيال

يدفع صائل ولو عن مال
وما عن الطعام جائعا عضل
والدفع عن إثم على ما صححه
وغير ذى عقل عن النفس وجب
ثم بضربه الأخف فالأخف
وفك لحى من لعض شدا
قلت كذا شرح الوجيز رتبنا
وجاء فى الحاوى بأو مخيرا
وإن نضنا أسنانه بفعلته
من ثقبه إذ لا له عرس ولا
وإن عمى أو حول عين فسرى
قلت وإن يغصبه أو يستعر
ومتلف البهيمه المسرحه
أو لا وليلا لا يباغ بسبب
من خلف مبصر ولم ينبها
لا برشاش ركض اعتيد ولا
ومخرج للملك غير ضمنا
مضمنا مال كها وهره

عبدین بالتقصير ذا ولا قود
أعلن والجلاد أن يعلم ضمن
نفس رقيقه بإذن الحنفى
يفز بغير لا هلاك لالألم
وجاز للولى إذ لا خطرا
ولأب إذ تركها أقوى خطر
هذا المكان فاعتمد تحقيقه
ختانه وبالبلوغ وجبا
فيه خلاف واسمه للأثنى
قلت وسابع لمن يهتمل

واهدره لا الجرة بالأطلال
كذى اضطرار مال غيره أكل
والبضع واجب ولو بالأسلحه
وكافر برفع صوت أو هرب
ثم يجرح ثم قطعه الطرف
فضرب شدقيه فسله اليدا
ما بين أن يفكه ويضربا
متابعا فى ذلك المحررا
ورمى عين ناظر لحرمته
محرم ثم بحصاة مثلا
وقبله لفتح باب انذرا
منه فلا والسمع دون البصر
جوار زرع والمراعى فسحه
فتح وفى الطريق بتخريق حطب
والعض والرمح بمسحبها
متلف مقطور جمال مثلا
ويلزم الصبر إذا تعينا
ونحوها تفسد غير مره

فى الطير والطعام فليضمن ولا
قلت وأفتى البغوى إن من
فى ذمة فأتلفت متاعا
لأنها فى يده ضمان من

باب السير

إن الجهاد فى أهم الأمكنة
واحدة كما تزار الكعبة
مثل قيام الحجج العلميه
وبالفتاوى وبدفع الشك
والحمل والأدا لشاهد وفى
ورد تسليم لجمع لا نسا
ولو لجاهل مع التقصير كل
واحد لأمة وإنفاق كحج
ومنع ذى اليسر بدين حلا
كمن بواد أخطرت واليم
ولو كفورا ويعود إن رجع
وحل قرية لعجز آيب
ويستعين كافرا إن أمنا
ومنجنىق وبنار وبما
وللإمام ولغيره طلب
لو قهر الإمام ذميا على
فأجرة المثل بخمس الخمس له
وإن لدفن ميت وغسله
من تركات الميت ثم ارتبطا
له فقط قتل الأسير الكامل
والمن والفداء بالأموال
ثم الفداء ورقابهم كما
وقبل أن يظفر مالا والولد
ولا العرس سبيها النكح قطع

تقتل وإن لم تندفع فلتقتلا
يتاع من شخص شيها بثمان
للمشترى يضمنه من باعا
تعار منه لمعيرها أذن

وإن خشى اللصوص فى كل سنة
فرض على كفاية كالحسبه
وبالعلوم إن تكن شرعيه
والضرر عنا والقضا والملك
أمر بعرف ومهم الحرف
وكجهاز الميت بالترك أسى
مكلف حوله عين رجل
بلا ظهور مرض ما أو عرج
ومنع مسلم يكون أصلا
للاتجار لا لكسب العلم
بخير لا من قتال لو شرع
وينصف الإمام إذ يناوب
ومراهق وعبد أذنا
ولو علمنا أن فيهم مسلما
ترغيب مسلم ببذله إلا هب
خروجه لا مسلما وقاتلا
وللذهاب حيث لا مقاتله
عين شخصا كان أجر مثله
بمال بيت المال سقطا
أى رجل ليس رقيقا عاقل
والناس والإرقاق وفق الحال
يغنم واعصم دمه إن أسلما
الطفل والمجنون والمعتق قد
كالسبى فى الزوجين أو فرد وقع

وكالذى يقهر شخص حربى
ذو ذمة أو حملت منا المهر
نغنم يقضى ثم فى ذمته
إن كان فى ذمة حربى فقط
يكون دين عقد دين مهملا
لمسلم لا دين عقد خمر
كقتل ذى قربى ومحرم أشد
يهلك ما حصوله لنا يظن
لحاجة وإن تترسوا النساء
فى صفهم لو تركوا انهزمنا
ترس ومن صف القتال يذهب
لا مائة من مائتين وأحد
ولا للانحراف للقتال
وإن بهذا تنكسر ما جوزا
وعاجز بمعرض أو نفدا
قدرته على القتال واجلا
شارك فيما فى الفراق غنما
فقيمة فى قتله كالأثني
مر وكتبا نفعها قد حرما
يشهد قبل قسمه والرجعه
لأكل ولاعتلاف عرفا
كفاية يملكه بجانا
بيدل منه فلا تعرضا
عما كفاه فاضلا والجلدا
أو سيدان أو وارث تعففا
ذلك مأخذ على المصنف
فى ذاك إلا مع الاختيار
أفلس أو بعض لهذا فيه أو
قربى ولا السالب بالفقد سوى

لا فى الرقيقين وفرد مسبى
يرق غيره ولو من حرره
والدين مما بعد رقيته
إلا لحربى ودينه سقط
أسلم أو أمن حريان لا
كذا إجارة السبى تجرى
وأكرهه لا البراز إن به استبد
ونقل نحو رأس كافر وإن
واقتل رجالا عقلوا والفرسا
إلا لدفع وبقوم منا
لا كافر بمسلم فيضرب
حيث على المثلين زادوا فى العدد
إذ حزبنا لا هم من الأبطال
ولا إذ الفتنة تحيضا
ولا يقاتل معها مهما بدا
سلاحه أو فرس مات بلا
وذو تحيز لذات البعد ما
ولو أسرنا ذا صبا أو خنثى
ككامل من قبل حكمه بما
فاغسل ويستبسط من للوقعه
لعامر الإسلام فيما يلقى
وحيوان الأكل قدرا كانا
وإن أضاف غنما أو أقرضا
ولسواء كبغصوب ردّا
ومعرض جر رشيد كلفا
من قبل قسم واختيار قلت فى
إذ ليس للقسم من اعتبار
فباختيار أغن عن قسم ولو
أفرز منه الخمس لا كل ذوى

مورث والبعض ينفى عتقه
عليه والفرع نسيب حر
ونافذ إيلاد جزء ملكه
أو جر بعد وقفه إلى الأبد
للزراع والغرس فلا تعميما
ولو إلى خرابنا أو أسروا
ذى قوة والحجر عنه فليزل
وداء قلب وصفات الصانع
لا من يكون عنهم بعيدا
للحرب قلت زاد كل مشرط
من فى الصلاة أو بأكل شغلا
يسن كالتشميت والإجابة

فصل فى الأمان

بالطوع لا الأسير محصورينا
ما لم يسد باب غزو عنا
أربعة من أشهر إن قبلا
بأهله والمال معه إن شرط
فىء وللوارث إن لم يبقى
وسمعه القرآن والتجاره
وإن يظن صحة من كل
لأمن لا أن يقل لم أفهم
أو أثخن القرن استحق القتلا
قتال أجمع ولم يمنع يعن
وإن جرى الشرط به لم نوفه
حصن ليعطى منه أنثى مثلا
وذى ولو مفردة وجدنا
من حيث رضخ إن تمت أو أسلمت
فإن تمت قبل فلا فى الأظهر
بأن أجر المثل عنها يجب

وليس ملك قبله وحقه
ولا يحد أن يطأ والمهر
وحصة الغير كفى المشتركة
وليس للموسر والعراق قد
للاحتياج قلت هذا فيما
ومكة ملك ومهما عبروا
مرجو فك مسلما يفرض لكل
كظاهر الأحكام فى الصنائع
وصحة اعتقاده التوحيد
مسافة القصر إذا كاف نشط
وبالملاقة السلام لا على
ومن بحمام وذى استطابه

يؤمن ذو التكليف منا ديننا
قلت وأهل قلعة والمعنى
وامرأة أما كجاسوس فلا
ولو أشارا مفهمين أو بخط
ومال ذى نقص ورجعى رقا
وقصده أمن كالمسفاره
إن أمن لقاصدها من ولى
أو ما أشاره أمانا يسلم
ومن يبارز مسلما وولى
أن يشرط الكف إلى الآخر من
ويعنع الكافر من تذييفه
والعلاج لا المسلم إن دل على
ونحن لا غير به فتحنا
فتلك للعلاج إذا وقومت
قلت إذا تموت بعد الظفر
أما التى قد أسلمت فالمذهب

وأهله بالصلح وهى منه
رد إلى الحصن وصلحه انتقض
لنفسه إذ عُد ألفا قتلا
عدل بأحوال القتال مبصر
أو يقض قتلا لم نرق ونمن
يرق محكوم به إن أسلما
ويقتل التابع دفعا لا ابتدا
وما اشترى يبعث عنه الثمن
يبعث ولو شرطا كعود التزم

فصل فى بيان الجزية

من نائب أو الإمام لذكر
ببعض كتب أنزلت تمسكا
اختار حين نسخه أى بعده
وشهدا بكفره يغتال
أو ما يشاء لا أنا أو ذو البقا
فى مكة المدينة اليمامة
كوج والطائف دون اليمن
ولرسولهم ندبنا مستمع
من حرم الله ويمنعونا
مدتها إلا لمن يمرض ثم
بقدر دينار لنا أو أكثر
من الجنون وانقياد إن قبل
أو مات أو جن وسوء بما
قسطا من أهل جزية لم يبنذوا
يساره بها ولا تداخلا
ذى سفه إن يمتنع فليقبل
وزيده ضيافة لمسلم
عدا وللطعام والأدم قدر
وإن رضوا ينقد وذا مال يفى

لكن زعيم الحصن إن تؤمنه
وما رضى هذا ولا ذا بعوض
وإن يقل لألف شخص مغفلا
لو نزلوا على قضاء ذكر
إن يقض غير القتل من يقتل يخن
وإن قضى الجزية نجبرهم كما
يهرب مأسور يميننا عقدا
لا الغير إن هم أطلقوا وأومنا
والعين إن أكره والفداء لم

وعقد جزية بإذن قد صدر
حرمن المكلفين قد حكى
مثل الجحوس ما علمنا جده
ولو أسلم اثنان وجاد الحال
لا إن توثن القرار مطلقا
أو أقتوا لا إن بغى إقامه
أو فى قراهن فلا يمكن
ومن دخول حرم الله منع
ونخرج المريض والمدفونا
إقامة الحجاز خارج الحرم
وشق نقل أو عليه حذرا
لكل عام دون ما لم يتصل
وأخذت لما مضى إن أسلما
عليه من دين ولسنا نأخذ
وتلك فى ذمة معسر إلى
وجاز إن ماكس إلا لولى
فإن يزد لم ينتفع بالندم
مر ثلاثة ودونها ذكر
وجنسه كمنزل وعلف

وضرب لهزم وأخذ اللحية
قلت وعيب ذا ولو توكتلا
ويضعف الزكاة عنه بدلا
فزاد إن عن قدر دينار نزل
وأخذ عشر من كفور جالب
فى العام مرة وإن تكررا
لنا إليه حاجة أو أهمله
إلى الهدى لا إن ملكناه ورد
ويأمن المذكور فى الأموال
وحمرة وإن جرت شرطيه
واستؤنف العقد لكل من كمل
قلت ولا ينفعه رضاه
أما بلاد نحن محدثوها
لا يحدثون بيعه فيها ولا
ولا يقرون هنا على البيع
بشرط الأرضين لنا يسكنوا
وعند الإطلاق الأصح امتنعا
وهى هنا على الأصح تبني
وما علمنا أصله يحمل على
وإن يرمم أو يعد لا موسعا
لا إن شرطنا نفيه وليركب
لا حديد ومن غيار يلبسون والنسا
فى عنق الرجال فى الحمام
ويترك الصدر من الطريق
والخمر والناقوس مهما أظهرنا
وانتقض العهد بجزية منع
واغتيل قتلا وبشرط إن قذف
على خلاف ما اعتقد
أو فتن السلم أو تطلعا
أو طعن الإسلام والقرآنا

مطاطى الرأس لدفع الجزية
أو ضمن المسلم عنه قبلا
مصلحة ، وهل كذا الجيران لا
لكل رأس ولينصف إن عدل
إلى الحجاز ومن المحارب
وفوقه ونصفه عما يرى
وأن يقر بالخراج الملك له
به قلت ذا أجر فلا نرعى العدد
والنفس والزوجات والأطفال
فناقصى قربه والصهرية
وعن بناء مسلم جار نزل
وترك العالى الذى اشتراه
وبلدة أسلم ساكنوها
فيما فتحنا عنوة من هولا
على الأصح وإن الصلح وقع
وشرطوا الإبقاء فيها مكنوا
أو أنها لهم نقر البيعا
وما نجد فى بلدة أحدثنا
إن كان عنها خارجا واتصلا
مكن والكفار عنه دفعا
إن شاء لا الخليل بركب خشب
ومن حديد خائما أو جرسا
قلت بلا ود ولا احترام
قلت ويلجأ فيه للمضييق
والاعتقاد فى المسيح عزرا
وبقتال وتمرد وقمع
مسلم أو سب النبى أو وصف
أو قتل النفس بموجب القود
عوراتنا أو الطريق قطعنا
أو يؤوى العين لهم أو زانى

مسلمة ولو بعقد وليصر
وامتنع استرقاقه إن اهتدى
وليس بالبطلان في أمانهم
وجائز تقريرهم ومن طلب
وما كذا الصبيان قلت إن قصد

فصل في بيان الهدنة

إمامنا ونائب العموم
ومن يليه بلدة إن تظهروا
أو ما يشاء مسلم عدل قنا
وما يزرده يبطل وما أطلق من
وشرط ترك مسلم وماله
وبعد الإنذار القتال ونفى
إلى صدور النقض منهم وإذا
وانذروا كرد قادر على
بغير جبر وله أن يقتله
أو ذى عشيرة أرادته ولن
يرتد لا المرأة والعبد انقلب
ثم اهتدى وجاءنا أو آمنة
ولم نهادن والإمام يحمي
ويضمنان أنفسهم وماله
وكل من أئلف مال ذمي
واقبض بالقتل وبالقذف يحد

باب الزكاة

إذا قدرنا فالزكاة الصالحة
وأمة الكتاب حلقوما مري
كإبل يشرد أو في حفره
قطعاً وظناً بدم قد انفجر
بجراح وما العظام صالحة
استرسلت وانزجرت به ولا
رابعة لم تكمل إلا بها

خالص قطع جائز المأكحة
كليهما وجرح ما لم يقدر
المزهق الحياة مستقره
وباشتداد الحركات وأخر
لها وإرسال بطير جارحه
تأكل من صيد مرار أغفلا
أن تمسك الصيد على أصحابها

قلت وقد أوهم أن نراعى
 كذا الأمر ففي الطيور
 وإن يهيج عند الإغرا ولا
 إن أمه والعين أو للنوع أم
 وشركة انصدام أرض واعتنا
 أو ارتقى بعد انقطاع في الوتر
 أو رده كلب الجحوس ولما
 منه وعلمت وما من قبله
 ولا الذي يتخذه ثم قتل
 أو غاب ثم مات والإغراء في
 والله ندباً وحده يسمى
 ويندب الإرهاف والقطع العجل
 وقبله لمذبح ومن سفك
 كمثله إن عشب فيما بينا
 وملجأ لواسع أو عمرا
 ولو مع التحرير والإفلات
 لا جلد ميت وإذا أزم من ثم
 وقيمة الصيد على الثاني وما
 فهو كمملوك له من
 عشرة من أصل تسعة عشر
 بتسعة من عشرة قلت على
 ويضمن الآخر حيث ذففا
 وحيث أزمنا فللثاني فإن
 وجملة إن جرحا وأهلكه
 وباحتمال كالتساوي ملكا
 في آخر أزم من أو ذففا
 وحيث مملوك حمام اختلط
 في بلدة صيد وفي برجين
 من ثالث جاز بعلم القيم

الكل في الطيور والسباع
 يشترط ترك الأكل في المشهور
 مطمع في انزجاره مسترسلا
 أو واحد منه وإن مات
 ربح وبانصدام سهم للبنا
 وظن خنزيرا وثوباً، وبشر
 بان بما ذفف لا ما أطعما
 تقتل لكن باعتياد أكله
 كلب الجحوسى وغرمه حمل
 أثناء عدوه كمثله المتنفى
 للفعل أو عض وصيب السهم
 وكونه في لبة من الإبل
 ومن أزال منعة الصيد ملك
 بقصده أو لمضيق الجيا
 بغير قصده حكى التحجرا
 كالحكم لو أعرض عن مقتات
 ذفف ثان لا بمذبح حرم
 لو لم يذفقه فمات بهما
 عشر إلى تسع فإن يجرح ضمن
 جزءاً من العشرة والثاني جبر
 خمسة أوجه سواء فضلا
 أول أرش الجرح والعكس انتفى
 يجرحه باد ثانيا ربعا ضمن
 تذفيقا أو أزم من فرد ملكه
 وليس تحلا وإذا تشككا
 أم لا فنصفه لصلح وقف
 بغير محصور، ومملوك فقط
 يبيع ذا من ذا ويبيع ذين
 أو بتقارر إذا لم تعلم

باب الأضحية

ضحى ثنى إبل وبقر عن
كونه ضحى وسبع غنم
ومعز وجذع الضأن ولو
جربا أو بينة الهزال
وفاتت الجزء خلا القرونا
لم يرع قلت إن مخلوقا بلا
بين مضى قدر ركعتين
من الطلوع يوم نحر وإلى
إذا نوى ذاك ولو مقدما
يجعله ضحية تعينا
وبفصيصة وذات وصمه
يصرفها مصرفها وللظبا
نذره وأن يعيب صرفه
وبتعيب ضحيصة لا
وإن يعينها لنذر يجب
فى وقتها ضحية لكن على
وأن يفرق لحمها أو أكله
كذبح شاة غيره وأكله
وقيمة المتلف وليس تخلص
أو زاد مع فقدان ذات الكرم
فواحد من إبل فمن بقر
وترك ذى تضحية تقليمه
والذكر مشهور وضحى أو حضر
ثم تصدق ببق أفضل
وواجب إن ملك الفقيرا

سبعة يجزئ وأن بعض عرى عن
إلا لصيد محرم والحرم
مشقوقة أذن ولكن ما ارتضوا
ومرض وعرج فى الحال
والخصى أو أعور أو مجنوننا
ضرع وألية كما قد كملا
وخطبتين أى خفيفتين
آخر تشريق ثلاثة ولا
لا إن بهذين يוכל مسلما
لها كذا ينذره معينا
وسخلة عين أو فى الذمه
لغا وتعين الذى تعينا
مصرفها وبسليم أردفه
شئ كأن يتلف أو يضلا
إبدالها بها وذبح الأجنبى
ذا أرش ذبح وكتلك جعللا
أو يتلفنه يضمن القيمة له
والمالك الأكثر أى من مثله
به نظيره مهما ينقص
فالشقص والأفضل سبع غنم
والكمل الأبيض الأسمن الذكر
وحلقه فى العشرة المعلومه
وأكل لقمة ومن فرض حظر
وبسوى الثلث الكمال يحصل
من لحمها نيا ولو يسيرا

لا الفرع بل بأكل كل ضمن
ولم يملك وكهى حقيقه
وتلك فى سابعه والتسميه
وحلق شعر الطفل بالتصدق
والشاة للأثى وللغلام
وبعته تصدقا بما طبخ
رأس دما قلت ويتلو إنى

ما قتلته وجاز إطعام الغنى
مذجا إلى بلوغه العقيقه
إذ ذاك باسم حسن والتهنيه
بوزنه من ذهب أو ورق
شأتان دون الكسر فى العظام
من دعوة أحب وأكره لو لطح
أعيذها الآية عند الأذن

باب بيان حل الأطعمة

حل طعام طاهر كجلد ما
وكالجراد وخصيص البحر
بجملته كضبع وأرنب
وقاقم وأم حبين حوصل
وبنت عرس قنفذ وضب
البط والسمور والسنجاب
يعدو به مثل ابن آوى الصقر
وماله سم وإبرة ولا
كحدا بغائنة وفار
البيغا الخطاف يوم لقلق
ومنه طاوس ونهاس وما
كالحشرات كالذباب النمل
صراره ووزع، وضمفدع
ولا زرافة وأهلى الحمر
كحجر ومسكر وما نبت
بالدر والبيض إلى أن طابا
بكل ما يخامر النجاسه
ويطعم الرقيق والناسخ لا
وأكل محظور يباح إن عرض
وقتل طفل الحرب لا من عصما
مثل الدوا بصرفه سد الرمق

يؤكل بالدبغ الذى تقدمما
حيا وميتا ومذكى البر
وفنك ودلق وثعلب
زاغ ويربوع ووبر دلدل
وكل ذى طوق ولقط حب
والظبى لا ذى مخلب وناب
الهرة التمساح قرد نسر
ما أمروا أو قد نهوا أن يقتلا
والرخم الغراب وسبع ضارى
وصرد وهدهد وعقعق
يستخبث العرب بطبع سلما
سلاحف وشرطان نحل
وعند الإشكال إلى العرب ارجع
والفرع كالسمع وكل ما يضر
وكره أو حرمة جلال ثبت
بعلفه وكرهوا الإكسابا
كالجم والختان والكناسه
بالفصد والحوك وزرع زبلا
خوف الهلاك والخوف من مرض
وقطع بعضه وخمر للظما
بقية الروح نعم لو اتفق

عجز عن السير ويهلك الشبع
وما ذكرنا واجب كأن طلب
أو اشترى وثمن وإن غبن
والميت أولى منه بالأكل ومن
على الذى يظن بالأولى هنا
وميتة مع لحم صيد تستوى

باب المسابقة

صح السباق باتحاد الجنس له
والسهم والمزراق رمح ذى قصر
من منجنيق أو يد وأن يجال
ويفضل الفسكل لا ذو السبق
فى الخيل فى الغاية واجعل أولا
غرم ولا ندرة سبق أحد
تعيينهم شرط وباد راميا
ونوب وصفة لرميهم
فأوهنا لم تأت عن سواء
وعدد الرمى المصيب كائنين
وفيه بل فقد اعتياد يقتضى
ورفع هذا وعلى البر تاب
وموت مركب ورامى النبل
قلت خذ الرهن وذا التكفل
والقوس، والنشابة التعود
وبنظير قوسه وأسهمه
وجاز ذا بشرط أن يحتسبا
إن عادة أو حد قرب ميزا
يسقط غيرا والتزام مال
من عدد أكثر لا تناضله
والقرع أن يصيب بالنصل بلا
والخسق خرقه ولو بالبعض

قلت وحمل الزاد خوف ما يقع
طعام من لا اضطر أو إن اغتصب
وقتله بالدفع عنه ما ضمن
صيد لمن أحرم قلت قد طعن
رجحانه فإنه تعيينا
وميتان طاهر الأصل القوى

من دابة وإبل وفيله
وزانة الديلم أيضا والحجر
سيف على مال ولو من بيت مال
بكتد فى إبل وعنق
مطلقه بغنم الكل بلا
ومركب ومن رمى والمبتدى
رميا مخير الموقف ثان ثانيا
قلت بسواو اروه فهو مهم
وعلم مبدأه ومنتهاه
من أربعين وتساوى الحزبين
مسافة الرمى لهم والغرض
قلت هو البعد بلا مصاب
فسخ وفى الفاسد أجر المثل
فى عقده وجاز للمحلل
عين فالوفاق ثم يفسد
يبدل وليفسده شرط عدمه
للشخص ما من غرض قد قربا
وإن أدناها وأن المركزا
لمن صوابه من الرجال
لنفسه ولا لخط فاضله
خدش ولو فيه انكسار حصلا
طرفه أو ثابت فى فرض

يتمم الباقي فى المحاططه
يتمم الرامى إلى أن ناظره
وقوسه أن تنكسر بأن أسا
لا عندما يعرض للنشابة
تصب يحسب عليه وله الكل حسب

وإن أصاب عددا قد شارطه
وأن يصب ذلك فى المبادره
فى عدد الإرشاق أو ليأسا
أو ينصدم سهم له بثابت
ماش وريح وعاصف فلم

باب الأيمان

بذكر الاسم الخاص لا تديين
وغالب وصفة الله
والرب والعليم، والحكيم
ورازق ومن صفات البارى
وعلمه قدرته مشيئته
كلامه وسمعه بقاؤه
بالله أو أقسم أو أقسمت
أراد عقدا ليمينه بهذا
يقرن بيا وتا وواو للقسم
أشهد أو اعزم بالإله
كأن يعلق التزامه القرب
لا هذى بفعله وتركه
كقتل من فنى وشرب نهر
فاذهب ورأس الشهر أقضى حقكا
رؤيته أو اقضين إلى زمن
لا صاحب الدين ولن أسا كنا
فارق أو بيت خان انفرد
فى الدار للبيتين باب وغلق
فارقت زيدا وتماش حصلا
زيد وإن أمكن أن يوافقه
سكاجة أو فى عصيد ما خفى
أكل ذا الثور لشاة مثلا

تحقيق ما لم يجب اليمين
كالله والرحمن والإله
لا إن نوى سواه كالرحيم
والحق والخالق، والجبار
عزته جلاله وعظمته
وحقه القرآن وكبرياؤه
كقوله احلف أو حلفت
بالله أو عليك بالله إذا
وبسوى الصريح كالله ولم
بله لعمرا لله وايم الله
ومنه نذر أو يمين للغضب
والنذر أو كفارة اليمين
فعلى ممنوع السير
وبحث الممكن كقوله والله لا كلمتكا
فقدم الهلال أو آخر عن
فمات لكن بعد أن تمكنا
فللبناء أقام لا إذا أحد
أو بيت دار كبرت إن اتفق
وحجرة ممرها فيها ووالله لا
فوقف الواحد لا إن فارقه
ولا أكلت الخل أو سمناففى
أثره أو مع خبز ولا

لا البيض مع أكل ذاك
أكلوا وأفعلن غدا فقبل العجز قد
أو قال إلا أن يشأ ذاك فهلك
والشك في تناقل الغصون
يعتق لا مبعوض وأدى
لعشرة ثمسكنوا أو كسوه
إزارا أو قميصا، أو رداء
صوفيا وكتانا وقطنا وحرير
لا خفا أو منطقة أو درعا
والجلد إذ لا عادة ودانى
ثم وعبد ثلثا صومهما
إن تمتنع خدمته ويوجد
قلت كذا حقيقته بالواو
وجاز أن يطعم ويكس عنهما
عن حنثه لا الشرط كالظهار ما
وأفسدت وصومه إن أصبحا
ويفسدن ذا ودخول البعض من
لا بالسكوت كنزول فيها
ومستدام لبسه انتعاله
ركوبه يخالف التزوجا
وضده وبيت شعر والأدم
والإذن لا يسمع كالتصرف
وكتزوج الوكيل عنه لا
وفاسد الحج فقط ومن
كفارة ومكته السكون لا للنقل
وذكره الأشياء بالواو بلا
والرأس للأنعام والظبي حكي
والبيض ما يبين في الحياة
والتمر والبطيخ والجوز على

يومي إلى بيض ففي الناطف هذا
أمكن أو فوت ذاك قبل غد
قلت ضد هذا مر لك
لا يقتضى الحنث كفى اليقين
سواء أو ملك مدا مدا
وليس شرطا أن تكون أسوه
أو شاشا أو سروالا أو قباء
ولو عتيقا ولطفلا لكبير
أو نعلا أو مكعبا أو قعبا
حق كذى التخريق والتبان
ومنعه لسيد كفى الإما
من ذين حنث لا بإذن السيد
ولم أجي فيه بأو كالحاوى
إن هلكا وجاز أن يقدم
لا صوم والصلاة إن تحرما
صائما أو ينوى به النفل ضحى
دهليز دار وبه إذا أذن
من نحو سطح لا لمستعليها
قيامه قعوده استقباله
والطهر والطيب وما لو خرجا
والخام نه خانه وخبز الرز عم
وكالة لكن تزوج نفى
باقى تصرف كبيع مثلا
يحنث بلبس استدام فليثن
وماء نهر والإناء للكل
إعادة النفى كشىء جملا
إن أفردت لا طائر وسمك
كالصعل والعصفور لا الأحوات
ما ليس بالهندي منه حملا

وتشمل الفاكهة الليمونا
والموز والبطيخ والرمانا
واللب كالفستق، والفندق لا
واللحم والشحم الذى للبطن
والكبد والكرش وقلب ومعا
والأكل والشرب وثمر ورطب
كالحكيم فى الرمان والمعتصر
ذوبا كذا مسكنه والغصب
تناول منه كذا تطعم
وبلع سكر وخبز أكله
كعنب وما بإشراك حواه
لا قسمة وشفعة والصلح مع
أو اشترى مع غير أو من وكله
والصدقات هبة لا الوقف
وكل دين وعلى من يعسر
وأم فرع لا مكاتب ولا
جعلا وما أضيف مثل دار المسترق
وما لدابة لمنسوب لذى
وباب هذه الجديد شملت
فهو لموهوب ومغزول لما
لا حيث خيط الثوب منه وسدا
فلبسه والثوب لا الفرش انعذق
ذا السخل ذا العبد وهذا الرطب
بكبر والعنق والجفاف
والأمر والنهى وشتم والنظام
لا أن يهمل أو يسبح أو قرا
وأحسن الثناء لا أحصى ثنا
مجامع الحمد أو الأجل
وأفضل الصلاة للهادى كما

وعنبا ورطبا، وتينا
رطبا وما ليس برطب كانا
ما كخيار وكقثا مثلا
وألية ما وسنام البدن
والسمن والزبدة والدهن معا
مختلفات كالذبيب والعنب
منه وأكل وابتلاع السكر
منه ولكن أكله والشرب
والدار صارت غير دار عدم
لا مص رمان ويرمى ثقله
أو سلم وما يولى مشتره
دين وما أقالا أو عيبا رجع
وممكن الخلوص فى المخلوط له
ولا ضيافة وعكسا فانفوا
وغير ذى الزكاة والمدبر
تفع الندى استؤجر مالا
فإنه للملك بعد أن عتق
وقول ذا الباب لهذا المنفذ
ولبس ما مَنَّ به وغزلت
مضى ومن غزلك ثوبا عمما
أما اتزار بقميص وارتدا
بالنوم أو صار دثارا أو فتق
وهذه الحنطة غيرا تحسب
والطحن والتصوير غير خافى
رده بالنفس لا الدعا كلام
أو خط أو أشار أو قد كبرا
عليك والتمام مشهور هنا
من التحاميد حكاه الأصل
قال وأغنت شهرة أن ينظما

قلت النوى هنا مال إلى
لأنهم إذ سألوا النبي
لجنس قاضى البلد القاضى ولو
له ولو درى به أو عزلا
وأن يقلل والله لا أكلم
فإن على قوم يسلم وهو
لا فى ربي لست داخلا على
وإن خرجت دون إذننى أو بلا
تحلل بالخروج مرة وما
قلت ولا يطلق فالتقييد مر

باب النذر

ما فى تشهد الصلاة نقلا
كيف نصلى علم الرويا
أشار أو سمى فالرفع رأوا
وإن أراد وهو حاكم فلا
يزيد أو عليه لا أسلم
فيهم فيستثنى ولو بأن نوى
زيد مثالا فعليهم دخلا
إذننى أو بغير خف مثلا
تحلل فى تعليقه بكلمة
وبأذنت كلما أردت بر

نذر سوى اللجاج أن يلتزما
كقول الله على أو على
ما لم يكن باللفظ نذرا للجزا
فمن مثالات التزام القربه
وهكذا تطيبيها لا مسجد
وصومه وأن يتم فى السفر
وأن يتم ما نوى نهارا
وركعة كذا وتحديد الوضو
كطول ما يقرأ فى الفرض وأن
وصوم شهر بافتراق محكى
وأتى بيت الله لا إن عينه
ولا ركوع وسجود ممكن
من قرب والمفلس المالى فى
بركعتين فى الصلاة وعلى
وليقتض فى نذر صيام عينا
مثل الأثانين لتكفير بدا
فدى لكل يوم فيه عمدا أبطلا
يصومه بسمة أو قضيا

من كان بالغاً بعقل مسلماً
قربة أو صفتها وليس شى
علق بالمقصود أو منجزا
عيادة المرضى وستر الكعبه
وكدوام الوتر والتهجد
صلاته إن كان الإتمام أبر
وكالصلاة قاعدا واختارا
أما صفات قرب فتفرض
ينذر مشى الحج من حيث سكن
لا البعض من يوم ويوم الشك
ولا بضيق وقته حج السنه
فصح للمحجور نذر البدن
ذمتة والصوم يوم واكتفى
ممول تصدق قد نزلا
جميع ما الوقوع عنه أمكنا
به وصوم دهره مدا
ونذر صوم يوم يقدم العلا
فى غيره وليعتكف ما بقيا

ضحى فجاء بيان بطله اصطفى
كالخيف الاعتمار أو حجا حتم
كالصدقات والصلاة لا الصيام
حتماً وثم فرقت والبدنه
ثم الشياه السبع والذي افتقر
فى جهة كتلك غرماً وبعاد
ونذرا هدا الطبى والمعيب ثم
به وفى مال عسير الانتقال
إن يسلموا يندب وفاء النذر

باب القضاء

أهل الشهادات فلا خرس وصم
يعرف أحكام الكتاب والسنن
عرب وقول العلما والرواة
ذو شوكة ونافذ قضاءه
فيه أو للأصلح والمثل ندب
لغيره وعاد كل صوره
غير معين بعزل من أهل
بذل بشاهدين أو بشهره
وبامرئ أصلح منه أن يلى
بدون ما قلناه وانعزال ذا
عم ولا القيم للأيتام
وبالجنون وذهاب بصره
تغفلا والفسق لا الإمام به
قاض يموت ذا كأن ينعزلا
قاض به لكن أنا لا يرتضى
فخصم من يزعم ظلماً إن حضر
إليه أو نودى أن جهلاً زعم
إطلاق مظلوم وللتعزير
والوقف إن عم ومال الطفل

والعبد حر يومه وباع فى
ونذره إتيان ما من الحرم
وإن يعينه لذبح بالتزام
وكل أرض ليضحى عينه
لها فإن تعدد فأحدى من بقر
ودرهما للصدقات والجهاد
ونذر هدى كضحية الحرم
يوجب بالحق تصدقا ومال
بثمن عنه وأهل الكفر

أهل القضاء ونيابة تعم
مجتهد كاف والاجتهاد أن
والقيس والأنواع منها ولغات
وإن تعذرت فمن ولاه
وهو على معين القطر يجب
لحاجة ولخمبول وكرهه
إلى الإمام وحرام لو قبل
وخوف ميل ولهذا يكره
ويعزل القاضى بظن الخلل
أو ظهرت مصلحة ونفذا
ونائب لا من عن الإمام
والوقف بالإغماء وسمع خبره
كذا بنسيان وأن لا ينتبه
وحيث لا فتنة فليبدل ولا
ويشهد المعزول مع عدل قضى
آدابه ينعم فى الحبس النظر
عليه حجة وإن غاب رقم
وأطلقا لعدم الحضور
إن شاء ثم الأوصياء والضل

وبعد ذا استكتب عدلا شرطاً
ورتب اثنين مترجمين
ورتب اثنين مزكّيين
بلفظها والآخر فاجعله على
وكتب القاضى بحكم ووثق
وبعد جمع الفقها فليجلس
فى أدب باللفظ ثم عززه
فى الناس وليسو فى الإكرام
لمجلس المسلم رفع جوسا
فامرأة ندبا فسابقا فمن
كالحكم فى المفتى ومن قد درسا
والحكم فى المسجد فأكره
ونصبه البواب والحاجب أن
والحكم بالمدّش عن فكر كما
وأكره له حضوره وليمة
يحرم والذى إليه يهدى
من غير خصم عهدت قبل القضا
وخطا قطعاً وظناً نقضاً
وبالقياس إن يكن غير خفى
كذا العرايا، وذكاة الحمل
أو بعد أربع من السنينا
خلاف تزويج بلا ولى
وليسكت أو يقل من الدعوى له
مكلف ملتزم قد ادعى
وجاز جحد حقه إن جحدا
ديناهما وصفا وأخذ ماله
وغير جنس دينه وضمننا
طريقه وباعه وحصلا
بعكس هذا لا إذا كان مقر

عفى فقيها قد أجاد الخطا
لينقلا اللفظ من الصوبين
ورتب الأصم مسمعين
من عملا لأجله ذا العملا
بحفظه ونسخة للمستحق
مشاورا فى الحكم وليزجر مسمى
وشاهد الزور نداء شهره
ما بين خصمين أو الأخصام
وقدم المسافر المستوفزا
يقرع فى خصومة فلا يثن
وليتخذ مكان رفق مجلسا
أمره وفى قضايا افتزقت لا يكره
يجلس لحكم والزحام قد أمن
عامل أو عنه وكيل علما
يقصد بل ممن له خصومة
سحت ولا يملكه فردا
يندب لا يأخذه أو عوضا
بخبر الواحد مهما عرضا
مثل خيار مجلس حيث نفى
بالأم أو نفى قصاص الثقل
تنكح من قد فقدت قرينا
وشاهد ما هو بالمرضى
فليتكلم إن عرت جهاله
أمرا خفيا مثل أسلمنا معا
ثم تقاصصا كأن يتحدا
إن أمن الفتنة فى استقلاله
لا النقب والزائد أن تعينا
جنسا له كالكسر للصحيح لا
يعطى ولا عقوبة ومن ذكر

إن ادعى صحيحة بأن ذكر
لا ما بحجة وجنس الثمن
وليصف العين سوى ذا كالسلف
لغيره القيمة وليذكر له
السكة الحدود فى العقار
وبولى وذوى عدل نكح
والعجز عن طول وخوف العنت
وسمعت دعوى النكاح مطلقه
وأنه قاتل زيد عمدا
أو شركة بالحصص لا عمدا على
مناقض السابق كالشهادة
ثم على آخر والمعتزفا
واستفصل الجمل والأصل نرى
ولزم التسليم لى وأنه
يخرج حقى أو أن يسأله
طالب بالجواب قلت لا إذا
كمثل دعواه على أجل
والعبد فيما لو أقر قبلا
وسيدا فى الغير كالأرش عرى
ولا يقدم حجة الذى وجد
وحجة النكاح قدمنها
ولو بقوله إلى الدعوى أتى
ولسوى إن لم يكذب أو جهل
وسمعت لغائب بينته
ورجحت للمدعى وإن حضر
على السكوت أو رأى الإنكارا
قضى به وذاك حيث يشهد
ولمن القاضى وصيه حكم
من غير حبس وعقاب برضى

تلقيا للملك إن كان أقر
ونوعه والقدر فليبين
وإن طرا حيث له مثل تلف
ناحية مدينة محله
لا الفرض والإيصاء والإقرار
وإذنها حيث اشتراطه اتضح
إن كان فى دعوى نكاح الأمة
منها بلا مهر لها أو نفقه
أو خطأ أو شبه عمد فردا
مكلف عين فى دعواه لا
لها كى القتل ادعى انفراده
وأخذه وإن سماعها انتفى
بقائه إذا بغير فسرا
يمنعنى من ذاك أو مرتبه
جواب دعواه وما كالأمثله
قرائن الأحوال تنفى صدق ذا
أنى أكثرته لشيل الزبل
كحد قذف وقصاص حملا
وفى النكاح امرأة ومجبرا
ذى تحتها فالحر ليس تحت يد
على شهود الاعتراف منها
ثم ادعى فإن أقر ثبتا
يخلف فى العقار والذى نقل
وملكه بهذه لا تثبته
بعكس وإن جاوز عدوى أو أصر
أو أظهر العزة أو توارى
فلا لإبعاض ولا على العدو
وللمنوب وعلى الراضى الحكم
فى أول ونافذ هذا القضا

فى ظاهر وماله أن يمنعنا
بالعلم كالتعديل والتقويم
وغيره بشاهديه واشترط
كشاهد ولو روى بمحرز
هذا وإلا لا يفه أو سأل
أى ذكرنا ينطق حرا مسلما
موجبة حدا ولم يكن أصر
فيه ولا حد ولعن وهجا
وغيبة المسرفسقا ولعب
ومرة لعظم فيه جرح
كقاذف يقول إنى تبت
لا إن أقر قاذف بكذبه
خلا كسمع الدف أو مع صنع
والرقص أو سمع الغنا إذا أكب
لم يتهم بالجر والدفع فلا
عدوه دنيا وذا من حزنا
عرسه وكالشهادة المعاده
أو المعادة لدفع العار
أى فى سوى الحسبة والمشهود
وحاملى العقل بفسق شاهدى
ووارث بجرح موروث لى
وبوصية من المال لمن يشهد
لقطع الطرق رفقة فقط
وبالبدار قبل أن يطلب لا
كالعفو فى القصاص والطلاق
ونسب لا الوقف والوصيه
رأى وللملك تصرفا بيد
وكالبناء بالطول أو تسامع
وسمع القول مع الإبصار

معتقدا بطلانه إذا ادعى
لا فى حدود ربنا العظيم
أن يتفى التكذيب لا هو ويخط
خط وعمن عنه يروى جوز
على ثبوت ما ادعى الحجة له
عدلا على كبيرة ما أقدمنا
على صغيرة ككذب لا ضرر
قلت لمسلم كذا السفاه جا
نرد وسمع لشعار من شرب
أو تاب مع قرائن أن قد صلح
ولا أعود للذى أذنبت
له مروءة لما للاق به
ولعب الحمام والشطرنج
وحرفة دنيئة ليست لأب
تقبل أن يشهد لبعض وعلى
بفرح منه وعكس كزنا
بعد زوال الفسق والسياده
لا الرق والكفر الصبا البدار
عليه بالقتل على الشهود
خطأ ولو بالفقر لا الأبعاد
شهادة لا إن بمال شهدا
بالمثل له ولا كأن يشهد
وبتغافل بإمكان الغلط
ما فيه حق أكد لى العلا
والخلع والرضاع والعثاق
ما لم يعما وشرا البعضيه
كالبيع والرهن والإيجار وهـ
من غير محصور بلا منازع
ومن أناس عادى انحصار

أنكر منسوب إليه وطعن
سبب تلك الأصل أو فيها أذن
هلاكه أو خصه عذر الجمع
لا أن يكذب أو يعاد أو فسق
عند قرينة اضطبار الضر
يمنع أعمى لو روى أو ترجم
بمن أقر أو سماعه سبق
كحكم قاض للال الصوم
في فرجها قلت كميل مكحلة
والموت والإعسار والعناق
والخلع لا من جانب الذكور
وكالكتابات وكالتوكيل
وكالظهار واعتراف الزاني
من استحق رجلين وصفا
لنسوة كالخيز والولاد
أو رجلا وامرأتين واسمعا
مال كرمى السهم مقصودا مرق
تعجز تعيينا على ما رجحه
الوقف عين سرقت مهور
أعتقته والملك في أم الولد
وذو اليد استبقاه في قبضته
والهشم إذ يسبقه الإيضاح
علق بالإتلاف، والغصب كذا
بعد الثبوت رجلاً وامرأتين
عدل وإنى مستحق لكذا
نصيبه ولم يساهم وقضى
كوارث الساكت لا من نكلا
ونحو طفل وكقراض آيب
وللوصايا واليوع مثلاً

في نسب بلا معارض كأن
والموت تنبيهان أما ذات فرع فليين
أو شهد الأصل لدى الحاكم مع
أو فوق عدوى غيب أصل اتفق
وباختبار باطن للعسر
وللذى زكى بصحبة وما
ويشهد الأعمى الذى قد اعتلق
عماه فى المعروف عند القوم
وللزنا أربعة أن أدخله
ولسوى هذين كالطلاق
وكانقضا العدة بالشهور
وكالولا والجرح والتعديل
وكالوصايات وكالإحصان
وموجب قصاصه وإن عفا
ولو على من شهدا والبادى
وعيهن والرضاع أربعة
للمال والآيل للمال وحق
ثم أصاب خطأ وموضحه
قبض نجوم أجل تخيير
والعتق فى قد كان فى ملكى وقد
لا نسب الطفل وحرية
كذلك العقاب والنكاح
ولا طلاق وعتاقة إذا
ولادة إلا إذا علق دين
أو رجلاً ثم يمينا إن ذا
ومن الوارث يحلف قبضا
من ذاك بالحصّة دين ذى البلا
ولم تعد شهادة كالفائب
إلى محل الحكم لا إن عزلا

فى وقف ترتيب لبطن ثان
إن هلك الكل وحالف فقط
شركتهم قف سهم حادث إلى
للحالف اصرفه بلا يمين
بشاهدين وأداها مستحق أن
فسق فسقا بإجماع ولا إذا عرض
وأجر مركوب وإن لم يركب
ولو يشك الحاكم استزكى له
قلت كذا أفتى وفى الأصح لا
بأثنين من قبل الثنا يحال
فبالتماس وبحد آدمى
واسمهما واسم الخصمين وما
إليهما وشهدا مشافهه
ومن يلى جرحا وتعديلا إذا
وإن أتاه شاهدا فى واقعه
فإن يرب به الأمر يستفصل فإن
لا بالتاج وثمار قد بدت
والمشترى بضمن العين رجع
كالحكم فى متهب ولو شهد
أو يده أو ملكه أمس بلا
منه اشتراه بل بالاستصحاب
ولو على الغائب فوق العدوى
لا مدعى إقراره بالبينة
وأنه وكله وأحضرا
لفقد من أصلح ثم أو حكم
والطفل والمجنون والميت لا
بعد اليمين إن ما ادعيت فى
وما ادعاه حاضر من الأداء
وأنه لى قبل هذا اعترفا

اجعل نصيب الكل بالإيمان
إن مات حفظه لهم وإن شرط
يمينه لكنسه إن نكلا
وحذره للغائب والمجنون
يدع من عدوى لها لا أن
لشاهد عذر يشق كالمرض
له وللكتاب أجر الكتب
لا إن أقر الخصم بالعدالة
غنية عنه فهو حق ذى العلا
فى العتق والطلاق أما المال
وفى القصاص حبسه للحاكم
ميزهم وقدر مال رقما
إن فلانا عدل أو ما شابهه
قال حكمت بعدالة فلذا
أخرى وقد طال الزمان راجعه
يصر يحكم وبجمل مقترن
بجحة مطلقة إذ شهدت
هنا ولو من مشترية ينتزع
بأنه أقر بالأمس اعتمد
أعلم ما يزيل ملكا أو تلا
أعتقد الملك سوى صواب
وهكذا حكم سماع الدعوى
وشاهلا ثم يمينين هنه
من قدر عدوى بعد بحث حررا
وذى تعزر ومن قد اكتسم
إن كان فى عقوبة الله علا
ذمته ونحو إبراء نفى
وعلمه بفسق من شهدا
ومرة من قبل هذا حلفا

لاحيث يدعى وكيله على
إبراء ذى الغيبة والتوكيل
إن حضر المال وإن غاب فذا
حاكم بموضع قد انفرد
وندبها اسمى الخصيمين رقم
ويشهد اثنين على التفصيل
يبتل وإن قال أنا الذى عنا
أو قال ليس اسمى ويحلف
أن يذكر الشهود والتعديل لا
من فوق عدوى ولدى كل شهد
أو خالف الكتاب أو مات ومن
يعرف أو بالحد فليعرف
مميز بسمة وينقل
ثم ليعينه الشهود وليقل
تسمع دعوى العين أو قيمتها
بحجة الوصف إن ادعى التلف
فإن أقام مدعيها بينه
وهو من الحبس إن ادعى التلف
ومؤن الإحضار لا إن أثبتته
إن كان فى البلدة أو للمدعى
من قبله لم يقض وليحد فى
ثم اقض فليقض ولن يعيدا
أمضى ولا عقاب والطلاق
وليس غرم راجع ببدع
إن رد أو من قيمة يؤدى
وعتق من دبر أو كوتب لا
أن مات سيد وفى التعليق
إلى وجود ذلك الوصف حصص
لا شاهد الإحصان فى الصحيح

من غاب أو على الذى توكل
وليقضه القاضى بلا كفيل
شافه حيث الحكم منه نفذا
أو ثبت استقلال ذين فى بلد
ونسبة وحلية ثم ختم
لا من أقرب بل على الجهول
به فإن مشارك تينا
صرفا عنه وفى سمع شهادة كفى
لشاهدى كتابه وقبله
ولو من الكاتب تعميم فقد
إليه مكتوب وفى الغائب أن
يسمع البينة الحاكم فى
ليأخذ العين بشخص يكفل
أحضر إلى ما هناك إن سهل
إن تلفت وقيمة تثبتها
وأن يقل ما يبدى ما قد وصف
أو حلف رد عليه سجنه
مخلص وانقطعت إذا حلف
يغرمها والرد لا منفعت
عليه والشاهد مهما رجعا
قذف وإن قال له توقف
وبعد وفى المال والعقودا
ينفذ والرضاع والعنق
ومن صداق المثل لا فى الرجعى
فى عتق مستولدة وعبد
فى نفس تدبير، وإيلاد إلى
صفة فى العتق والتطليق
ما عن أقل حجة تكفى نقص
وصفة العتاق والتسريح

ولو شهد اثنان بعقد فى صغر
واثنان بالتطليق والكل جحد
مغروم زوج بالسوا لا يلحق
وهن فى المال وفى الرضاع وكل
وقتل به بقتله إن يقلل
واشترك الجميع لا أخطأ
أو لم أدر إن وحلف
أطلقه أو يخفى ومتى
كذلك فى الرد على مؤتمنه
ومدعى بقا حياة الشخص قد
ومدعى كمال عضو ستر
وحلف الوارث حيث يدعى
ومدعى حرية الذى قذف
وإن خنثى بأنوثه أقر
ومدعى قصد الأدا ودونه
وضد رق أصله وإن سبق
خالف ذا ما فى اللقيط ذكر
ومستحق بدل عن الدم
كمثل من كوتب فى عبد مثل
كوارث الميت ولو فى مسترق
هذا من الخمسين فى القسامه
وحاضر بشرط أن يقدر
ويأخذ الأقل والذى بقى
لكن بشرط حلف من منتظر
قرينة تغلب الظن كمن
أو بين جمع يقبلون الحصر
برجل بمعية قلت بدم
حتى قضى وقول راو وبنى
آثار تخنيق وجرح لا بأن

واثنان إن الوطاء فى التالى صدر
يغرم من بالعقد والوطء شهد
شهود تطليق ووطء أطلقوا
امرأتين يحسبان كرجل
تعمدا ذا كالزكى والولى
من شاركنى أو أنا
كل أمين يدعى أن قد تلف
قال بظاهر كسبل أثبتا
لا مكترى الشئ ولا مرتنه
لف بثوب وامرؤ نصفين قد
مروءة خلاف عضو ظهرا
وفاته بعد اندمال الأربع
زيد كفى القتل وفى قطع الطرف
والعود عن إذن وما البيع صدر
لأى دين شاء يصرفونه
قرينة قبل بلوغ المسترق
وذو البلوغ بالسكوت يشترى
أى لوجوب البدل المقدم
وسيد للعجز قبل إن نكل
قيمه يوصى بها نسبة حق
والكسر فى الأيمان رم تمامه
حائز ميراث خنثى أكثر
فذلك موقف إلى التحقق
حصته منها إذا لوث ظهر
يلفى قتيلا حيث من عادى سكن
أو صف خصم قاتلوا أو صحرا
وكاعتزافه بسحر بألم
فسق وصبيبة وإن لم يكن
تكاذب الشهود وصفنا زمن

وآلة أو يحلفن بغيبته
كحبسه أو مرض للقتل قد يعد
فى القتل عمدا أو خطأ كالحكم فى
وأهل الخصم إلى
عن حجة يحلف من عليه قد
لله والقاضى ولو معزولا
وقيم ومن إليه أوصيا
قلت وما ادعى بعقد أجزاء
بتا كما أجابه كالأرش فى
بهيمة سرحها مقصرا
لفظ حوالة وقبضه امنعا
وليتملك قابض إن
والهبة وقبض هذين ولو مع اليد
حلفه وعود رب الرهن
وقدر مرهون ومرهون به
من قبل رهن وجناية جنى
لمن له أقر لا الناكل عن
ويحلف الموكل الذى نفى
وقبضه ثمنه وتلفه
لإذنه وقدره ثم نذر
بها الذى قد باع يدفع الشرا
عسى موكل يقول بعت
قلت هنا البيع المعلق احتمل
فباعه وحاز منه الحقا
ونفى علمه لنفى فعل من
بخط أو قرينة كأن نكل
تورية ووصل الاستثنا إذا
وغلظت يمينه واستثنيا
كعبده الخسيس عتقا ادعى

ونقض الحكم بها بمجته
أو وارث اللوث جحد
سائر أيمان الجراح ونفى
ثلاثة بطلب وإن خلا
توجهت دعواه لا إن كان حد
وشاهد والمنكر التوكيلا
والمدعى وكل جزء نفيا
نفى بلا تغرض للأجزاء
جناية العبد ونفى متلف
ونفيه حوالة وإن جرى
لا طالب المال لمن بها ادعى
طلبه قبل جحوده ورهن
وإن به يقر ثم يجحد
وذى ارتهان قال بع عن إذن
والعتق أو إيلاده أو غصبه
رهن وغرم بعده من رهنا
مردودة فهى إليه ترجعن
بالبت من وكيله التصرفا
من قبل تسليم والإذن والصفه
وكيله مخالف فلو أقر
وليتلطف حاكم إن أنكرا
ذا منك أو إن كنت قد أذنت
إن لم يقل فالمشترى ليس يحل
إن كان ما قال الوكيل صدقا
سواه كالرضاع ولييح بظن
بقصد واعتقاد قاض فبطل
لم يسمع القاضى ولا يحل ذا
مال أقل من نصاب زكيا
لا سيد ثم الخصام انقطعا

وبعد هذا فتقام البينة
وبنكوله كأن يقولوا
أو يسكت المذكور لا إن علما
أو قال قاض للذى ادعى احلف
فيما ليس من إنشائه وفعله
وبالتماسه ثلاثا نظرا
أو مع شهيد واحد فلا قسم
كشرحه حكم النكول وإذا
يحلف لكن برضى ذى الدعوى
كحلف من مدعى عليه
مثل اعتراف من عليه يدعى
وتؤخذ الزكاة والجزية فى
كتبته اسم ولد المرتزقه
وليعتقل فى دين ميت انعدم
إن تتعارض حجتان قدمت
ومات قدم من عليها قتله
وإن أزالتهما التى للخارج
ولو بحيث لم تزك الأوله
بقسم ثم التى تسبق فى
كذا تاريخ وأخرى مطلقه
فى البيع لم تؤرخاه بزمن
بحتى عتق رقيقين وكل
نصفهما يعتق بالشيوخ
كوارث يشهد بالرجعى ولا
لو أجنبيان بأن قد أعتقا
بعوده عنه وعتق ثانى
يعتق سالم وعمن قدولى
ولو شهد اثنان بأن عمرا
وآخران فى عشى وقعا

وإن نفاها المدعى ما أمكنه
لا أحلفن أو صرح النكولا
عذرا له وبالنكول حكما
فالمدعى يحلف لا الولى فى
كما ادعى إتلاف مال طفله
لا خصمه فمنظر إن أخررا
وعرضه ثلاث مرات أتم
قضى وقال ما عرفت حكم ذا
أما نكول مدعيه فهو
لكن يمين المدعى لديه
فيالأداء حجتة لن تسمعا
إسلامه من قبل عام ونفى
إذا ادعى البلوغ كى يحققه
وارثه إلى اعتراف أو قسم
مضيفة ومن بنقل علمت
ومع يد له و للمقر له
حيث التى لليد بعدها تجى
ثم شهيدان على المكمله
تاريخها ثم التساقط اصطفى
وغرم كل الثمنين لحقه
وفى الشرا منه وتوفير الثمن
ثلث الذى يملكه المريض قل
وردها بمبهم الرجوع
يشهد بالذى يساوى بدلا
سالمه ووارثان فسقا
وكل عبد ثلث مال الفانى
بقدر ثلث الباقي بعد الأول
غاصب أو سارق شىء فجرا
تعارض فليتساقطا معا

وشاهد كذا وشاهد كذا
لو شهد العدل على أن أتلفا
وقال بالإتلاف عدل قوما
وجاز أن يحلف هذا المدعى
وثابت فى اثنين واثنين الأقل
أما لوزن ذهب قد أتلفا

يحلف مع فرد وغرما أخذا
ثوباً له بربع دينار وفا
ذاك فـالأقل لزمـا
مع الذى قومه بالربع
وفى الذى زاد تعارض حصل
فيثبت الأكثر حيث اختلفا

باب القسمة

اكتف بالقاسم لا المقوم
أما بإيجار وليس يستقل
حتى لطفل دون غبطة ترى
إذا بأجزاء تساوت القسم
معتبرا أقل حظ الشرکه
تمت للرق وللحرية
جزأ بأجزاء قريبة القيم
لعتق ثلث عبد ثمانية
وبطريق لانفصال أقرب
لا بظهور طائر وكتبت
أو شرکا وأعبد وكتبا
مجزأ بأصغر الحظ احتوى
ويخرج الغائب والطفل أتم
والحق لم يفرق وأخرى فى عقار
ولبن مع اختلاف الأبنیه
لطالب القسم ولو بثرا عمل
وبتراض فى سوى ما قیلا
بقرعة قلت وما رفع البنا
وكل وجه فلربه فقط
وهى بحجة يجبر نقضت
وبالسوا فيه وغير الأول
بقولهم قسمنى وإذا تمتنع

وأجره بحصص عليهم
به شريك فالذى سماه كل
إن طالبوا وليه وأجيرا
وذاك فى الصفات ثم فى القيم
فيها كما لدينه والتركه
وإن تعذرت على السويه
فبثلاثين واثنين قسم
أوصى به وقيم مساويه
والاقتراع بالنوى والخشب
أجزأه والعتق والرق ثبت
للشرکا عند اختلاف الأنصبا
على رقاع وبنادق سوا
واحده لما أراد من قسم
فرد ومنقولات نوع مثل دار
وقالب ونفعه ذو تبقیه
وموقدا وكل شركة أزل
مكرر مثل الجدار طولاً
عنا فذا سمك بل المدعنا
عرضا ولا ينفعه دعوى الغلط
وللمعين استحق رفضت
بيع وباغیها أجب وسجل
هايا إذا توافقوا ويرجع

إلا إذا نوبتـه اسـتـوفـاها
فـى أـحـد الـوجـهـيـن قـلـت ضـعـفـوا
لـلـحـاوى عـقـيـبـه فـإنـه قـال وـمـن
قـبـل أن تـتـم نـوبـتـاهـمـا فـغـرـمـا
قـد كـان مـسـتـوفـيـه لـلـآخـر

باب العتق

يـصـح إـعـتـاق مـكـلـف لـمـلـك
رـقـبـة وـقـولـه يـأـحـرـيـا
قـرـيـنـة المـدح وـقـصـد اسـم سـلـف
وـكـذب العـبـد وـبـالـكـنـايـه
سـيـدى كـذبـا نـويـة المـفـسـره
قـلـت وـعـن حـجـة الإـسـلام روى
وـكـلـم الطـلاق وـالـظـهـار لا
أول مـولـود تـلـد
وـدون عـكـس حـمـلـه لـها تـبـع
فـأمره بـعـتـق مـسـتـولـدـته
فـإن إـعـتـاقـهـم اـمـتـثـالا
مـجـانـا أو عـنى مـسـتـولـدـتـك
وـأحـد العـبـديـن حـر بـكـذا
قـقيمة القـارـع عـلـيـه وـسـرى
كـجـزء بـعـض اشـترى أو قـبـلا
إرث وـما بـالعـيـب ذو ارـتـداد
وـلو مـع الـيـسر عـلـيـه العـتـقـا
خـلاف تـدبـير إـلى الذى بـقى
يـسـرى وـإن كـاتـب إن عـجـز بـدا
بـقـدر فـاضـل الذى تـركـنـا
مـعـتـبرا قـيـمـة يـوم حـرـرا
عـلى رـعـوس المـعـتـقـيـن لا عـلى
وـلسـوى المـعـتـق لـغـو فـعـتـق

وـلا رـجـوع بـعـد مـنـتـهـاها
هـذا لـما أوردـه المـصـنـف
يـرجـع فـيـها مـنـهـما مـن
مـسـتـوفـيا نـصـيـف أـجـر مـثـل ما
وـللـنـزاع لا تـبـع بـل أـجـر

بـلفـظ إـعـتـاق تـحـرير وـفـك
آزاد مـرد إن تـكـن مـنـتـفـيا
وـابـنى إن أـمـكـن ذا وـإن عـرف
يا حـر لـلمـسـمى بـه مـولـايـه
سـيـدة لـبـيـتـها مـدبـره
لا يـحـصـل العـتـق نـدى وـإن نوى
فـى أنا حـر مـنـك وـالـفـرق اـنـجـلا
حـر يـحـل العـتـق مـيت وـجـد
وـحـكـمـه بـعـوض كـان خـلـع
أو عـبـده عـلى كـذا أو أـمـتـه
يـنـفـذ وـاسـتـحـق لا إن قـالا
وـالعـتـق رـتب إذ يـأـعـتـاق مـلـك
فـتـقـيـلا وـأيـس الـيـيـان ذا
مـخـتـاره أو مـن بـإـذن حـرـرا
وـصـيـة أو هـبـة لـلـجـزء لا
وـإذ فـنى حـالا كـفى الإـيـلاد
عـلق لا مـعـيـة وـسـبـقا
مـن مـلـكـه وـلـشـريـك المـعـتـق
أو رـهـن أو دـبـر لا إن أولـدا
المـفـلس لا دـيـنـه وـالسـكـنى
مـجـلـف الغـارم لا نـقـص طـرا
أـمـلا كـهـم وـشـرطـه نـفى الـولا
فـى تـين وـالمـعـتـق بـالـولا أـحـق

تدبير شخص عبده إن علقا
أو معه وبوقت بعده
وذا مدبر ودبرت كذا
مت فأتت حر أو عتيق
إذا مت فهذا العبد
وفى متى شئت ومهما شئت فى
والحمل معلوما لداه يلحق
وبزوال الملك قل بالبطل
ولم يعد إن عاد والإيلاد لا
وارثه مثل أعيروا بعد يا
ولا تكف وارثا أن يفتدى
لا فى ولدت حلف المدبر
تصح من أهل التبرعات لا
جميع ما رق وبعض يحتمل
منجم باثنين أو بأعلى
قلت ونفع العين شرط صحته
قالوا ونفع العين لا بد معه
فى ذمة من بعد عقد تجرى
أو قال بعده بيوم وليقل
وليس مشروطا لنفع قدرا
بقوله كاتبت فإن أديت لى
وندبت إذا أمين كاسب
بفرعه من أمة أفادا
وفرع من قد كوتبت إن قبضا
لغيب سيد أو امتناع
النجم منه كل قسط ذاك لا
تقديمه وأن شريكه به
وما سرى والجزء منه أعطه
ولم يعد شخص وإن هو اعترف

عتقا بموته وصح مطلقا
وقبله قلت رأى ذا وحده
أعتقت هذا بعد موتى أو إذا
وصح فى تدبيره التعليق
عتيق إن شاء فشاء بعد
حياته يشاء والفور نفى
بإمه فيه ومعها يعتق
وإن يزل عن أمه للحمل
إن رد أو أنكره أو أبطل
ذا سنة ولا لجان فديا
وفى كسبت المال بعد سيدى
إذ ما على الحرية فتظهرا
ذى ردة كتابة إن شملا
إن كان فى وصية بذى أجل
أو نفع عين إن علمن كلا
وصل بعقد دون نفع ذمته
من ذكر نحو درهم أو منفعة
بيوم أو عند انقضاء الشهر
قد أطلقوا هنا اشتراطا للأجل
على شروعه به مبتدرا
فأتت حر أو نوى وليقبل
يطلبها ويعتق المكاتب
وقت كتابة ولا استيلادا
وقيم إن جن والذى قضى
ولو من الجنون لا المتناع
شئ بقبض سيد وأهمل
أقر كان العتق فى نصيبه
أو طالب العبد بكل قسطه
لأحد فوارث الميست حلف

بنفى علم وليقرع أو يرى
يعتق كتابة عن الذى قضى
قلت وعتقه بقبض إحدى
إذ قال لا شىء بقبض سیدی
فى الفرق بين أحد اللذين
والفرق صعب والعناق يسرى
إلى نصيب من كتابة جحد
والكسب إن رق وأن يحتج صرف
وبان رقه كما لو استحق
كأن ظننت عتقه وأفتيا
فالعق من قبض وخط وجبا
ربع ولو من غير جنس إن رضى
وإن تمت قدم كالديون
عجل كى يرى عما بقيا
وفسخها له وللمخصوص
وللذى أوصى له بالرقبه
إن عجز المذكور لا إن غاب من
إلى وصول خط من قد حكما
وقصر الغائب فى العود ولا
وانظر السيد حتى يطلعا
أو جن لا إن ماله به وفا
والأخذ عن دين سواه وله
وللذى يجنى عليه يعضد
قدم دين للمعاملات ثم
إن حجر القاضى وأن يعجز سقط
وانفسخت إن مات قبل إن أتم
كون الأداء منهما سواء
ونافيا جر ولا الأمية
ووطؤها فالمهر والإيلاد قد

ووارث الميت أن يحرر
كالحكم لو أبراه أو قبضا
وارثه ناقض ما به بدى
لكن بصاحب الوجيز يقتدى
تشاركا وأحد الابنين
لا مع قبض السهم أو إذ يرى
وبدل القتل له أو القود
ورد ناقص وأرش للتلف
غير ولو بعضا وإن قال عتق
أن لا كتطبيق وحيث رضى
أو بذله ممولا وندبا
مكاتب من قبل عتق وقضى
وإن بقى شىء فكالمرهون
لغا وإن وفاه لا إن رضى
بإرثه وإن بنجم أوصى
أن يعجزن وإن سوى أمهل به
بعد محله ولكن إن أذن
لحاكم بأنه قد ندما
عما يحط والتقص أهملا
من حرزه وفسخها إن منع
فإن رأى القاضى صلاحا صرفا
تعجيز هذا بعده وقبله
بحاكم لا إن فداء السيد
أرش على نجم بنذب وحتم
لسيد وسو للغير فقط
أو فسخ الشرك وحلف من زعم
إذا به معا إليه جاء
بعتقه إن مات لا الوصية
أثبت لا الحد وقيمة الولد

ولا يبيع مكاتبها وعامله
كذلك الإخطار بالنسبه
وهكذا تسليمه وما قبض
كذا النكاح، وزواج قنه
وهكذا تفكيره بغير ما
إنفاقه بالإذن لا المكاتبه
وابتاع بعض سيد فإن عجز
واقص من جان ويفدى عنقه
وعبده بما من الأمرين قل
وأعتق الجاني وليرجع إليه
وفاسد منها كشرطه شرا
من مالك كلف مختار بما
مثل الصحيح ليس فى الإيضاء
والاعتياض وانفساخ ما فسد
عليه أو جنونه والرد
ولا الزكاة ووجوب فطرته

كالأجنبي والتبرعات له
فى البيع حسب وشرا البعضيه
عن ثمن وعن مبيع العوض
وسلم كذا فداء لابنه
صوم أو اتهاب من قد لزم
ولا تسريه وعتق الرقبه
يملكه السيد والعنق نجز
ولو ليسد وإن أعتقه
ويلزم الفداء سيذا قتل
أرش إذا أعتق مجنيا عليه
لا باطل بفقد عقد صدرا
يقصد لا كالحشرات والدماء
والحظ والأسفار والإبراء
بفسخه أو موت أو حجر ورد
من حاكم يستل نقص العقد
ورد مالها وأخذ قيمته

باب عتق أم الولد

ومن تضع ظاهر تخطيط وقد
من بعده كمثلى تدبير إذا
حكم حلول الدين والتدبير بل
واستخدم الاثنين والإيجار
والأرش من جان وحيث يدعى
قبل فإن يأس بيان حصلا
قلت وباستيلاد كل شطر
والعصبات فى الولا سويه
ختمتها بعد الثلاثين التى
فإن تعبها أو تضع منها العدا
فهى عروس بنت عشر
وكيف لى إذا سكنت اللحد

أحبها السيد تعتق والولد
مات ولو يقتل هذين كذا
إن باع ذين قلت من غير بطل
له ووطء الأم والإجبار
إيلادها كل شريك موسع
تعتق إن ماتا ويوقف الولا
يقضى لمن يملكه فى العسر
هذا تمام البهجة الوردية
من بعد سبعمئة قد خلعت
فاعذرهم فحقها أن تحسدا
بكر بكريه لها الدعاء مهر
بدعوة صالحة لى تهدى

يا خالق الخلق ويا أهل الكرم
أدم على نعمة الإسلام
بك العياذ من عذاب الفقر
خذ بيدى من هول كل غمه
وكل من أحيت أو أجنبى
والحمد لله جزيل الفضل
والآل والصحب بهذا
بالمصطفى محمد خير النسم
ونجنى من خطر الآثام
والقبر والنار وخزى الحشر
تفضلا ومن لدنك رحمه
فيك وكل مؤمن مؤمن
ثم على نبيه محمد أصلى
والله تعالى أعلم

* * *